مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٣٦

الخميس، ١٩ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دي لورنتس/السيد هانتر/السيد ميلز	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فارغانوف
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	أيرلندا	السيد فلين
	البرازيل	السيد كورايولا يندي كلوس
	الصين	السيدة وانغ ينغتونغ
	غابون	السيد ميبيسا
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيدة لوكوتر
	كينيا	السيدة توروبتش
	المكسيك	السيد ريوس سانشيز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جاكوبس
	النرويج	السيد كفالهايم
	الهند	السيد باريهار

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

النزاع والأمن الغذائي

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2022/391)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

استُؤنِفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نبدأ، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بأسرع ما يمكن. وستنبّه الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفون جميع المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد انقضاء أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية كندا.

السيدة جولي (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام والمدير التنفيذي بيزلي والمدير العام شو دونيو والسيدة مينكر على إحاطاتهم الثاقبة.

وأرحب بهذا الاستكشاف لسبل كسر حلقة النزاع وانعدام الأمن الغذائي. لقد حققنا تقدما كبيرا في القضاء على الجوع على مدى العقود الأخيرة، ولكن كل تلك المكاسب آخذة في التراجع.

وقد اجتمع تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا والنزاعات لخلق أزمة جوع وأزمة إنسانية أكبر من أي شيء شهدناه في السنوات الأخيرة. وفي الآونة الأخيرة، نرى كيف أن غزو الرئيس بوتين لأوكرانيا يعجل مباشرة بهذا الاتجاه. واسمحوا لي أن أكون واضحا، فغزو روسيا هو السبب وراء ذلك، وليس الجزاءات.

وغزو روسيا غير المبرر لأوكرانيا هو عبارة عن أشياء كثيرة. فهو عمل عدواني سافر من جانب دولة نووية ضد بلد مجاور. كما إنه انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. كما أنه يشكل أكبر صدمة للنظم الغذائية العالمية، الهشة أصلا، في السنوات الـ ١٢ الماضية. وبقيام روسيا بمهاجمة إحدى سلال الخبز في العالم وسعيها إلى حصار الاقتصاد الأوكراني، فإنها تدمر قدرة أوكرانيا على تزويد العالم بالغذاء. فهي تحاصر موانئ أوكرانيا، وتشرد مزارعيها وعمالها، وتدمر مزارعها، وتهاجم البنية التحتية المدنية على نطاق هائل. إن أفعال روسيا الرعناء تؤدي وبشكل مباشر إلى زيادة كبيرة في أسعار السلع الأساسية والتضخم. وهذا مما يجعلها شاغلا مباشرا لكل الأعضاء الممثلين هنا.

وفي مناقشاتي أمس مع الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيزلي، أعجبت بالجهود المبذولة لتهيئة معبر بحري إنساني للغذاء. وما من وقت نضيعه. وكندا مستعدة للمساعدة في ضمان وصول الحبوب الأوكرانية من أوكرانيا إلى من يحتاجون إليها حقا.

إما بالنسبة للقضية الأعم، نعرف أن انعدام الأمن الغذائي والنزاع هما جزء من حلقة مفرغة. فالنزاع يؤدي إلى الجوع، في حين أن نقص الاستثمار في الزراعة وارتفاع أسعار المواد الغذائية يمكن أن يتسبب في قلاقل سياسية ويؤدي إلى النزاع. ويجب أن نتحرك بسرعة لإنقاذ ملايين الأرواح. ويجب أن نتصرف وفقا للقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي يدين تجويع المدنيين كأداة للحرب، والقرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، لحماية المدنيين والسلع والإمدادات الأساسية لبقائهم.

وفي مواجهة مستويات تاريخية لا يمكن أن تستمر من انعدام الأمن الغذائي، ساهمت كندا في العام الماضي بأكثر من ٣٨٠ مليون دولار في المساعدات الغذائية والتغذوية الطارئة. ومنذ عام ٢٠٢٠، نحن ننفق قرابة بليون دولار سنويا في المساعدة الإنسانية المراعية للمنظور الجنساني لتلبية الاحتياجات العالمية المتزايدة. كما استجبنا لنداء العمل من الشركاء والأصدقاء في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، وسنواصل دعم الحلول المتعددة الأطراف.

(تكلم بالفرنسية)

ويمكن لشركائنا أن يستمروا في الاعتماد على كندا. ونحن نقوم بالكثير بالفعل، ولكن علينا أن نبذل المزيد وسنحقق ذلك. تكلمت بالأمس عما يمكن أن تقدمه كندا بشكل مباشر أيضا، وأنا أكرر ذلك اليوم أمام المجلس، بوصفنا مصدرا رئيسيا للحبوب، وسنستمر في تصديرها. ونأمل أن يكون حصاد هذا الموسم أفضل من العام الماضي وأن تكون أمنا الطبيعة سخية.

ونحن من الدول الرائدة في إنتاج البوتاس. وبعض من الحاضرين هنا طلبوا بعضها بالفعل، وسنبذل كل ما في وسعنا لإرسالها إليهم، لأننا ندرك أهمية الأسمدة في الوقت الراهن.

وعلينا أيضا أن نتصدى لكل من الجوع والنزاع. ونحن بحاجة إلى تنفيذ حلول طويلة الأجل تكسر الحلقة المفرغة للفقر والجوع والصراع. ونعرف ماهو مطلوب لمعالجة نقاط الضعف في نظمنا الغذائية العالمية. نحتاج إلى الاستثمار في الحلول الزراعية الذكية مناخيا.

أجدادي كانوا مزارعين وطحانين للقمح، وأنا أعرف كم هو مهم الاعتناء بأرضنا. ويجب علينا أيضا تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والترويج للأغذية الصحية والمغذية. ومن المهم أيضا أن يكون جدول القرارات أكثر شمولا. ومشاركة المرأة ضرورية لإيجاد حلول دائمة للجميع. ولكسر حلقة النزاع وانعدام الأمن الغذائي، يجب أن نشرك النساء بصورة مطلقة.

وأخيرا، نحتاج إلى جميع عناصر مجتمعنا لبناء نظم غذائية أكثر مرونة واستدامة. والخيار أمامنا جميعا. وعلينا أن نختار وضع حد للنزاع وبذل المزيد من الجهد لمكافحة الجوع. والخيار بالنسبة لي ولكندا واضح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): هنغاريا، البلد الذي أمثله، بلد مجاور لأوكرانيا، ولذا فإننا متأثرون بالحرب بشكل مباشر. وكل دقيقة وساعة ويوم من الحرب في أوكرانيا تشكل خطرا أمنيا على هنغاريا. هنغاريا ليست بلدا مجاورا لأوكرانيا فحسب، بل هي أيضا طريق بري لتدفقات المهاجرين التي تقصد أوروبا، لذلك نحن نتأثر أيضا بشكل غير مباشر بالحرب إلى جانب الآثار المباشرة، لأن أزمة الغذاء المتوقعة بسبب الحرب في أوكرانيا يمكن أن تؤدي وبسهولة، للأسف، إلى مزيد من تدفقات الهجرة.

الشعب الهنغاري ما كان يريد هذه الحرب. الشعب الهنغاري لا يريد هذه الحرب. نحن نريد السلام في جوارنا. وندرك جميعا أن الحرب تشكل خطرا فادحا على الإمدادات العالمية الآمنة من الغذاء. وندرك جميعا أن القدرات المحدودة لتصدير المواد الغذائية الأساسية من البلدان التي تشهد حربا تسبب نقصا حادا في المناطق الهشة في الجوار الأوروبي.

وبمتابعة الإحصاءات، فإن ٣٨ منطقة ضربتها المجاعة كانت تتلقى ٣٤ في المائة من صادرات القمح والذرة الأوكرانية. ونعلم أيضا أن البلدان التي تعاني من أزمة الغذاء كانت تتلقى ٧٣ في المائة من صادرات القمح من روسيا. وأعتقد أننا جميعا ندرك ما ستسببه أزمة الإمدادات الغذائية هذه. وفي المناطق الهشة أصلا، سيكون هناك انتشار للأيديولوجيات المتطرفة وتهديد متزايد للإرهاب، ونعلم جميعا أن هذين هما السببان الجذريان الرئيسيان لتدفقات الهجرة. ولذلك، نعتقد أن على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لمنع وقوع أزمة إمداد من هذا القبيل.

وحسب فهمنا، فإن هذه الوقاية يمكن أن تتخذ مسارين مختلفين. أولا، يمكننا أن نبذل قصارى جهدنا لجلب إمدادات إضافية، من موارد بديلة، إلى تلك المناطق التي كانت في السابق متلقية للصادرات الأوكرانية والروسية. ولا نعرف إن كانت هناك موارد بديلة كافية في العالم. قد لا يكون هناك، لذلك وكخطوة ثانية، أعتقد أن علينا أن نضمن حفاظ المزارعين الأوكرانيين على قدرتهم الإنتاجية.

وهنا، كبلد مجاور، قدمنا نحن مساهمتنا بالفعل. قدمنا ١٠ ٠٠٠ كيلوغرام من بذور الذرة، باعتبارنا ثاني أكبر مصدر عالمي لها، و ٣ ٠٠٠ كيلوغرام من البطاطس و ٥٠٠ كيلوغرام من بذور عباد الشمس، ونحن خامس أكبر المصدرين عالميا لبذور عباد الشمس، إلى المزارعين في الجزء الغربي من أوكرانيا الذين لم يتمكنوا من الحصول على البذور ولم يتمكنوا من الزراعة. ومع البذور التي قدمناها لهم، سيكون بوسعهم استكمال عمليات الزراعة.

مرة أخرى، وتعليقا على ما ذكرته السيدة ميلاني جولي للتو، علينا بالتأكيد أن نأخذ في االحسبان جانبا آخر: الزيادة الهائلة في أسعار المواد الغذائية عالميا. وقد بلغ مؤشر الأسعار لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) مستوى قياسيا في الارتفاع – إذ بلغت نسبة الزيادة ٢١ في المائة في غضون عام واحد، وهي نسبة هائلة. ولذلك، هناك مسؤولية خاصة تقع على عاتق الحكومات لضمان ألا يدفع من لا ذنب لهم في الحرب في أوكرانيا ثمن هذه الحرب. ولذلك،

فقد تصرفنا، نحن الحكومة الهنغارية، بالفعل في الوقت المناسب وبكفاءة،حيث وضعنا سقفا لأسعار بعض المنتجات الغذائية من أجل إبقاء الأسعار تحت السيطرة نسبيا وأيضا إبقاء التضخم تحت السيطرة.

أخيرا وليس آخرا، نرى أن بناء القدرات في البلدان والمناطق التي لا يزال مستوى معايير صناعة الأغذية فيها منخفضا أمر بالغ الأهمية. وهنغاريا تشارك في تلك الجهود أيضا. وقد تخرج أكثر من ٣٠٠ خبير من هذه البلدان من الجامعات الهنغارية في إطار برنامج مشترك للمنح الدراسية بين منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة.

ولذلك، أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونحن مستعدون لمشاركة أكثر في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي بنجاح لتحديات الأمن الغذائي التي تنتظرنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية لكسمبرغ.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم المفتوحة على المستوى الوزاري بشأن مسألة ذات أهمية حيوية لمنع نشوب النزاعات ومكافحة عدم المساواة.

يشكل انعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ تهديدا رئيسيا للسلام. فهو يهدد بزيادة زعزعة استقرار المجتمعات الهشة ودفع الملايين من البشر إلى الفقر وبالتالي تأجيج النزاعات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يأخذ مجلس الأمن مسألة الأمن الغذائي تماما على محمل الجد.

ويتجلى هذا اليوم في عدوان روسيا العسكري غير المبرر على أوكرانيا، الذي دفع الآلاف من الأوكرانيين إلى البؤس واليأس. وإذ تمنع روسيا تصدير ملايين الأطنان من الحبوب الأوكرانية فهي تسبب تفاقم أزمة الغذاء التي تؤثر بشكل خاص على البلدان والسكان الذين يعيشون أوضاعا هشة في أفريقيا والشرق الأوسط حيث تتأثر المحاصيل بشدة بالتأثير المشترك لتغير المناخ والنزاعات والصدمات الاقتصادية. إن الحرب هي التي تسبب أزمة الغذاء – وليس الجزاءات الناتجة عنها.

كما أن الأزمة التي نواجهها معقدة ومتعددة الأبعاد: لذلك فإن الاستجابة الشاملة المنسقة والمتعددة لأصحاب المصلحة أمر حتمي للتخفيف من أثر النزاع على الأمن الغذائي وبناء نظم إنتاج ومعالجة أكثر استدامة في نهاية المطاف. وأتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي ألا تكون هناك قيود على صادرات الأغذية.

ونؤيد تماما مبادئ العمل المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي التي طرحتها مجموعة السبع، ونرحب بمبادرة الأمين العام بعقد اجتماع فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل لوضع الحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. عملا بهذا المنطق، تشارك لكسمبرغ في جهود الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي من خلال اتخاذ خطوات حاسمة لتعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والتغذية. ونؤيد العمل الحيوي الذي يقوم به في هذا المجال شركاؤنا في المجال الإنساني، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحد والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسوف نخصص ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من ميزانيتنا السنوية المخصصة للأغراض الإنسانية لهذه الغاية.

تؤيد لكسمبرغ بقوة النُهج الإنمائية لأصحاب المصلحة المتعددين مثل مبادرات "فريق أوروبا" والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، تمشيا مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومبدأ عدم السماح بتخلف أحد عن الركب. ونظل ملتزمين جدا بدعم منطقة الساحل التي تأثرت بشدة بانعدام الأمن الغذائي الذي يتفاقم بسبب تغير المناخ وآثار الحرب في أوكرانيا. ومن خلال دعمه للتعاون الإنمائي والعمل الإنساني، ولا سيما في مجالات الزراعة المستدامة والمياه والمرافق الصحية، فضلا عن استثماراته في تنمية رأس المال البشري، يواصل بلدي جهوده لتعزيز القدرة على الصمود الغذائي والحفاظ على السلام الاجتماعي، وبالتالي منع نشوب النزاعات في البلدان المعنية.

كما أن العمل الفوري والجماعي على نطاق عالمي أمر حيوي لتجنب أكبر أزمة غذائية في التاريخ وكذلك الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تنجم عنها. وسيكون السكان

الأكثر ضعفا أول الضحايا، لا سيما النساء والأطفال. ويجب ألا يستخدم الجوع سلاحا للحرب سواء في أوكرانيا أو في أي مكان آخر

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد أدوميناس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن دول البلطيق الثلاث – إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الولايات المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة ومقدمي الإحاطات على بياناتهم. وبالنيابة عن بلداننا، أود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تركيزه المستمر على العواقب المدمرة للحرب الروسية ضد أوكرانيا، بما في ذلك التهديد الذي تشكله على الأمن الغذائي العالمي.

لقد تسببت هذه الحرب الظالمة وغير المبررة، أولا وقبل كل شيء، في معاناة كبيرة ولا يمكن تصورها في أوكرانيا حيث ظل سكان مدينة ماريوبول تحت الحصار لمدة ثلاثة أشهر تقريبا، وحوّل الجيش الروسي ماريوبول إلى أنقاض تاركا الآلاف من القتلى مع حرمان المدينة من الغذاء والماء والكهرباء والمساعدة الطبية.

إن تجويع المدنيين والحرمان غير القانوني من وصول المساعدات الإنسانية كأساليب حرب محظوران بموجب القانون الدولي الإنساني وأدانها القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في عام ٢٠١٨. بيد أن الاتحاد الروسي، بصفته عضوا دائما في المجلس، ما زال يتصرف كما لو كان فوق القانون.

وأصبح مصنع آزوف ستال المصد النهائي ورمزا للصمود في مواجهة الظروف التي يستعصي تجاوزها فيما يبدو. ونرحب بالعمل الإنساني المنقذ للحياة الذي قامت به الأمم المتحدة في الميدان في مجمع آزوفستال الذي ساعد على مرافقة مئات المدنيين الذين لجأوا إلى المصنع إلى بر الأمان.

كما أن تأثير الحرب الروسية على أوكرانيا يتجاوز حدود أوروبا. وإذا لم توقف روسيا هذه الحرب، فإن ارتفاع انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠٢٢ وما بعده ربما يكون كارثيا وله عواقب بعيدة المدى. ونلاحظ أن روسيا تلقي بالمسؤولية عن عواقب الحرب التي أشعلتها هي على العقوبات. وهذه محاولة سيئة جدا لصرف الانتباه وخاطئة أصلا لأن الجوع والنزاع مترابطان بشكل مأساوي. وقد أبلغت منطقة الساحل وشرق أفريقيا بالفعل عن زيادات مقلقة في مستويات انعدام الأمن الغذائي. وبعد زيارته الأخيرة إلى غرب أفريقيا، أبلغ الأمين العام عن أن الآثار العالمية لهذه الحرب أصبحت الآن على مرأى ومسمع من الجميع. وتشدد اليونيسيف على هشاشة وضع الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ليست العقوبات، بل حرب روسيا على أوكرانيا هي التي تسبب هذه الآثار المدمرة.

تستهدف روسيا بشكل منظّم جميع جوانب الإنتاج الزراعي في أوكرانيا: الحقول والمعدات الزراعية والمستودعات والأسواق. علاوة على ذلك، يمنع الاتحاد الروسي مئات السفن المشحونة بالقمح في البحر الأسود من المغادرة. لذلك يتعين علينا اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لضمان تدفق الإمدادات الغذائية وتقليل آثار حرب روسيا على أسواق الغذاء العالمية. لقد كانت ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا من أوائل البلدان التي اقترحت مساعدة الحكومة الأوكرانية بواسطة شحن صادراتها من القمح إلى الأسواق العالمية عبر موانئنا. ويبذل الاتحاد الأوروبي جهودا من خلال ما يسمى بممرات التضامن. بيد أنه من المستحيل ضمان تدفق حجم الصادرات نفسها بوسائل أخرى غير الموانئ البحرية في المستقبل القريب. وندعو روسيا إلى رفع الحظر عن الموانئ الأوكرانية واستعادة حرية الملاحة. فنحن بحاجة إلى الممر الآمن للسفن الحاملة للحبوب إلى المياه الإقليمية الأوكرانية عبر البحر الأسود.

إن من شأن استمرار حظر تصدير الحبوب الأوكرانية أن يؤدي إلى تجويع ٤٤ مليون شخص في جميع أنحاء العالم على حد تعبير برنامج الأغذية العالمي. ونشجع مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على النظر في سبل منع هذا السيناريو. علاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أيضا أن ينظر في إمكانية تقديم المساعدة إلى أوكرانيا حتى تتمكن من استئناف إنتاجها الزراعي وكفالة حصاده للعام المقبل. وندعو فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء

والطاقة والتمويل إلى رصد الحالة عن كثب وتقديم تقارير متسقة عن آثار الحرب الروسية على انعدام الأمن الغذائي العالمي فضلا عن تقديم توصيات محددة بشأن كيفية إدارتها بطريقة منسقة.

ويجب ألا يتسامح النظام الدولي – القائم على القانون الدولي – بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة مع الهجمات المتعمّدة على سلاسل الإمداد الزراعي العالمية وأسواق الأغذية العالمية. وذلك بالضبط ما تفعله روسيا من خلال تعمّد شل القطاع الزراعي الأوكراني ومنع صادراته.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن إستونيا ولاتفيا وليتوانيا ستواصل الدفاع بقوة عن سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ونحن على أهبة الاستعداد للمساءلة، وللدفاع عن الإنسانية. وسنفعل كل ما في وسعنا لدعم أوكرانيا في كفاحها للدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوداوارا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة، فضلا عن الأمين العام والآخرين على إحاطاتهم.

تولي اليابان أهمية كبيرة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي في لبناء "مجتمع لا يسمح بتخلف أحد عن الركب" الأمر الذي يجسد فلسفة الأمن البشري التي تعتبرها اليابان ركيزة هامة لسياستها الخارجية. تأتي هذه الجلسة في الوقت المناسب نظراً للتدهور المأساوي للأمن الغذائي العالمي الناجم عن عدوان روسيا دون مسوّغ ولا مبرر ضد أوكرانيا.

إن عدوان روسيا على أوكرانيا، الذي أدى إلى تفاقم وضع الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، ينتهك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ويهز أسس النظام الدولي ذاتها التي لا تتسامح مع أي تغيير أحادي الجانب للوضع الراهن بالقوة. لقد استهدفت روسيا البنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك البنية التحتية للإنتاج الزراعي والنقل والتخزين، في إنكار واضح للالتزامات التي تعهد بها مجلس الأمن، كما هو الحال في القرارين ٢٤١٧ (٢٠١٨) و ٢٥٧٣ (٢٠٢١). وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء هذه الهجمات وتدينها بأشد العبارات.

وتشدد اليابان على أهمية النقاط الثلاث التالية بوصفها استجابات سريعة لتدهور الأمن الغذائي العالمي:

أولاً، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً لتوسيع نطاق المساعدة الغذائية الطارئة، وخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا المتضررين بشدة. وقررت اليابان في ١٠ أيار/مايو، بصفتها شريكاً ثابتاً لبرنامج الأغذية العالمي، تقديم ١٠ ملايين دولار من مساعدات المنح الطارئة استجابة لأزمة الغذاء في اليمن، حيث يمكن أن يزداد الوضع الإنساني تدهوراً بسبب تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الناجم عن الوضع في أوكرانيا. كما سيتم قريباً تحديد تقديم المعونة الغذائية إلى سري لانكا. وستواصل اليابان العمل مع المجتمع الدولي للنظر عن كثب في التدابير اللازمة.

ثانياً، من المهم معاملة صادرات الحبوب الأوكرانية باعتبارها مسألة إنسانية وإيجاد زخم سياسي لتمكين تصدير الأغذية بسلاسة إلى المحتاجين. وتدعو اليابان إلى ذلك النهج وإلى إنشاء ممر للأغذية الإنسانية من شأنه أن ييسر هذه الصادرات. ونود أن ندعو البلدان المعنية، بما فيها روسيا، إلى استعادة توزيع الأغذية الأوكرانية على الصعيد الدولي كما كان.

وأخيراً، من المهم ضمان عدم اتخاذ التدابير التي تعطّل تجارة الأغذية العالمية وتؤثر في انعدام الأمن الغذائي العالمي، مثل القيود المفروضة على الصادرات والاكتناز المفرط. وفي هذا الصدد، ينبغي الاتفاق في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الشهر المقبل على أن شراء الأغذية لأغراض المعونة الإنسانية من جانب المنظمات الدولية ينبغي ألا يخضع لضوابط التصدير.

واليابان مصممة على مواصلة بذل كل جهد، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لمعالجة الأثر السلبي للنزاع على الأمن الغذائي العالمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غواتيمالا.

السيد بوكارو فلوريس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن حكومة غواتيمالا، أود أن أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن النزاع والأمن الغذائي، وهي جلسة ذات أهمية كبيرة لأنها تتعلق بمسألة يمكن أن تشكل، في نظرنا، تهديداً للسلام والأمن الدوليين إذا لم يتم التصدي لها في الوقت المناسب. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشكر الأمين العام وممثلي برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على إحاطاتهم التي أبرزت الحالة المقلقة للجوع في العالم.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن قلق بلدي البالغ إزاء أثر عدوان الاتحاد الروسي على أراضي أوكرانيا ذات السيادة، الأمر الذي يمثل انتهاكاً صارخاً للميثاق التأسيسي للمنظمة ويؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في العالم، فضلاً عن العواقب المدمرة على الاقتصاد والمستويات القياسية بالفعل من انعدام الأمن الغذائي. ونؤكد من جديد إدانتنا الشديدة لذلك الهجوم غير المبرر، ونعرب عن دعمنا للأوكرانيين شعباً وحكومة، بينما ندعو إلى احترام الحياة والسلام والسيادة والسلامة الإقليمية، ولا سيما الحدود المعترف بها دولياً.

لذلك ندعو مجلس الأمن إلى الوفاء بالالتزامات الدولية بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وندعو بصفة خاصة إلى الامتثال للقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) والفقرة الفرعية ٢ (ب) "٢٥" من المادة ٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تحدد جميع الأحكام الضرورية بشأن استخدام تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب، فضلاً عن المنع غير القانوني لوصول المساعدات الإنسانية، لأن كليهما يعتبران جريمتي حرب.

ويجب ألا يتوقف كفاحنا ضد الجوع. وقد مرّت غواتيمالا، بوصفها بلداً شديد التأثر بآثار تغير المناخ، بموسم أعاصير شديد ونقص في هطول الأمطار والجفاف وعجز في المحاصيل أثناء الجائحة. وذلك يؤثر على مستويات الفقر والأمن الغذائي للأسر المعيشية ويدفع إلى الهجرة غير النظامية.

وفي هذا الصدد، توجه غواتيمالا نداء عاجلاً لمعالجة أزمة الجوع بوصفها أولوية من أولويات جدول الأعمال الدولي. ومن الضروري حماية الفئات الأكثر ضعفاً والعمل فوراً على إنقاذ الأرواح، لا سيما في حالات الطوارئ والكوارث والأزمات، من خلال تنفيذ إجراءات إنسانية تركز على بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود وحشد الجهود لضمان إمدادات غذائية عالمية.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن يدعم مجلس الأمن نظم الإنذار المبكّر لتزويد الحكومات والجهات الفاعلة في المجال الإنساني بمعلومات موثوقة ودقيقة ويمكن التحقق منها في الوقت المناسب لمنع آثار أزمة الغذاء في سياق النزاع المسلح والتخفيف من آثارها.

لذلك نرحّب بمبادرة الأمين العام بإنشاء فريق الاستجابة العالمية للأزمات المعني بالغذاء والطاقة والتمويل الذي يجمع بين الأعضاء المعنيين في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. ونؤيد توصيات منظمة الأغذية والزراعة بشأن إبقاء التجارة في السلع الغذائية والزراعية مفتوحة، وتنويع الإمدادات الغذائية، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، نذكر بأن من الضروري متابعة مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية ودعم تنفيذ الالتزامات الطوعية المنبثقة عنه والتي اضطلع فيها بلدنا بدور نشط للغاية.

وأختتم بياني بالإعراب عن التزام رئيس جمهورية غواتيمالا، السيد أليخاندرو جياماتي فالا، بإعطاء الأولوية لحماية حياة السكان وصحتهم، وضمان احترام جميع البشر، وتعزيز الجهود الدولية التي تتماشى مع أولوياتنا الوطنية في مكافحة سوء التغذية والجوع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد.

السيدة أولسون (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأحاول أن أستخدم وقتي بحكمة. فليس لدينا دقيقة واحدة نضيعها في وقف أزمة

الغذاء والطاقة والتمويل الثلاثية. وأدلي بملاحظاتي بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة.

قبل أربع سنوات، وحتى يومنا هذا تقريباً، قدمت السويد وثلاثة أعضاء منتخبين آخرين في مجلس الأمن القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، بشأن النزاع والجوع الذي يدين استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب. لقد جزع العالم من خطر المجاعة ووجود ٧٤ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي بمستوى أزمة، أو ما هو أسوأ. ومنذ ذلك الحين، تضاعف العدد أربع مرات تقريباً ليصل إلى ٢٧٥ مليون شخص. يعيش معظمهم في مناطق النزاع ويتحمل النساء والأطفال، كما هو الحال دائماً، العبء الأكبر. وإذا لم تكن هذه حجة كافية لتكثيف جهودنا بجدية، فلست أعرف يقيناً أي حجة ستكفي.

وازدادت الحالة تدهورا مع العدوان الروسي على أوكرانيا، بدعم من بيلاروس. وأود أن أشكر الأمين العام وغيره من مقدمي الإحاطات على توضيح ذلك بجلاء وعلى العمل الذي ما فتئوا يقومون به هم وزملاؤهم للتخفيف من حدة الحالة، في ظل ظروف غالبا ما تكون بالغة الصعوبة.

ويلزم اتخاذ إجراءات فورية ونظمية على حد سواء. ويجب تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في جميع القارات تقريبا بزيادة التمويل الإنساني. فلم تمول خطط الاستجابة الإنسانية لبلدان مثل الصومال وبوركينا فاسو وميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلا بنسبة تتراوح بين ٥ و ١٥ في المائة. ومما يؤسف له أن قائمة الأزمات التي تعاني من نقص التمويل أطول من ذلك. وهذه ليست مجرد إحصاءات بل مسألة حياة أو موت. فهذه الأزمات الطويلة الأمد التي تعاني من نقص التمويل تخلق أرضا خصبة لتصاعد الصدمات وتحولها إلى أزمات شاملة.

ويجب أن تصل المساعدة المنقذة للحياة إلى المحتاجين. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة وبدون عوائق، ويجب ضمان احترام المبادئ الإنسانية. ويكتسي اتخاذ تدابير لزيادة إمدادات الغذاء نفس القدر من الإلحاح. ويتعين على روسيا أن تسمح على الفور بتصدير الحبوب العالقة في الصوامع في أوكرانيا، والتي تكفي لإطعام الملايين. ويجب أن يتوقف العدوان العسكري الروسي غير المبرر وغير المسوغ على أوكرانيا. فهذا أمر ضروري لكي تستأنف أوكرانيا إنتاجها الزراعي وصادراتها. وينبغي تطوير نظم الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم لتصبح مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تفاقم تغير المناخ.

وبالمثل، ثمة حاجة ملحة لإنهاء النزاعات العنيفة في كل مكان. فبناء السلام واستدامته يؤديان إلى تحسين الظروف أمام المزارعين أصحاب المزارع الصغيرة للوصول إلى الأراضي، وأمام المجتمعات المحلية لزراعة المحاصيل وتنويع سبل عيشها، وأمام الاستثمار في النظم الغذائية المستدامة والشاملة، مما يمكن من ازدهار الزراعة بدلا من تدميرها. ويسهم في ضمان إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وتمتع الجميع بالحماية الاجتماعية. ويمكن لبناء السلام الممول تمويلا كافيا أن يعزز الأمن الغذائي ويكفل التنمية الطويلة الأجل. ونؤيد تأييدا تاما عمل الأمين العام بشأن خطة السلام الجديدة ونقف على أهبة الاستعداد للإسهام في تنفيذها.

وأخيرا، ترحب بلدان الشمال الأوروبي بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. ونحن على استعداد للمشاركة في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال رئيس الوزراء الدانمركي، الذي هو أحد أبطال الفريق. وستشارك جميع بلداننا في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة A/76/L.55، المعنون "حالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي".

ونتفق في الرأي على أنه لا يمكن التصدي لهذه الأزمة الثلاثية إلا بصورة جماعية ومتعددة الأطراف. والمؤسسات المالية الدولية، والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وبناة السلام على الصعيد المحلي، والمنظمات الإقليمية، والقطاع الخاص، والأوساط العلمية، والأمم المتحدة بأسرها، وجميعنا نحن الدول الأعضاء – لدينا أدوار نؤديها ومسؤوليات يتعين علينا جميعا تحملها. ولذلك، أود أن أختتم بياني بشكركم، سيدي الرئيس، على جمعنا اليوم للتعهد ببذل المزيد من الجهود معا. إننا حقا بحاجة إلى القيام بذلك، وليس لدينا وقت لنضيعه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد ماتوشيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على المعلومات التي قدموها اليوم. ومن المهم لمجلس الأمن أن يبقي هذه المسألة في صدارة جدول أعماله.

يساور كرواتيا قلق عميق إزاء الحالة الراهنة للأمن الغذائي وسوء التغذية على الصعيد العالمي. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، فإن النزاعات والصدمات المناخية والعواقب الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا وتصاعد تكلفة الغذاء والطاقة يمكن أن تدفع ما لا يقل عن ٥٠ مليون شخص إلى حافة المجاعة هذا العام. والنزاع هو السبب الأهم للجوع، حيث يعيش ٦٠ في المائة من الجياع في العالم في مناطق متأثرة بالنزاع والعنف.

وتضيف الحرب غير المبررة في أوكرانيا بعدا آخر وأسفرت بالفعل عن آثار خطيرة على الصعيد العالمي. فأوكرانيا والاتحاد الروسي بلدان يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة للنظم الغذائية العالمية. وقد أدى العدوان الروسي على أوكرانيا إلى ارتفاع كبير في أسعار الأغذية والأسمدة والطاقة، مع الشعور بعواقب إنسانية لا تحصى على الأخص في المجتمعات التي أنهكتها النزاعات بالفعل.

وبينما نواصل تقديم الدعم الكامل لأوكرانيا والأوكرانيين، يجب علينا أيضا أن ننظر في الأثر العالمي للحرب. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوصيات الأولية لفريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، الذي أنشأه الأمين العام.

إن النزاع والجوع يعزز كل منهما الآخر؛ فانعدام الأمن الغذائي يؤجج النزاع، والنزاع يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. ويمكن أن تظل الأجيال أسيرة لتلك الحلقة المفرغة. وأقر اعتماد المجلس بالإجماع للقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بالصلة بين النزاع والجوع وأثره على السلم والأمن العالميين. لقد وضع القرار كأداة لكسر الحلقة المفرغة للنزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي.

ومع ذلك، فإن ما نفتقده هو اتخاذ إجراءات أكثر فعالية تهدف إلى منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن ضمان المساءلة عن استخدام تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب، وهو أمر يحظره القانون الدولي الإنساني. وتؤيد كرواتيا مشروع قرار الجمعية العامة A/76/L.55، بشأن حالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، يحدونا وطيد الأمل في أن يسهم اعتماد مشروع القرار في تحسين التنسيق بين جميع الجهات المعنية ذات الصلة دعما للبلدان المتضررة من أزمة الأمن الغذائي. فاليوم ينبغي ألا يعاني أحد من الجوع. وعدم القيام بأي شيء في مواجهة الأذى والجوع ليس خيارا يمكن تحمل عواقبه. يجب أن نتخذ موقفا قويا قائما على المبادئ لحماية السكان الضعفاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة غوردون – أوين (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): إن الغزو الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا يحصد عددا هائلا من الأرواح، ويدمر البنية التحتية المدنية الحيوية، ويسبب أزمة إنسانية على نطاق لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك التشريد الداخلي والخارجي لملايين الأشخاص.

ومن أبرز نتائج هذه الحالة التدهور السريع للأمن الغذائي على الصعيد العالمي، نظرا لأهمية كلا البلدين بوصفهما منتجين ومصدرين للمواد الخام الأساسية. لقد انخفض إنتاج الأغذية والحصول على الطاقة والمدخلات الزراعية الأساسية انخفاضا كبيرا. وتأثرت سلاسل الإمداد والأسعار. وامتد أثر النزاع، ليكون الشعور بعواقبه على أشده في البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل وأضعف شرائح السكان من النساء والأطفال. كان الأمن الغذائي في حالة حرجة بالفعل قبل اندلاع النزاع، فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا، التي لا نزال نتعافى منها.

وقد تفاقم انعدام الأمن الغذائي نتيجة للنزاع. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نعمل بسرعة وبشكل مشترك لتحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز النهوض بإنتاج الأغذية في بلداننا، فضلا عن التعاون المالي

والتقني في البلدان التي تتمتع بدرجة أعلى من التطور التكنولوجي في صناعة الأغذية، بما في ذلك في المنظمات الدولية والقطاع الخاص.

نحن ندعم مبادرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولجنة الأمن الغذائي العالمي الرامية إلى الحفاظ على إمكانية الوصول إلى الأسواق وإنشاء آليات للحوار مع مختلف الفئات الاجتماعية كوسيلة سريعة لتحديد إجراءات مشتركة لمواجهة حالات المخاطر.

لقد اعتمد مجلس الأمن، قبل أربع سنوات، القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي أشار إلى الصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي. وأبرز القرار أيضا أهمية الاستجابة بفعالية للاحتياجات الإنسانية التي تنشأ نتيجة لهذه الحالات، بما يكفل احترام القانون الدولي الإنساني. ولا تفيد النزاعات المسلحة الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي، لا سيما حينما لا تلتزم أطراف النزاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بحماية المدنيين، وضمان حصول المدنيين على الرعاية التي يحتاجون إليها واحترام الأطراف لالتزاماتها بموجب الصكوك العالمية لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتكرر بنما التأكيد على أن السبيل الوحيد لاستعادة السلم والأمن الدوليين هو من خلال الحوار والتفاوض على أساس احترام روح ميثاق الأمم المتحدة ومن أجل التعايش السلمي واحترام تعددية الأطراف. ونعيد تأكيد دعمنا للدعوة المشتركة الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي لوضع إجراءات منسقة لتوفير الغذاء وتقديم الدعم المالي لزيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على التجارة مفتوحة، وكذلك دعوة مجموعة الدول السبع لتشكيل شراكة عالمية للأمن الغذائي. وأخيرا، نشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تمس الحاجة إليها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلي بنغلاديش.

السيد علام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في الوقت المناسب بشأن النزاع والأمن الغذائي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وغيره من مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

إن الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الجوع قد انحرفت عن مسارها بشكل خطير. وقوضت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) عقودا من التقدم. يقدم أحدث تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم صورة مثبطة. ومن المذهل أن ما لا يقل عن ٧٢٠ مليون شخص في العالم واجهوا الجوع في عام ٢٠٢٠، بزيادة حوالي ١١٨ مليونا عن عام ٢٠١٩. لقد جعلت الحرب في أوكرانيا الوضع أسوأ. فقد عطلت صادرات الحبوب الغذائية من أوكرانيا وروسيا وزادت من الارتفاع المقلق في أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية.

يتأتى ما يقرب من ١٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لبنغلاديش من القطاع الزراعي، والذي يستخدم أيضًا الحصة الأكبر من القوى العاملة في بلدنا. وقد اعتمدت حكومة بلدنا العديد من السياسات الجريئة لتحويل القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية. وساعدت بدورها على تعزيز التنمية الريفية، وتمكين المهمشين، وحماية صغار المزارعين. وكان لذلك أثر تحويلي من حيث إيجاد سلاسل قيمة متنوعة في صناعة الأغذية، وتوليد فرص العمل والقضاء على الفقر. ورئيسة وزراء بلدي، الشيخة حسينة، هي إحدى أبطال فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، الذي أنشأه الأمين العام. ونحن على استعداد لتشاطر ممارساتنا الجيدة في الزراعة والأمن الغذائي مع البلدان التي تعيش وضعا مماثلا.

تعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتحقيق عالم خال من الجوع. ويجب أن نعمل معا لتحقيق تلك الرؤية وضمان حصول كل شخص في كل مكان على ما يكفي من الأغذية المأمونة والمغذية. وأود أن أشاطركم بعض الأفكار المحددة في ذلك الصدد.

أولا، نحن بحاجة إلى زيادة الاستثمار والدعم التكنولوجي المستهدف من البلدان المتقدمة النمو في القطاع الزراعي لتعزيز الإنتاجية وضمان وجود نظام فعال لتخزين الأغذية وتوزيعها. ولتحقيق

ذلك، من الأهمية بمكان أن نستفيد من أطر التعاون الدولي القائمة، بما في ذلك التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الفعال فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تضامن عالمي للحفاظ على الهياكل الأساسية الحيوية لإيصال الأغذية، مثل أسواق المزارعين ومرافق تجهيز الأغذية وتخزينها، بعيدا عن الأضرار أثناء النزاعات. ونشجع على اتباع نهج شامل للركائز داخل منظومة الأمم المتحدة يشمل الجهات الفاعلة في مجالات السلام والتنمية والشؤون الإنسانية للنهوض بالخطة. ويمكن للجنة بناء السلام، بولايتها الشاملة، فضلا عن أدوارها في عقد الاجتماعات وإسداء المشورة، أن تؤدي دورا حاسما في ذلك الصدد.

ثالثا، يجب أن ننشئ نظاما غذائيا عالميا أكثر كفاءة وموثوقية يمكنه توفير أغذية آمنة ومغذية وميسورة التكلفة للجميع. ويتحتم على البلدان المتقدمة النمو أن تلغي القيود التجارية وإعانات التصدير من أجل تعزيز نظام تجاري منفتح وعملي وقائم على القواعد.

رابعا، إن تغير المناخ والتدهور البيئي لهما آثار ضارة على قطاعي الزراعة والتغذية. لذلك من الضروري الوفاء بالتزاماتنا المناخية بهدف إنشاء نظام زراعي وغذائي أكثر قدرة على الصمود.

وأخيرا، نؤيد الأحكام الواردة في القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) التي تدين تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب وتكفل وصول العاملين في المجال الإنساني بدون عوائق، بما في ذلك أثناء النزاع المسلح. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لنا أن نظهر تضامنا عالميا من خلال العمل الحقيقي لمعالجة الأزمة ثلاثية الأبعاد المتمثلة في كوفيد-١٩ والمناخ والنزاع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بايرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): تود سويسرا أن تشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة كجزء من أسبوع هام مكرس لهذا الموضوع. كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة.

تسببت النزاعات وأزمة المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا وارتفاع أسعار الغذاء والوقود في حدوث عاصفة متكاملة. كانت هذه هي الكلمات التي استخدمها برنامج الأغذية العالمي لدق ناقوس الخطر في تقريره العالمي لعام ٢٠٢٢ عن الأزمات الغذائية. وهذه الأزمة ستؤثر علينا جميعا. وقد يصل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة إلى ٣٢٣ مليون شخص هذا العام. ويساور سويسرا قلق خاص إزاء الأشخاص الذين يعيشون في أكثر الظروف خطورة والذين يتعرضون لصدمات السوق العالمية.

ولا يزال النزاع المسلح أحد العوامل الرئيسية المسببة للجوع وسوء التغذية. لذلك ينبغي أن تكون التوقعات العالمية لانعدام الأمن الغذائي الناتج عن العدوان العسكري الروسي ضد أوكرانيا حافزاً أكبر لنا لإنهاء هذا النزاع المسلح وغيره في جميع أنحاء العالم، والتي تؤدي جميعها إلى الموت والدمار والتشريد القسري والجوع. ونؤيد تأييدا تاما جهود الأمين العام ومساعيه الحميدة لإسكات أصوات البنادق. وتحقيقا لهذه الغاية، تود سويسرا أن تسلط الضوء على ثلاثة مجالات للعمل.

أولا، من الضروري أن نضاعف جهودنا، بما في ذلك داخل مجلس الأمن، لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية من دون تأخير أو إعاقة، وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني ومنع النزاع المسلح.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد بشأن الأمن الغذائي. لقد اتحد المجلس بشأن المعايير والمبادئ الإنسانية الأساسية المبينة في القرارين ٢٤١٧ (٢٠١٨) و ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، التي ينبغي تنفيذها في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس وترجمتها إلى تشريعات لجميع الدول.

ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة في الأسبوع المقبل مشروع القرار A/76/L.55، بشأن الحالة الراهنة فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي الذي قدمته سويسرا. ونرحب أيضا بتوصيات فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل الذي أطلقه الأمين العام للاستجابة بطريقة متسقة ومنسقة للعواقب التي تعاني منها أضعف البلدان نتيجة للعدوان على أوكرانيا. ونتطلع إلى

الاستماع إلى الإحاطة الثانية بشأن الجهات الفاعلة المحلية. إن تقدير مهارات الجهات الفاعلة المحلية، وخاصة النساء والشباب، أمر أساسي لمعالجة أسباب الأزمات الغذائية.

ثالثا، المساءلة ضرورية لردع المنتهكين المحتملين وتحقيق العدالة للضحايا. يمكن للمجلس الآن إحالة حالات النزاع المسلح الداخلي أو الدولي إلى المحكمة الجنائية الدولية عندما يبدو أن الجرائم التي تنطوي على مجاعة قد ارتكبت. وتشجع سويسرا الدول الأطراف في المحكمة على التصديق على التعديل ذي الصلة، وتشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تجريم هذه الأفعال في تشريعاتها الوطنية.

وفي حين أن العالم ينتج ما يكفي من الغذاء لإطعام الجميع، فإن المساواة في الحصول عليه غائبة، كما أن الأعمال العدائية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني تزيد الأمر سوءا. يجب أن يكون إيجاد حلول سياسية للنزاع المسلح جزءا من نهجنا الشامل للقضاء على الجوع، وضمان حصول جميع الأشخاص على الغذاء الكافي والملائم، وتعزيز النظم الغذائية القادرة على الصمود والشاملة والمستدامة. وبلدي، بوصفه مرشحا لعضوية مجلس الأمن، لا يزال ملتزما بمنع نشوب النزاعات وحلها بغية كسر الحلقة المفرغة للجوع والنزاعات المسلحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن): السيد الرئيس، بداية أود أن أهنئ الولايات المتحدة على ترؤسها مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكركم على عقد هذه الجلسة المهمة.

يشكل الأمن الغذائي في الشرق الأوسط أحد أبرز التحديات التي تواجه المنطقة، وخصوصاً في ظل ما تشهده من نزاعات فاقمت من المعاناة الإنسانية، وأضعفت القدرة على الوصول إلى الغذاء والدواء. كما أن لهذه النزاعات أثر كبير في إعاقة عمل الوكالات الإنسانية وقدرتها على الوصول إلى المحتاجين. فالأمن الغذائي والنزاع قضيتان مترابطتان، وبالتالي تستوجبان حلولا قائمة على نهج دولي منسق، وذلك لمنع نشوب أزمة نقص غذاء عالمية قد تطرأ إن لم نكن مستعدين لمواجهة أوبئة وتحديات جديدة في المرحلة القادمة.

لقد أدت التداعيات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، إلى زيادة كبيرة في مستويات انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأكثر فقرًا وضعفاً. إلا أن هناك عددا من التحديات الخطيرة التي تواجه الأمن الغذائي كانت موجودة من قبل، كالتغير المناخي، وشح المياه الصالحة للشرب حول العالم، والأزمات الاقتصادية العالمية، والاضطرابات الإقليمية، وأزمة لجوء عالمية غير مسبوقة، ألقت بظلالها على الإمدادات الغذائية للاجئين والمجتمعات المستضعفة، على حد سواء، وهو تحدي مألوف للأردن.

وكشفت الأزمة في أوكرانيا مدى هشاشة الأمن الغذائي وضعف سلاسل الإمداد، ومضاعفة الصعوبات القائمة أساسا بسبب جائحة كوفيد-١٩ في العالم ومنطقة الشرق الأوسط منها، حيث يرصد تأثيرها المضاعف على الأداء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لبلدان المنطقة وخاصة بسبب زيادة أسعار الغذاء ولا سيما القمح والحبوب وازدياد تكاليف الإنتاج المحلية لقطاع الزارعة.

ويتناول تقرير للبنك الدولي حول الأزمة تداعيات مفجعة على بعض البلدان إذا لم يتم تعزيز المساعدات الإنسانية والإنمائية إليها. وهنا، جدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط تمثل ٦٪ فقط من سكان العالم إلا أن بها ٢٠٪ من الذين يعانون من نقص حاد في الأمن الغذائي. ومن الضروري أن تعالج استجابات الأمن الغذائي في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات العوامل المتداخلة التي تمثل عائقاً أمام التنمية مثل الحد من مخاطر هذه الصراعات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتطوير القطاع الخاص والوظائف، مما يمكن أن يساعد في تحسين الأمن الغذائي بصورة أكبر. إن التركيز على التغير المناخي مطلوب أيضا، ونحن نعمل على التصدي لخطر شح الغذاء عالمياً، الذي أصبح خطًرا داهماً عقب جائحة كورونا.

إن القطاع الزراعي – الغذائي في الأردن، يوفر سبل العيش لحوالي ربع السكان، وهو أحد أكبر مصادر التشغيل للاجئين والمرأة في المجتمعات الريفية. ومنذ بداية جائحة كوفيد-١٩، أثبت هذا القطاع حضوره بشكل كبير ضمن سلسلة التوريد العالمية، وهناك

إمكانية للتوسّعة بشكل كبير، بالمزيد من الاستثمار وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا. وتؤكد المملكة الأردنية الهاشمية من جديد استعدادها لتسخير كل إمكانياتها، لا سيما في مجاليّ الغذاء والصناعات الدوائية، لتكون مركزًا إقليمياً للإمداد والتخزين.

ختاماً، لن يكفي أن نعود إلى ما كان عليه الوضع قبل جائحة كوفيد-١٩، وعلينا اغتنام الفرصة، لبناء نظام عالمي أفضل وأكثر فاعلية وتضامناً. وبالتالي يجب أن نعمل بشكل جماعي لتعزيز تبني الحلول التكنولوجية المستدامة في الزارعة، التي من شأنها أن تزيد من مناعة الأنظمة الغذائية العالمية، ولضمان إمكانية الوصول والتكلفة الزهيدة والجودة، مع حماية بيئتنا في الوقت ذاته. كما لا بد من تعزيز مناعة سلاسل التوريد ودعم شمول الدول النامية لتعزيز النمو من أجل الجميع. ولا بد من دعم المزارعين في البلدان النامية، ليتمكنوا من الحصول على التمويل والتدريب بشكل أفضل، ويخدموا مجتمعاتهم. ويجب علينا التعاون لمعالجة جميع دوافع انعدام الأمن الغذائي، وهي الصراع وتغير المناخ والفقر وعدم المساواة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

السيدة آشي باتي (أوروغواي) (*تكلمت بالإسبانية*): ترحب أوروغواي بهذه الفرصة للنظر في العلاقة بين النزاع المسلح والأزمات الغذائية، فضلا عن التدابير المحتملة التي يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي للتخفيف من الظروف التي نواجهها جميعا حاليا. ومع ذلك، يجب ألا ننسى الأزمات الصحية والاقتصادية التي تسببت فيها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والتي لم نتعاف منها بعد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار النزاعات المستمرة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الشرق الأوسط وأجزاء مختلفة من أفريقيا، فضلا عن النزاع الأخير في أوكرانيا، الذي تسبب في اضطرابات غير مسبوقة في سلاسل الإمداد العالمية والعلاقات التجارية بين البلدان، واختبار حدود خطوط الإمدادات الغذائية العالمية.

وتنظر أوروغواي إلى هذه الحالة من وجهة نظر بلد مصدر للأغذية. ينتج بلدنا، البالغ عدد سكانه ٣,٥ مليون نسمة، الغذاء لحوالي ٣٠ مليون شخص ويتاجر مع أكثر من ١٦٠ دولة حول العالم. وبما أننا ننتج كميات كبيرة من بعض الأغذية بين الموردين العالميين، يمكننا بالتالي المساهمة في التخفيف من آثار أزمة الغذاء العالمية من خلال صادراتنا.

والأهم من ذلك، أنه نتيجة لأزمة كوفيد-١٩ والنزاعات التي ذكرتها، وخاصة النزاع بين روسيا وأوكرانيا، حدثت اضطرابات في سلاسل إمدادات الأغذية والأسمدة، وارتفعت أسعار السلع الأساسية الغذائية، وخاصة أسعار الحبوب، بشكل كبير، مما عرض الأمن الغذائي والتنمية المستدامة للخطر. ويعرض ارتفاع الأسعار ومشاكل سلسلة الإمداد للخطر البلدان التي تعتمد على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية ويسفر عن حالات من الضعف الشديد للبلدان التي تعتمد على المعونة الغذائية. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الحالة الراهنة قد تلائم البلدان المصدرة، للاستجابة لارتفاع الأسعار الناجم أساسا عن ارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة، فإنها قد تضطر إلى تغيير سياساتها العامة لزيادة تكاليف الإنتاج – ويرجع ذلك أساسا إلى تكاليف الوقود والأسمدة – من أجل السيطرة على التضخم وأثره على القوة الشرائية للناس.

ووفقا لأحدث تقرير لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قُدم إلى منظمتنا في ٢٧ نيسان/أبريل، فإن عدة بلدان في منطقتنا تتشاطر نفس التحديات. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الضروري أن نعمق التعاون الدولي، سواء بين الشمال والجنوب، أو فيما بين بلدان الجنوب، أو التعاون الثلاثي، حتى نتمكن معا من منع تفاقم أزمة الغذاء والجوع بشكل عام وتمكين التدفق الحر للأغذية في جميع أنحاء العالم.

وستتطلب مواجهة هذه الأزمة منا أن نبذل كل جهد ضروري لوضع حد لحالات النزاع المستمرة، وخاصة من خلال الاستخدام المناسب لآليات مجلس الأمن وصلاحياته. ولكن ذلك سيتطلب أيضا أن تعمل جميع البلدان بشكل جماعي لإبقاء التدفقات التجارية للأغذية وغيرها من الإمدادات مفتوحة، وإبقاء سلاسل التوريد تعمل، وتجنب

تطبيق الجزاءات وحظر التجارة، مع العمل أيضا بالتعاون مع المجتمع الدولي بأسره والمؤسسات المالية الدولية لتقديم المساعدة اللازمة للبلدان النامية التي تعيش أشد الظروف صعوبة.

وفيما يتعلق بوجهة نظري بشأن إبقاء التجارة مفتوحة، على الصعيد السياسي، علّمنا التاريخ أن اللجوء إلى تطبيق القيود التجارية يفاقم الأوضاع ويؤدي إلى أزمات اقتصادية وسياسية أعمق. فهذا ما حدث في عقد الثلاثينات وفي عدة مناسبات أخرى خلال فترات أخرى. لقد لجأت منطقتنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مناسبات عديدة إلى هذه السياسات وكانت النتائج سلبية للغاية على صعيد تنمية ورفاه سكاننا. ولذلك يجب أن نتعلم من تجاربنا السابقة وألا نكررها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد شينداونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): لا مكان للمجاعة والجوع في عالم اليوم. وبعد نحو سبعة عقود من إلزام ميثاق الأمم المتحدة لنا بمستويات حياة أفضل وحرية أكبر للجميع، تمتلك البشرية الوسائل التكنولوجية والمالية للمساعدة على ضمان أمن غذائي أفضل، ولكن كان تحقيق ذلك صعبا.

يرجع ذلك جزئيا إلى أننا نعيش في زمن يتسم بأزمات متراكمة، يشكل فيها انعدام الأمن الغذائي مجرد واحدة منها. الأسعار العالمية للغذاء يتم دفعها إلى أعلى نتيجة لارتفاع الأسعار الزراعية، وهذا بالتوازي مع ارتفاع تكاليف الطاقة؛ وتحديات تغير المناخ وتأثيرها على البيئة، بما في ذلك ندرة المياه؛ والاضطرابات التجارية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)؛ والتوترات الجيوسياسية والنزاعات في أنحاء مختلفة من العالم. لقد أضعف ذلك الأمن الغذائي ويعرض للخطر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكثر البلدان تضررا هي البلدان المنخفضة الدخل والتي تعاني من عجز غذائي، وأكثر الفئات ضعفا هي النساء والأطفال، وبخاصة الفتيات.

وكما ذكرت عدة وفود من قبل فإن ١,٧ بليون شخص في ١٧٠ اقتصادا معرضون بشدة لإحدى الأزمات الثلاث، بما في ذلك ارتفاع أسعار الغذاء، على النحو الذي أشار إليه الأمين العام. وفي الوقت نفسه، حدد برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة العنف المنظم والنزاع بوصفهما المحركين الرئيسيين للجوع، سواء في بؤر الجوع الساخنة أو على الصعيد العالمي، مع كون الظواهر الجوية الشديدة، بما في ذلك الجفاف والفيضانات، محركا آخر.

وإزاء هذه الخلفية، تعتقد تايلند أنه يمكن النظر في بعض الإجراءات كجزء من الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المتعددون للمساعدة في ضمان أمن غذائي أفضل. وترتكز هذه الإجراءات على ثلاث أفكار: الاستدامة، وسلاسل التوريد، والعلوم والتكنولوجيا.

الفكرة الأولى هي اتخاذ إجراءات بشأن الاستدامة من خلال تشجيع الزراعة المستدامة وإنتاج الأغذية من أجل توفير إمدادات غذائية كافية على المدى الطويل، على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتايلند، بوصفها أحد البلدان الرائدة في إنتاج الأغذية في العالم، تتبع استراتيجية غذائية تقوم على سلامة الأغذية والأمن الغذائي واستدامة الموارد الطبيعية والإيكولوجيا الزراعية. فهذا جزء من نموذجنا الاقتصادي القائم على التدوير الحيوي الأخضر، والذي يسعى إلى تشجيع النمو والتنمية المستدامين والمتوازيين والشاملين. ولأن التنمية المستدامة مع الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية لبناء السلام المستدام فإن وحدات حفظ السلام التابعة لنا توفر التدريب على الزراعة المستدامة للمجتمعات المحلية.

الفكرة الثانية هي اتخاذ إجراءات بشأن سلاسل التوريد، وتعزيز سلاسل التوريد وقنوات التوزيع العالمية والإقليمية الآمنة والقادرة على الصمود، وخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية والغذائية. فمن الضروري وجود مشهد اقتصادي يفضي إلى سلاسل التوريد هذه لتعزيز الأمن الغذائي العالمي. ويجب أن تكون القواعد والأنظمة ذات الصلة في إطار المحافل التجارية المتعددة الأطراف أكثر دعما وتيسيرا للتجارة الدولية في المنتجات الغذائية. وفي الوقت نفسه ينبغي إعطاء الأولوية في البلدان والمناطق المتضررة من الكوارث والنزاعات لنقل الإمدادات

الإنسانية، بما في ذلك الغذاء، إلى الناس في المناطق المتضررة. وكما ذكرت بعض الوفود، ينبغي ألا يكون الغذاء جزءا من جزاءات الأمم المتحدة.

والفكرة الثالثة هي التحرك من خلال تسخير العلم والتكنولوجيا للمساعدة في زيادة الإمدادات، وتحسين تخزين الأغذية، والحد من هدر الأغذية. وتحقيقا لهذه الغاية تتعاون شركات الأغذية التايلندية الرائدة والمؤسسات الأكاديمية والمزارعون المحليون مع شركاء دوليين لاستحداث مأكولات بحرية ولحوم بديلة، بما في ذلك البروتينات النباتية، التي لديها كفاءة في تحويل التغذية العالية، وتنبعث منها القليل نسبيا من غازات الدفيئة ولديها قدرات تخزين مبتكرة.

ينبغي زيادة تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. ومن الأمثلة على ذلك مؤتمر القمة الاستثنائي المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة، الذي اختُتم مؤخرا في واشنطن العاصمة، والذي التزم فيه الشركاء بتعزيز التعاون في كل من الزراعة الدقيقة والذكية مناخيا، والزراعة الذكية، وعلوم الأغذية، ضمن أمور أخرى.

وفي الختام، من الأهمية أن يتم تعزيز التعاون العملي والإقليمي والمتعدد الأطراف، مدعوما بإرادة سياسية قوية. ولهذا السبب تأتي جلسة مجلس الأمن اليوم في الوقت المناسب. ونشيد بإعلان الولايات المتحدة صباح اليوم عن زيادة مساعدتها الغذائية. ولذلك تتطلع تايلند إلى اعتماد الجمعية العامة مشروع قرار لمعالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي في المستقبل القريب.

ولكل تلك الأسباب فإن تايلند، بوصفها الاقتصاد المضيف لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ هذا العام، ملتزمة بتحقيق هدف الرابطة المتمثل في توفير أغذية كافية ومأمونة ومغذية وسهلة المنال وميسورة التكلفة للجميع من خلال خارطة طريق الأمن الغذائي لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ووضع خطة للتنفيذ في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد دنكتاش (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الولايات المتحدة على بدء هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن النزاع والأمن الغذائي. كما أود أن أشكر الأمين العام وغيره من مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم.

باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التزمنا جماعيا بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية. ومع ذلك تسببت عوامل متداخلة متعددة في انتكاسات خطيرة. من بينها الجائحة والصدمات الاقتصادية ذات الصلة، وأزمة المناخ والظواهر الجوية الشديدة، والنزاعات المسلحة، والآن الحرب في أوكرانيا.

ومن خلال القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، اعترف مجلس الأمن لأول مرة بالصلة المتأصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي. ومنذ ذلك الحين لا يزال التنفيذ الفعال لذلك القرار ضروريا، لا سيما في البيئات الإنسانية مثل سورية واليمن وأفغانستان وأجزاء من أفريقيا وأوكرانيا.

إن الأرقام تتحدث بجلاء ووضوح في كل مكان من هذه الأماكن. في سورية، الوضع الإنساني خطير كما كان دائما. فهناك حوالي ١٤,٦ مليون شخص في جميع أنحاء البلد يحتاجون إلى مساعدات إنسانية. ولا يزال استخدام التجويع تكتيكا متكررا للحرب في سورية. لفترة طويلة جدا ترك النظام السوري المدنيين دون إمكانية الحصول على الغذاء وجعلهم يعانون. وفي ظل تلك الظروف أثبتت آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود أنها أداة لإنقاذ الأرواح. أمام أعضاء مجلس الأمن مهمة للقيام بها: تجديد ولاية المجلس بشأن سورية. وينبغي للمجلس أن يتخذ إجراءات لتخفيف معاناة الشعب السوري.

كما أن انعدام الأمن الغذائي قد وصل إلى مستويات كارثية في أجزاء من أفغانستان. يواجه قرابة ٢٠ مليون أفغاني مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وذلك وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. ولا يزال النزاع هو المحرك الأساسي للجوع في اليمن. فهناك الآن نحو ١٧,٤ مليون شخص في البلد بحاجة إلى مساعدات غذائية. ويعاني ٢,٢ مليون طفل في جميع أنحاء اليمن من سوء التغذية الحاد. ويمكن للأعضاء أن يتخيلوا ما يعنيه ذلك بالنسبة

لمستقبل ذلك البلد. ويعاني ما يصل إلى ١٥ مليون شخص في القرن الأفريقي من الجفاف الشديد ويحتاجون إلى مساعدة منقذة للحياة.

والآن، مع الحرب في أوكرانيا، يواجه العالم أزمة حادة. إن موقفنا واضح وحازم: هذه الحرب هي عمل عدواني غير مبرر وغير قانوني وغير مشروع ضد عضو مؤسس للمنظمة وانتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن تنتهي.

وما فتئنا منذ اندلاع الحرب نعمل على مسارين، الأول يشمل الدعم النشط للجهود الرامية إلى تخفيف حدة الحالة الإنسانية. نحن نعمل مع الأمم المتحدة على إنشاء فريق اتصال للعمل الإنساني.

ويشمل المسار الثاني تيسير الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. ومما يؤسف له أن الفظائع التي ارتُكبت في بوتشا وإيربين وماريوبول قد زادت من تعقيد العملية الدبلوماسية. لقد فُقد الزخم، لكن المحادثات لم تنهار بالكامل. ولا يمكننا أن نتخلى عن الأمل في إحلال السلام. فينبغي أن تظل القنوات الدبلوماسية مفتوحة. إن إبقاء الحوار حيا أمر ضروري لإنقاذ الأرواح ومنع المزيد من الدمار.

ومن المرجح أن تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى صدمات كبيرة للاستيراد وتعطيل سلاسل التوريد الزراعية العالمية، مما يؤدي إلى زيادة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. تستورد ٤٥ دولة أفريقية ما لا يقل عن ثلث قمحها من أوكرانيا أو روسيا، بينما تستورد ١٨ دولة منها أكثر من نصف قمحها من هذين البلدين. وإذا استمرت الحرب ستواجه بلدان عديدة نقصا فوريا في الغذاء، وسوف نتأثر جميعا بارتفاع أسعار المواد الغذائية. ولهذا السبب نناقش مع برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية كيفية المضي قدما في مرور السفن التي تحمل الحبوب من أوكرانيا.

إن النزاعات المسلحة الدائرة حاليا هي سبب رئيسي لمخاطر المجاعة الحالية. وانعدام الأمن الغذائي العالمي، بدوره، يزرع بذور زعزعة الاستقرار والاضطرابات في جميع أنحاء العالم. ونحن بحاجة إلى إيجاد طرق لكسر هذه الحلقة المفرغة.

أولا، نحن بحاجة إلى اتباع جميع السبل الدبلوماسية الممكنة لمنع نشوب النزاعات المسلحة وإنهائها. وتهدف تركيا، من خلال دورها المميز في جهود الوساطة من أجل السلام، إلى القيام بذلك على وجه التحديد.

ثانيا، نحن بحاجة إلى الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع. ويتطلب ذلك احترام القانون الدولي الإنساني وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق.

ثالثا، نحن بحاجة إلى كفالة الشفافية في تدفقات السلع الزراعية ومكافحة النزعة الحمائية. وسيكون من الضروري منع المضاربة في أسعار الأغذية في مجالي التسويق والتجارة ودعم استمرار سلاسل الإمداد.

رابعا، يجب أن نعزز القدرات الزراعية للبلدان التي تواجه الجوع. ونرغب في أن يستفيد الجميع من العلم والتكنولوجيا لإيجاد طريق مبتكر للخروج من انعدام الأمن الغذائي.

خامسا، يجب على المجتمع الدولي أن يضع الأمن الغذائي العالمي على رأس جدول أعماله. ولذلك نرحب بمبادرة اليوم. ونرحب أيضا بالمبادرة العالمية الجديدة التي أطلقتها الولايات المتحدة بالأمس وسنشارك في التوقيع عليها. وسنواصل دعم الجهود الشاملة للجميع والمتعددة الأطراف لإيجاد حلول للأزمة المتفاقمة. وما فتئنا نؤيد الإعلان المتعدد الأطراف الصادر عن مجموعة الـ ٢٠ وكذلك مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية. ونرحب أيضا بفريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، الذي أنشأه الأمين العام.

وأخيرا، نؤيد تعزيز آليات المساعدة المالية والعينية لصالح البلدان الضعيفة ومناطق النزاع. وقد أعلن السيد مولود جاويش أوغلو، وزير خارجية تركيا، أمس عن مجموعة من التدابير لدعم نداء العمل العالمي للأمن الغذائي. وستواصل تركيا العمل من أجل تعزيز السلام والقضاء على انعدام الأمن الغذائي العالمي. ونتطلع إلى العمل مع شركائنا على تقديم ما يلزم تقديمه بوصفنا المجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي العميق لمبادرة الولايات المتحدة، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، بعقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن النزاع والأمن الغذائي. تدرك مصر تمام الإدراك الأثر الشديد الذي يخلفه الجوع وعدم تحقيق الأمن الغذائي على سبل عيش الناس، فضلا عن إسهامهما في زيادة خطر نشوب النزاعات، لا سيما في البلدان التي تعاني من الضعف الاقتصادي؛ وعليه، نشدد على العلاقة القوية والعميقة بين الأمن الغذائي والنزاع.

يشهد العالم حاليا أزمة انعدام أمن غذائي لم يسبق لها مثيل نتيجة لعدم تمكننا من تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالقضاء على الجوع. وقد تفاقم هذا الإخفاق جراء تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا فضلا عن النزاعات. وسيشكّل الإخفاق في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع تهديدا لأمن البلدان واستقرارها ويزيد من تأجيج النزاعات الحالية.

وتزداد التحديات الماثلة أمام تحقيق الأمن الغذائي جراء عوامل أخرى مثل الآثار المستمرة لتغير المناخ، التي تفاقم المخاطر المتصلة بإنتاج الطاقة والأمن الغذائي وتوافر المياه والتنمية الاقتصادية وأوجه التفاوت الاجتماعي. ولندرة المياه في مناطق عديدة من العالم، ولا سيما في أفريقيا، أثر خطير على الأنشطة الزراعية والجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وفي ضوء ما ذكرت للتو، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، من الأهمية بمكان التصدي للتحديات التي تواجه البلدان المتضررة من النزاع والخارجة منه. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الرعاية الصحية للسكان المدنيين، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني ووفقا للسيادة الوطنية. ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة حصول السكان المدنيين في مناطق النزاع على المساعدات الغذائية وحمايتهم من خطر المجاعة، بما في ذلك من خلال توفير الغذاء للمشردين قسرا. ونؤكد أيضا في ذلك الصدد على مسؤولية مجلس الأمن عن حماية المدنيين المعرضين للخطر جراء النزاعات المسلحة، بما في ذلك خطر المجاعة.

ثانيا، تضطلع الأمم المتحدة بدور مهم. وينبغي لمجلس الأمن أن يضع نهجا استباقيا يعزز قدرات الإنذار المبكر لرصد المناطق الأكثر عرضة للمجاعة الناجمة عن النزاع المسلح. وفي ذلك السياق، نود أن نسلط الضوء على أهمية القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي يطلب إلى الأمين العام أن يُعلم المجلس على وجه السرعة بشأن خطر حدوث مجاعة ناجمة عن نزاع أو حالات انعدام الأمن الغذائي واسعة النطاق في سياقات النزاع المسلح.

ثالثا، أود أن أوضح أن مصر هي الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان التي تعاني من ندرة المياه في العالم. وتؤثر ندرة المياه حاليا على ٢,٥ مليار شخص في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يعرض تغير المناخ نصف سكان العالم لإجهاد مائي حاد بحلول عام ٢٠٥٠. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي ندرة المياه بحلول عام ٢٠٣٠ إلى تشريد ٧٠٠ مليون شخص. تلك الأرقام دليل واضح على الآثار السلبية لندرة المياه على السلام والأمن وتحقيق التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، نحض المجتمع الدولي على تلبية احتياجات أضعف البلدان التي تعاني من ندرة في المياه وتعزيز التعاون العابر الحدود وفقا للقانون الدولي المعمول به، للحفاظ على المياه من أجل استمرار الحياة والزراعة والسلام والأمن.

رابعا، يجب معالجة مسألة الأمن الغذائي والنزاع عن طريق اتباع نهج كلي وشامل يأخذ في الاعتبار العوامل الإنسانية والإنمائية. ويجب اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من حدة الجوع، وفي الوقت نفسه تنفيذ خطط تهدف لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية المستوردة للأغذية، في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الزراعة المستدامة.

وفي الختام، نود أن نؤكد على الحاجة الملحة للتصدي لتحديات الأمن الغذائي وارتباطه المباشر بالنزاعات باستخدام نهج شامل يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية مع كفالة استقرارها وازدهارها في الوقت نفسه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد أنتوني بلينكن، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن النزاع والأمن الغذائي خلال رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن.

ينبع اهتمام المملكة المغربية بمسألة السلام والأمن الدوليين والقضاء على الجوع وتعزيز الزراعة المستدامة من وعيها الشديد بالتحديات التي يطرحها انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في القارة الأفريقية، على النحو المنصوص عليه بوضوح في القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، بشأن النزاع وانعدام الأمن الغذائي.

في الوقت الحالي، يعاني أكثر من ٨٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم يوميا من ندرة الغذاء، ويعاني فرد من كل خمسة فيأفريقيا من سوء التغذية – أي أكثر من ٢٨١ مليون أفريقي. وبعد ثلاثين عاما من الآن، سيتعين على القارة الأفريقية أن تطعم ضعف عدد سكانها الحاليين. ولسوء الحظ، تواصل القارة استيراد منتجات غذائية تتجاوز قيمتها ٤٣ مليارن دولار كل عام ولا تزال تعتمد على الواردات لإطعام سكانها المتزايد عددهم.

ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي أيضا جراء مرض فيروس كورونا وتغير المناخ والنزاع المسلح، التي لها تأثير حقيقي على سلاسل الإمداد الغذائي على المستوى العالمي. وقد أسفرت تلك الحالة عن زيادة الأسعار في الأسواق الدولية وكان لها عواقب وخيمة على استقرار البلدان الأضعف، لأن ندرة الموارد والزيادات المفاجئة في أسعار الأغذية تؤجج الاضطرابات المدنية. ومن الضروري أن نحدث تغييرا مستداما في المنظومة الغذائية والزراعية العالمية إذا أردنا أن نكون قادرين على إطعام ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع اليوم، وملياري شخص آخر سيعانون من نقص التغذية بحلول عام ٢٠٥٠.

وتقع على عاتقنا أيضا مسؤولية منع نشوب النزاعات التي قد تندلع جراء الجوع والاضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائي. وفي ذلك الصدد، ما فتئت المملكة المغربية تستثمر دائما في الزراعة، وتحديدا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا، وهي موطن لأكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة غير المزروعة في العالم. ويواصل بلدي، بتوجيه من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تعزيز استراتيجيته الإنمائية، مخطط المغرب الأخضر، التي أطلقت قبل أكثر من عقد من الزمان. فانعدام الأمن الغذائي أولوية استراتيجية للمغرب ويقع في صميم نموذجنا التنموي الجديد لعام ٢٠٣٥. كما تدعم ذلك الطموح سلسلة من الاستراتيجيات القطاعية، وتحديدا خطة الجيل الأخضر ٢٠٢٠–٢٠٣٠ والاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق.

وعلاوة على ذلك، فإن لدى أفريقيا سكان شباب وسوق قارية واسعة قوامها أكثر من مليار نسمة. وندعم، في ذلك الصدد، منطقة التجارة الحرة الأفريقية التي لديها القدرة على حفز تبادل المنتجات الغذائية بين البلدان الأفريقية بأقل تكلفة وتحسين الإيرادات الزراعية وتعزيز الصناعة الزراعية وتطوير الصناعات الزراعية في أفريقيا.

ويبشر النهج المغربي بأسلوب متكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الريفية والاستثمار في الفلاحة، وهو قطاع يولد فرصا هائلة لخلق الثروة وتشغيل الشباب والنساء. وثمة ضرورة ملحة، من أجل تعزيز القدرة على الصمود، للاستثمار في النظم الغذائية المستدامة وتعزيز فرص جديدة للمزارعات والشباب في هذا القطاع. ويمكن لتعزيز القطاع الزراعي أن يولد فرص العمل ويعزز الاكتفاء الذاتي ويحفز الإنتاج المحلي ويكفل الأمن الغذائي والسيادة في كل سياق وطني.

وقد وقع المغرب، في ذلك الصدد، أكثر من ٣٨ اتفاقا واتفاقية في المجال الفلاحي مع ١٨ بلدا أفريقيا شقيقا. والشراكات التي بدأت مؤخرا مع إثيوبيا ونيجيريا لإنتاج الأسمدة الطبيعية دليل على ذلك.

وقد بدأ بلدي تعاونا ثلاثيا غنيا ومتنوعا، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتم التوقيع على عدد من الاتفاقات الثلاثية الأطراف في هذا الصدد، تحديدا مع مالي والسنغال وغينيا وغينيا – بيساو وإسواتيني والكاميرون.

وعلى ذات المنوال أطلقت، خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المبادرة

من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية مع تغير المناخ التي دعمت حتى الآن ما لا يقل عن سبعة بلدان في أفريقيا وتحظى بدعم ٢٥ بلدا أفريقيا فضلا عن الاتفاقية الإطارية ومنظمة الأغذية والزراعة.

وكذلك تهدف مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن، التي أطلقت في عام ٢٠١٦ مع جمهورية السنغال، إلى دعم الاستدامة والاستقرار والأمن في أفريقيا من خلال الزراعة.

ومؤخرا جدا، اشترك المغرب والأمم المتحدة في تنظيم الحوار الإقليمي الأفريقي قبل مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، الذي جمع أكثر من ٤٠ وزيرا وصانع قرار أفريقي لتسليط الضوء على الأولويات والفرص ومسارات العمل من أجل التحول الناجح للمنظومات الغذائية في أفريقيا بطريقة تعكس السياق العالمي المقيد.

وفي الختام، يظل المغرب مقتنعا بأن الشراكات المبتكرة في هذا المجال يمكن أن تساعد على تعميق وبناء أوجه تآزر واعدة. والتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والقطاع الخاص أمر حيوي إذا أردنا تحقيق ذلك الهدف. ويمكننا أن نطمح، من خلال الشراكات المبتكرة بين جميع أصحاب المصلحة هؤلاء، إلى القضاء على الجوع في جميع أنحاء العالم وتعزيز السيادة الزراعية داخل البلدان وتوليد غذاء جيد محليا وبفعالية واستدامة ومواجهة التحديات المتعددة والمترابطة للأمن الغذائي والسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن انعدام الأمن الغذائي والنزاع مرتبطان ارتباطا وثيقا. ويشكل تعطل سلاسل التوريد والتشريد الجماعي للناس وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية والاقتصادية المحدودة وانخفاض قدرة السكان المتضررين على الصمود آثارا طويلة الأجل للنزاعات.

ووفقا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام ٢٠٢٢، ازداد انعدام الأمن الغذائي الحاد بشكل كبير خلال السنوات الست الماضية. ففي عام ٢٠٢١، كان ما يقرب من ١٩٣ مليون شخص في ٥٣ بلدا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدة فورية، بما في ذلك ما يقرب من ٤٠ مليون شخص في ٣٦ بلدا كان في حالة طوارئ أو ظروف أسوأ. ووفقا للتقرير نفسه، يظل النزاع هو السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي لـ ١٣٩ مليون شخص في ٢٤ دولة واجهت أزمة أو ظروفا متدهورة في عام ٢٠٢١. وتشير تلك الأرقام إلى تدهور سريع في الحالة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

ويؤثر انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا والآثار السلبية لمختلف النزاعات الدولية على العديد من البلدان، بما في ذلك إيران، التي تعاني أيضا من عقوبات الولايات المتحدة منذ أكثر من أربعة عقود. وعلاوة على ذلك، فإن استضافة عدة ملايين من اللاجئين وضعت ضغطا على الاقتصاد الإيراني، بما في ذلك إمداداتها الغذائية. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والجهات المانحة الدولية الوفاء بالتزاماتهم وتزويد اللاجئين المقيمين في إيران بالمساعدة التقنية والمالية اللازمة.

إن العالم بأسره يتأثر بنقص الأغذية؛ غير أنه ليس هناك شك في أن أفريقيا تعاني أكثر بكثير من انعدام الأمن الغذائي.

وأود أن أقول بضع كلمات عن حالة الأمن الغذائي في منطقتنا. ففي أفغانستان، هناك ٢٢ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي وهم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وتتعاون إيران مع المنظمات الدولية لمعالجة حالة الأمن الغذائي المحددة في أفغانستان. وفي ظل الظروف الصعبة الراهنة، يتوقع من المجتمع الدولي أن يساعد الشعب الأفغاني على التغلب على صعوباته الحالية.

وفي بؤرة ساخنة أخرى في منطقتنا، تفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد في اليمن في أوائل عام ٢٠٢٢، مع زيادة بنسبة ٨ في المائة في عدد المحتاجين مقارنة بأوائل عام ٢٠٢١. وما يكتسي نفس القدر من الأهمية الحالة الإنسانية في فلسطين التي تدهورت بسبب عقود من الاحتلال وسياسات الفصل العنصري في ظل النظام الإسرائيلي. فيجب رفع الحصار غير القانوني المفروض على غزة، الذي يحد بشدة من حق الشعب الفلسطيني في الغذاء، في أقرب وقت ممكن.

وفي سورية، أدى استمرار الاحتلال والإرهاب والعقوبات الأحادية الجانب إلى تشريد ملايين الأشخاص وتعطيل التجارة وإمدادات المدخلات الغذائية والزراعية وإلى إلحاق الضرر بالبنية التحتية وتقييد الوصول إلى الموارد الحيوية.

إن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تنتهك حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي. ومما يؤسف له أن بعض الدول لا تزال تستخدم تلك الإجراءات غير المشروعة، المحظورة بموجب القانون الدولي الإنساني، كسلاح لتجويع سكان البلدان المستهدفة. نحن نؤمن بأن عمليات الإمداد الغذائي والسلسلة الغذائية يجب ألا تتعطل بأي شكل من الأشكال، حتى أثناء النزاعات المسلحة.

وفي ذلك السياق، من الضروري التقيد الكامل بالقانون الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تفرض جزاءات الأمم المتحدة بطريقة تعرض الأمن الغذائي العالمي للخطر. ويجب على جميع أطراف النزاعات احترام وحماية جميع العاملين في المجالين الطبي والإنساني. وعند تقديم المساعدة الإنسانية، يجب أيضا مراعاة مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية.

وأخيرا، نؤيد جهود الأمم المتحدة وقيادتها في معالجة المشاكل المتصلة بانعدام الأمن الغذائي. ونقف على استعداد للمساعدة في تلك الجهود.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختنشتاين.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة حسنة التوقيت بشأن النزاع والأمن الغذائي.

إن الاهتمام المتزايد الذي يولى لهذه المسألة له ما يبرره حقا. فقد بلغ انعدام الأمن الغذائي أعلى مستوياته على الإطلاق، كما إن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة غذائية عاجلة منقذة للحياة يتزايد بمعدل ينذر بالخطر. وعلى كوكب لدينا فيه ما يكفي من الغذاء لإطعام الجميع، اعتبرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في العام الماضي أن ١٩٣ مليون شخص في أزمة أو صنفوا بأنهم يواجهون مشكلة أمن غذائي أكثر خطورة.

ويساور ليختنشتاين قلق بالغ إزاء ما يسمى ببؤر الجوع الساخنة، بما في ذلك اليمن ونيجيريا وجنوب السودان وإثيوبيا، فضلا عن العديد من البلدان المعرضة لخطر أزمة جوع حادة. فبدون اتخاذ إجراءات متضافرة، سيشعر ملايين آخرون قريبا بالأثر المدمر للجوع.

ولا تزال الحرب في أوكرانيا تخلف عواقب إنسانية مدمرة، ليس بالنسبة لشعب أوكرانيا والمنطقة فحسب، بل وفي جميع أنحاء العالم. فقد شهد شعب أوكرانيا، أحد أكبر منتجي الأغذية في العالم، تدمير حياته وسبل عيشه. وعلى الرغم من أن صوامع الحبوب في أوكرانيا ممتلئة، كما أفاد برنامج الأغذية العالمي، فإن إمداداتها لا يمكن أن تصل إلى ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين يعتمدون عليها.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام ومجموعة السبعة لإبراز الطابع الملح لهذه المسألة ونأمل في التوصل إلى حل يزيل العراقيل أمام الإمدادات الغذائية مع ضمان سلامة ميناء أوديسا. وبالإضافة إلى هذه الأزمة الحادة فإن النزوح الهائل وتدمير البنية التحتية، فضلا عن ارتفاع أسعار الحبوب والأسمدة، يعطل موسم الزراعة في أوكرانيا، الأمر الذي سيؤدي إلى المزيد من النقص الكارثي في الغذاء في المستقبل.

يجب أن يتوقف العدوان غير المبرر وغير المقبول على أوكرانيا فورا، ويجب تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات العسكرية الروسية من أراضي أوكرانيا كمسألة ذات أولوية عاجلة.

ويشكل انعدام الأمن الغذائي أيضا أزمة في مجال حماية المدنيين. وفي حين أن الجوع من الآثار الجانبية المروعة للعديد من النزاعات المسلحة، إلا أن الأمر لا يقتصر على ذلك في كثير من الأحيان. فقد أصبح تجويع الناس، والسكان المدنيين على وجه الخصوص، لإجبارهم على الخضوع نمطا مروعا من الحرب. والتجويع المتعمد للمدنيين هو

انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني ويجب محاكمة مرتكبيه باعتباره جريمة حرب، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية.

إن التحديات التي يواجهها العالم اليوم، أي انعدام الأمن الغذائي والكوارث المناخية والتشرد والنزاع، مترابطة. وأسبابها وآثارها متشابكة ومحسوسة على نطاق واسع. وبدون اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المساهمات البشرية في تغير المناخ، ستصبح الظواهر الجوية القصوى أكثر تواترا وتجلب المزيد من الاضطرابات في الإمدادات الغذائية العالمية والنزوح وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ويجب على هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة أن تعمل معا بشكل وثيق لعكس مسار تلك الاتجاهات. ونرحب بإنشاء فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل ونشر موجزه الأول. بيد أن المجتمع الدولي يحتاج إلى اتخاذ إجراءات أكثر شمولية لدعم الأمن البشري. وهذا هو الوقت المناسب للعمل معا بشكل عاجل لضمان عدم تجويع أحد اليوم وتحقيق القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفر (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تجري هذه المناقشة في إطار خاص، حيث يصادف شهر أيار/مايو الذكرى السنوية الرابعة لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي لم يعترف بالصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات فحسب، بما في ذلك خطر المجاعة، بل زود المجلس أيضا بالأدوات اللازمة للاستجابة والتصرف عند حدوث مجاعة ناجمة عن النزاع أو وجود خطر بحدوث مجاعة.

ومن المؤسف أننا نلاحظ في هذا الوقت أيضا زيادة حادة في انعدام الأمن الغذائي العالمي، وهو اتجاه يهدد بزيادة زعزعة استقرار المجتمعات الهشة بالفعل، فضلا عن تفاقم النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار الإقليمي والعالمي. ولذلك، نود أن نشكر الرئاسة وأعضاء مجلس الأمن على إدراج موضوع النزاع والجوع في جدول أعمال مجلس الأمن.

وتبرز التقارير المثيرة للقلق الواردة من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني الحاجة إلى أن يتصرف المجتمع الدولي وأن يعكس الاتجاهات الحالية، التي يمكن أن يتبين أنها واحدة من أكثر الفترات التي تشهد انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. النظم الغذائية معقدة ومترابطة وتتوقف على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك المحيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فضلا عن العدد المتزايد من النزاعات الشديدة والممتدة، مثل تلك الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وهايتي واليمن وأفغانستان وأماكن أخرى، على سبيل المثال لا الحصر.

وعلاوة على ذلك، فإن العدوان العسكري الروسي غير المبرر على أوكرانيا يضيف مستوى آخر من انعدام الأمن الغذائي الشديد على الصعيد العالمي، ومن الأهمية بمكان أن ينتهي ذلك العدوان في أقرب وقت ممكن.

في بداية أبريل/نيسان، قدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن الضرر المباشر المحتمل اللاحق بالأصول الزراعية الأوكرانية يبلغ حوالي ٦,٤ مليار دولار. والضرر الذي يلحق بالقدرات الزراعية الأوكرانية يتزايد يوما بعد يوم. ويساور سلوفينيا قلق عميق إزاء الحصار الروسي المفروض على الموانئ الأوكرانية، الذي يمنع خروج الشحنات الحيوية من المنتجات الزراعية من أوكرانيا. ونتيجة لذلك، فإن الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم الذين يعانون بالفعل من ظروف قاسية سيواجهون أيضا العواقب المدمرة لانعدام الأمن الغذائي. وسلوفينيا مستعدة للمساعدة في النظر في إيجاد طرق لوجستية بديلة لتصدير المنتجات الزراعية من أوكرانيا.

وإذ نتذكر كلمات الأمين العام، إذا لم تطعم الناس فأنت تغذي النزاع (انظر S/2021/250)، يحدونا الأمل في أن يعمل المجتمع الدولي معا من أجل وقف انعدام الأمن الغذائي العالمي وعكس اتجاهه، ومنع المزيد من زعزعة الاستقرار في البيئات الهشة، حيث غالبا ما تكون الفئات الأضعف، بمن فيهم النساء والفتيات، هي الأكثر معاناة. وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود التي تبذلها مجموعة الدول

السبع ومجموعة العشرين ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتؤيد سلوفينيا بنشاط مجموعة متنوعة من التدابير والمساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

ونؤيد أيضا نهج الأمم المتحدة الشامل عند مناقشة أسباب انعدام الأمن الغذائي وآثاره. ولكل هيئة من هيئات الأمم المتحدة دور محدد تؤديه في حل هذا التحدي المعقد. ومن أهدافنا الجماعية تحسين نظم التنسيق والاستجابة وتطوير عمليات البيانات وصنع القرار، فضلا عن تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويمكن أن يساعد إشراك المجتمع المدني ليس فقط على فهم السياقات المحلية بشكل أفضل ولكن أيضا على إيجاد حلول أفضل، وكذلك بناء القدرات والقدرة على الصمود بين الفئات الضعيفة. وينبغي أن تترافق المساعدة الفورية لأكثر الفئات ضعفا مع بناء القدرة على الصمود، حيثما أمكن ذلك.

سنشعر جميعا في نهاية المطاف بعواقب الظروف الراهنة على أسواق المواد الغذائية. غير أن أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من العجز الغذائي، فضلا عن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ستتحمل على الأرجح العبء المباشر الأثقل. ومنذ عام ٢٠١٤، ضاعفت سلوفينيا مساهمتها في مجال الأمن الغذائي. وتمثل معالجة انعدام الأمن الغذائي والجوع أولوية في أنشطتنا للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود وكذلك في أنشطتنا الإنسانية بشكل عام. ونؤيد جهود برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الأزمات الإنسانية التي طال أمدها وتعاني من نقص التمويل في جميع المناطق، بدءا من اليمن وأفغانستان إلى القرن الأفريقي ومنطقة الساحل.

وفي الختام، تعتقد سلوفينيا اعتقادا راسخا بأن التصدي الفعال لمسألة الجوع أساس لتحقيق الاستقرار والسلام. والطبيعة المترابطة للأمن الغذائي والحالة الهشة للنظام العالمي الحالي يتطلبان منا جميعا أن نظهر التضامن والالتزام المتجدد بتعددية الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد العرباوي (الجزائر): السيد الرئيس، أصحاب السعادة الزملاء الأفاضل أعضاء المجلس، بداية أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى رئاسة المجلس على اختيار موضوع المناقشة المفتوحة حول الأمن الغذائي والنزاعات، والذي لا شك أنه يكتسي أهمية بالغة نظرا لحالات سوء التغذية والمجاعات الناجمة عن النزاعات في جميع أنحاء العالم. حيث يتعرض ملايين الأشخاص كل يوم لخطر الإنزلاق نحو المجاعة في ظل عدم اتخاذ إجراءات فورية، مما يؤدي إلى الابتعاد عن هدفنا الثاني من أهداف التنمية المستدامة الرامي إلى القضاء على المجاعة بنهاية عام ٢٠٣٠.

ولا يفوتني، سيدي الرئيس، في هذا المقام أن أتوجه إليكم ومن خلالكم إلى حكومة الولايات المتحدة بخالص الشكر وبالغ التقدير على الإعلان عن المساعدة الإضافية التي ستقدمها إلى الدول الأفريقية من ضمن المساعدات الغذائية الطارئة والشاملة التي تعهدت بتقديمها للتخفيف من الآثار الناجمة عن الأزمة في أوكرانيا على البلدان المستفيدة، علاوة على تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

إن الواقع المفزع، مثلما كشف عنه التقرير الأممي حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في عام ٢٠٢١، الذي أكد على أن السنوات العشر الأخيرة قد شهدت زيادة ملحوظة في وتيرة النزاعات وحدتها والتأثيرات المناخية والأحوال القصوى وحالات التراجع والانكماش الاقتصاديين التي تفاقمت جراء تفشي جائحة كوفيد-١٩. وقد أدى كل ذلك إلى زيادة في معدلات الجوع وقوض التقدم المحرز في الحد من جميع أشكال سوء التغذية، خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وهذا الواقع يشهد تفاوتا من منطقة إلى أخرى. حيث تعد أفريقيا إحدى أكثر المناطق هشاشة، كون العديد من سكانها يعانون ويلات النزاعات وما يرتبط بها من أزمات. وهذا الوضع جعل العديد من دول القارة خارج فئة البلدان التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية عن ٢,٥ في المائة من العدد الإجمالي للسكان، بحسب تصنيف برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٨ و ٢٠٢٠. وذلك يبرز أن سوء التغذية أصبح ذا طابع هيكلي في القارة ويحتاج التعامل معه من خلال مقاربة شاملة.

كما أن حالة عدم الاستقرار في منطقتي الساحل والقرن الأفريقي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي لبلدان هذه المناطق وسكانها، وهي السبب وراء معظم الزيادة في انعدام الأمن الغذائي في هذه المناطق، بحسب التقارير الأممية. ولا تؤثر تلك النزاعات على الإنتاجية الزراعية فحسب، وإنما تحد من إمكانيات المؤسسات في التعامل مع سوء التغذية وإيصال المساعدات الإنسانية اللازمة للمحتاجين. وفي هذا الصدد، فإن الجزائر لا تتوانى في تقديم المساعدات الغذائية اللازمة لدول الجوار في الساحل الأفريقي، وتعمل على تحقيق مشاريع تنموية من شأنها تحسين الظروف المعيشية للسكان وتضمن أمنهم الغذائي.

ومن الأهمية اتخاذ تدابير متكاملة لفك ذلك الترابط بين النزاعات وانعدام الأمن الغذائي من خلال ضمان وصول الغذاء إلى الجميع وضمان التعامل مع الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، لا سيما تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتقوية قنوات الإنتاج والتوزيع وغيرها، لأن معاناة منطقة ما من تصاعد العنف يجعل محاربة سوء التغذية أكثر صعوبة ولكنه أصبح في الوقت ذاته أكثر إلحاحا. وفي هذا السياق، أود التأكيد على العناصر الأساسية التالية:

أولا، ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان للحد من انعدام الأمن الغذائي ومنع المجاعة، مع تسهيل الوصول الآمن ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني إلى المحتاجين، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي يشدد على ضرورة ضمان إيصال الغذاء إلى مناطق النزاع. وبالتالي، يتعين عدم حرمان المدنيين من المساعدة الإنسانية والمواد الأساسية، مع ضمان التمويل اللازم لعمليات الإغاثة الإنسانية.

ثانيا، بناء السلام الدائم من خلال حلول دائمة تؤدي إلى وقف دورات العنف التي تمر بها بعض الدول، ما يمكن من بناء مؤسسات حكومية قوية قادرة على التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان، لا سيما ما يتعلق بضمان التغذية الصحية والضرورية. وكذلك الاستجابة المتعددة القطاعات، باعتبار أن معالجة سوء التغذية يحتاج إلى تدخا عدة قطاعات، كالصحة والمياه والتربية، وتمكن من الاستجابة المنسقة بين هذه القطاعات لمعالجة نقاط الضعف الرئيسية والتعامل معها بطريقة مستدامة ومتكاملة.

بناء شراكات للحد من الاحتياجات المتزايدة من خلال إشراف جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، من أجل تخفيف العبء الإنساني للأزمات والتصدي للدوافع الكامنة التي تحد من قدرة الدول على ضمان أمنها الغذائي، إلى جانب تطوير النظم الزراعية والغذائية المحلية وجعلها قاطرة للنمو الاقتصادي، وإيلائها الأهمية الواجبة.

ويمكن في هذا الصدد البناء على قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لسنة ٢٠٢٢، وجعل توصياتها سبيلا لنظم غذائية قوية وأكثر مرونة تراعي خصوصية كل دولة وتسهم في الأمن الغذائي الجماعي. دعم الدول النامية، لا سيما تلك المتواجدة في مناطق النزاع، من خلال التمويل وتحويل التكنولوجيا وبناء القدرات الذاتية للرفع من القدرات على إنتاج الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي قدر الإمكان، باعتباره شرطا للأمن والاستقرار.

وأخيرا، وفاء الجميع بالتزاماتهم بمكافحة آثار التغير المناخي، باعتبارها أحد أهم أسباب سوء التغذية حول العالم، وترتبط ارتباطا وثيقا به. لذلك، وجب الوفاء بالتعهدات المترتبة على اتفاق باريس، ورفع قدرة الدول، لا سيما النامية، على التكيف مع المتغيرات المناخية وتحقيق أمنها الغذائي.

أخيرا، نعتقد أن السبيل الوحيد لفك الارتباط بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي يكمن في إنهاء الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة، مثلما نصت على ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، القضاء على الجوع، وندعو هذا المجلس إلى العمل بشكل أوثق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز الحلول الإنسانية التي تلبي الاحتياجات الأساسية للأشخاص في حالات النزاع، واتباع نهج متكامل لمعالجة الأسباب الحقيقية والجذرية لهذه النزاعات، وبالتالي تمكين الأمم المتحدة من تحقيق أهدافها السامية خدمة للسلام الدائم والتنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

السيد كويميزاكيس (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): مالطة تشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة التي تأتي في حينها بشأن النزاع والأمن الغذائي. كما نشكر أيرلندا على تنظيم اجتماع صيغة آريا في نيسان/أبريل، الذي أتاح لنا فرصة أخرى لمناقشة هذه المسألة الهامة. ونؤكد على إيماننا الراسخ بأن على مجلس الأمن أن يواصل إيلاء هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه.

وكما رأينا في مختلف مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم، فإن للصراع عواقب وخيمة ودائمة على الأمن الغذائي. ويضاعف من حدة تلك العواقب جائحة مرض فيروس كورونا وزيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة الناجمة عن تغير المناخ، ما يمكن أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة طويلة الأجل قد تمتد أيضا إلى بلدان أخرى في المنطقة وخارجها.

وانعدام الأمن الغذائي يكشف عن أوجه عدم المساواة القائمة بين السكان وفيما بينهم ويزيد من حدتها. ومن المعروف أن ما يصل إلى ٨١١ مليون شخص يعانون من نقص التغذية، وأن ٦٠ في المائة من أكثر الناس جوعا في العالم يعيشون في مناطق النزاع. وقد ينتج عن هذا العام وحده زيادة إضافية قدرها ١٣,١ مليون شخص يعانون من نقص التغذية نتيجة للحرب. إن إلقاء نظرة على الأوضاع في أفغانستان وسوريا واليمن وإثيوبيا والصومال وجنوب السودان وهايتي يبين بوضوح خطورة الوضع وإلحاحه.

ويسلط انعدام الأمن الغذائي الضوء أيضا على الآثار غير المتناسبة الواضحة التي تتحملها النساء والفتيات، لا سيما في المناطق الزراعية، حيث تمثل النساء الريفيات ما يقرب من نصف القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ليس من غير المألوف أن يجد الأطفال أنفسهم على رأس الأسرة ويتحملون مسؤولية الحصول على الغذاء والمياه، الأمر الذي قد يشكل تحديا كبيرا، بما في ذلك بسبب المسائل الأمنية.

ولا يزال عدوان الاتحاد الروسي غير المبرر وبلا استفزاز على أوكرانيا يؤثر سلبا على النظم الغذائية في جميع أنحاء العالم، مع ما يترتب على ذلك من آثار متتالية مفزعة على البلدان المعتمدة على الاستيراد. إن الزيادة الحادة والمفاجئة في أسعار السلع الأساسية تهدد تحقيقنا الجماعي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، وعلى نطاق أعم بقاء الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم وسبل عيشهم.

ومالطة تلتزم تماما بتنسيق الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة أزمة الغذاء الحالية، ولذلك، نرحب بإنشاء فريق الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية المعني بالأغذية والطاقة والتمويل مؤخرا بناء على مبادرة من الأمين العام. ونعتقد أن تعددية الأطراف، المصحوبة بنهج لأصحاب المصلحة المتعددين، هي أفضل خيار لنا.

ولنتذكر أهمية القرارين ٢٤١٧ (٢٠١٨) و ٢٥٧٣ (٢٠٢١) لضمان بقاء السرد المتعلق بالصلة بين النزاع والجوع على جدول أعمالنا. ويجب أيضا دعم تلك الأدوات بالتزامنا وإرادتنا السياسية، استنادا إلى أحدث البيانات وتوصيات السياسات القائمة على الأدلة.

وإذا عهد إلى مالطة بالعمل كعضو منتخب في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٤، سنواصل التشديد على أهمية إبطاء وعكس اتجاه عواقب انعدام الأمن الغذائي العالمي، لا سيما في المجتمعات الهشة والبلدان المتضررة بالنزاع. وسنواصل أيضا دعوة جميع الأطراف في مناطق النزاع إلى كفالة إيصال المعونة الإنسانية بسرعة ودون عوائق، بما في ذلك الغذاء، إلى المحتاجين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إسبينوزا كانيزاريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): تقدر إكوادور تقديرا كبيرا القرار المتخذ في ظل الرئاسة الحالية بتنظيم هذه الجلسة في شكل مفتوح وشامل، مما يسمح للوفود المعنية بالإسهام في النقاش بشأن صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك جهود حماية المدنيين، التي سيركز عليها مجلس الأمن أيضا في الأسبوع المقبل.

وخلال المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في كيتو في الفترة من ٢٨

آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل، حذر المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة من تزايد الجوع وانعدام الأمن الغذائي في منطقتنا. وهذا يقودني إلى موضوع يتطلب من المجلس جهودا أكبر. وفقا لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ شباط/فبراير (S/2022/117) سيحتاج أكثر من ٤٠ في المائة من الهايتيين هذا العام إلى المساعدة الإنسانية حيث يعاني ٤,٤ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي وأكثر من ٠٠٠ ١٩ مشرد بسبب عنف العصابات. ويتناقض ذلك مع آخر تقرير للأمين العام (S/2022/66) عن بناء السلام والحفاظ على السلام، الأمر الذي يبين انخفاضا في المساعدة الإنمائية الرسمية. ويسلّم التقرير نفسه بأن انعدام الأمن الغذائي والجوع الناجمين عن النزاع هما المحركان الرئيسيان للاحتياجات الإنسانية، وأنه وفقا لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شُرّد ٨٤ مليون شخص قسرا بسبب العنف أو النزاع. كما يؤدي التصحر والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. ويعني ترابط تلك المسائل أنها تتطلب استجابة دولية منسقة تشمل مشاركة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

لا تزال إكوادور تشعر بالقلق إزاء الوضع في اليمن وسوريا وجنوب السودان، على سبيل المثال لا الحصر. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٢١ أضافت جائحة مرض فيروس كورونا، نظرا لتأثيرها العالم – بعدا جديدا إلى المسائل المعروضة على مجلس الأمن وإلى مناقشات المجلس بشأنها. وعلى الرغم من التوقعات المتوخاة للبشرية من خلال ما يسمى بإذكاء الوعي ودعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار، لا يزال الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم متدهورا بسبب النزاعات الجديدة والطويلة الأمد.

باتخاذ القرار دإط–٢/١١ بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا، في الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة، ذكّرنا بالصلات بين النزاعات وخطر المجاعة، مع التشديد على أن انعدام الأمن الغذائي ربما يؤدي إلى التشريد القسري. وعلى العكس من ذلك فإن من شأن التشريد القسري في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة أن يكون له آثار مدمرة على الإنتاج الزراعي ووسائل العيش. كما أدى تأثير العدوان العسكري على أوكرانيا إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي العالمي وله تداعيات ملموسة في إكوادور أيضا. وندعو إلى وضع حد له ولجميع النزاعات. أخيرا، تدين إكوادور وترفض ممارسة تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. ونكرر التأكيد على أهمية حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح تمشيا مع البيان الرئاسي S/PRST/2020/6 المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٠ والقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) اللذين سنحتفل بذكراهما السنوية الرابعة في ٢٤ أيار/مايو.

إن حماية المدنيين وحفظ السلام هدفان رئيسيان تتطلع إكوادور إلى تنفيذهما في مجلس الأمن الذي نأمل أن ننتخب عضوا غير دائم فيه للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٤، وسوف نعطي الأولوية لمسألة الجوع والأمن الغذائي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ الممثلة هنا في الأمم المتحدة. أود أن أعرب عن تقدير أعضاء المنتدى للولايات المتحدة ولوزير الخارجية أنتوني بلينكن على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى ورئاستها. كما أشكر مقدمي الإحاطات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي على إسهاماتهم الممتازة صباح اليوم.

لقد سبب غزو أوكرانيا أزمة إنسانية خطيرة لأنه زاد الضغط على أسواق الغذاء العالمية بشكل خطير، خاصة وأنها تعاني بالفعل من ارتفاع الأسعار وتعطيل سلسلة التوريد والانتعاش غير المتكافئ من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–١٩) المستمرة. وتواجه قارتنا الزرقاء في المحيط الهادئ – التي نحن جميعا أعضاء فيها – ارتفاعا كبيرا في أسعار الوقود والأسمدة والأغذية بالفعل. ويسهم كل ذلك في زيادة مشكلة نقص الغذاء. ومن شأن نشوب نزاع طويل الأمد أن يعرقل انتعاشنا الاقتصادي الضعيف ويشكل تهديدا كبيرا لجهودنا في مجال التنمية المستدامة. إن معظم البلدان الجزرية في المحيط الهادئ تستورد

الأغذية والطاقة. ويتسبب ارتفاع أسعارهما في صعوبات كبيرة للأسر والمجتمعات التي تعاني بالفعل من آثار كوفيد-١٩ والكوارث الأخيرة، خاصة أولئك الذين فقدوا وظائفهم خلال الجائحة.

ويؤدي النزاع في أوكرانيا إلى زيادة تعطيل سلسلة التوريد. وأضرت الزيادات المستمرة في أسعار الطاقة وتكاليف الشحن والتصنيع بالدول الجزرية الصغيرة بشكل خاص، حيث شهدت بابوا غينيا الجديدة وتونغا وفانواتو وفيجي والعديد من بلدان المحيط الهادئ الأخرى زيادة في أسعار الوقود والمنتجات الغذائية الأساسية عدة مرات منذ بداية النزاع. وهذا يضر ببلدان جزر المحيط الهادئ بطريقة أخرى نتيجة لارتفاع تكاليف النقل والوقود والتأثير على مصائد الأسماك التي تعتمد عليها بلدان كثيرة في المحيط الهادئ اعتمادا كبيرا لتحقيق أمنها الغذائي وتنميتها الاقتصادية. ويمثل غرب ووسط المحيط الهادئ ما يقرب من ٦٠ في المائة من المصيد العالمي من سمك التونة الذي يؤخذ ثلثاه تقريبا من مياه البلدان الأعضاء في المنتدى التي أدلي بهذا البيان بالنيابة عنها – ويسهم إسهاما كبيرا في النظم الغذائية للناس في أجزاء أخرى من العالم، فضلا عن كونه جزءا حاسما من اقتصاداتنا الجزرية.

ويجب أن يتمثل شاغلنا الرئيسي في الوقف الفوري للأعمال العدائية في أوكرانيا ووصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى المناطق المتأثرة، فضلا عن انسحاب القوات العسكرية وفقا للحدود المعترف بها دوليا في أقرب وقت ممكن. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز قدرة شبكات الإمدادات الغذائية العالمية على الصمود. ولكن لا يمكننا بذلك أن نقصر الموارد والاهتمام على تحدياتنا الرئيسية الأخرى بما في ذلك التعافي من كوفيد-١٩ وتغير المناخ الذي لا يزال يشكل التهديد الأكبر لسبل عيش وأمن شعوب جزر المحيط الهادئ.

أود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية، الممثل الدائم لفيجي.

يواجه العالم مزيجا متقلبا من أزمات كوفيد-١٩ والمناخ والأمن الغذائي. ويسبب الارتفاع الهائل في أسعار المواد الأساسية ضررا بالغا لدولتنا الجزرية المعتمدة على الاستيراد. كما أن للحرب في أوكرانيا تأثيرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة مثل دولتنا. ويحدث كل ذلك في وقت نعاني فيه من الآثار المدمرة للمناخ وجائحة كوفيد-١٩. فمنذ التوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ واجهت فيجي ١٤ إعصارا قضت مجتمعة على ما يقرب من ٥٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي ودمرت سبل عيش نسبة كبيرة من سكاننا. لقد استخدمنا كل الموارد المالية التي تمكنا من حشدها للاستجابة لتلك التحديات، بيد أن أزمة الغذاء العالمية كشفت أيضا عن أمر نعرفه منذ فترة طويلة: العجز الكبير الذي يعاني منه الهيكل المالي العالمي الذي لم يعد صالحا للدول. إننا بحاجة إلى هيكل مالي عالمي قادر على الاستجابة بالسرعة والنطاق المناسبين لأزمة عالمية بحجم الأزمة التي نناقشها اليوم.

ومن المحزن أننا نشهد أيضا تصدعات مماثلة لما رأيناه في المرحلة المبكرة لجائحة كوفيد-١٩ عندما انقطعت الإمدادات من كثير من البلدان ومنعت نقل الصادرات وأضافت عددا كبيرا من الممارسات التجارية التقييدية. ولا تزال تلك الدول الصغيرة الأكثر تأثرا مرة أخرى. للتذكير فيما يتعلق بتغير المناخ، حتى عند زيادة قدرها ١,٢ درجة مئوية حيث نحن الآن، يواجه كبار مصدري الأغذية موجات حر مدمرة لها تأثير سلبي على صادرات الأغذية. وما برحنا نذكّر مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأن ارتفاع درجة الحرارة فوق ١,٥ درجة مئوية يشكل تهديدا للإمدادات الغذائية العالمية، وأن الزيادات التي تتجاوز ذلك المستوى قد تؤدي إلى تغييرات لا رجعة فيها في الأمن الغذائي.

وخلال المناقشات السابقة حول المناخ والأمن جادل العديد من البلدان بأن هناك أدلة متزايدة على أن الكوارث المناخية المتكررة تحول المناطق المستقرة إلى مناطق اضطرابات وهشاشة متزايدين. ونشهد حاليا تهديدات جديدة للسلم والأمن بسبب نقص الغذاء. وتشكل الطريقة التي يمضي بها مجلس الأمن قدما بمشورة هذا العدد الكبير من الدول الأعضاء قدرة العالم على التوصل إلى استجابة فعالة لأكثر التهديدات الأمنية تنوعا.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تسمح باستخدام الأغذية الجاري حالياً كسلاح ولا يجب أن تقبله. ولا بد من شجبه وإدانته. ولا بد من شجب

الممارسات التجارية غير العادلة التي تقيد قدرة بلد ما على الحصول على الأغذية وغيرها من السلع الأساسية. ونؤيد جهود الأمين العام من خلال فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، الذي نأمل ونتوقع منه أن يؤدي إلى استجابة عالمية كبيرة وسريعة ومتسقة على المستوى اللازم للتصدي لهذا التحدي الأكثر إلحاحاً في عصرنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال النزاع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي. وقد تسببت حرب روسيا على أوكرانيا في ارتفاع غير مسبوق في الأسعار العالمية للأغذية، بالإضافة إلى الآثار المدمرة بالفعل لجائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ. لذلك بات من الأهمية بمكان وضع حد للعدوان الروسي ولمعاناة الشعب الأوكراني، فضلاً عن تجنب العواقب المترتبة على الأمن الغذائي العالمي لحرب طال أمدها. وينبغي لنا أن نكون واضحين في أن إلقاء اللوم على الجزاءات في زيادة الأسعار العالمية للأغذية هو محاولة ضعيفة لإخفاء الحقيقة وتحويل العمل عن المسار اللازم. تستهدف عقوباتنا قدرة الكرملين على تمويل العدوان على أوكرانيا وشعبها، وهي مصممة بعناية لضمان عدم تأثيرها على القطاع الزراعي. وما سمعناه اليوم من روسيا حول وجود مخطط مزعوم لمقايضة الحبوب بالأسلحة من قبل الغرب هو بند آخر يجب إضافته إلى قائمة طويلة من المعلومات المضللة.

لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لإظهار التضامن. ويمكن للعالم أن يعول على دعم الاتحاد الأوروبي. وحينما وحيثما تكون هناك حاجة إلى تضامننا، فإننا سنفي بالوعد. ونؤيد العمل الذي يقوده فريق الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، وقد شاركت دولنا الأعضاء الـ ٢٧ في تقديم مشروع القرار المتعلق بالأمن الغذائي المقدم من لبنان (A/76/L.55) لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى أزمة الغذاء وتحديد سبل التصدي لها. ونحن نتخذ عدداً من الإجراءات القصيرة والمتوسطة الأجل للتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي.

أولاً، نبذل كل ما في وسعنا لتخفيف الضغط على أسواق الأغذية العالمية. ففي الأسبوع الماضي أطلقنا خطة عمل بشأن ممرات التضامن بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا لإنشاء طرق لوجستية بديلة والتأكد من إمكانية تصدير الحبوب التي تشتد الحاجة إليها من أوكرانيا إلى بقية العالم بينما لا يزال المعتدي يسدّ طرق البحر الأسود. ويجري تعبئة جميع وسائط النقل البديلة إلى أقصى طاقتها. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى إيجاد سبل لفتح الطرق البحرية. وتعدّ استعادة الأسواق التي تعمل بشكل جيد أمراً أساسياً أيضاً. وقد التزمنا، في إطار مجموعة الدول السبع، بإبقاء أسواقنا الغذائية والزراعية مفتوحة، ونحض البلدان المنتجة الكبيرة الأخرى على أن تحذو حذونا. وندعو إلى مناهضة فرض قيود على التصدير وإلى تهيئة بيئة تجارية مفتوحة وشفافة ويمكن التنبؤ بها.

ثانياً، إننا نزيد مساعدتنا الإنسانية. وقد تم تصميم استجاباتنا وفقاً للاحتياجات القطرية والإقليمية. ويجب أن نكفل، في سياق جهودنا للمساعدة، حماية الإنتاج المحلي وسبل العيش. ولهذا السبب نفضّل، حيثما أمكن، البرامج القائمة على شحنات الأغذية النقدية من الأماكن الأخرى. وتعهدنا في نيسان/أبريل بتقديم أكثر من مليار يورو لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في منطقتي الساحل وبحيرة تشاد، وبتقديم ٦٤٤ مليون يورو لمعالجة النقص الحاد في الأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود في القرن الأفريقي.

وبالنسبة لشركائنا في الجوار الجنوبي، يتوقع الاتحاد الأوروبي تقديم ما يقرب من مليار يورو في شكل منح لتعزيز الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية. وتمثل القدرة على تحمل تكاليف الغذاء أولوية أخرى قصيرة الأجل، لا سيما بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل، التي يعاني ٦٠ في المائة منها بالفعل من ضائقة الديون أو هي معرضة لخطر كبير من هذا القبيل. وسيزيد أثر الحرب في أوكرانيا على أسعار الأغذية والسلع الأساسية من تفاقم هذا الاتجاه،

ولهذا السبب نحتاج إلى تحديد حلول لمعالجة حالتها في أسرع وقت ممكن. وستدعم استجابة الاتحاد الأوروبي الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي لتلك البلدان وستدعم احتياطياتها الدولية لتمكينها من دفع ثمن واردات الأغذية والطاقة الحيوية الأهمية، مع توفير الوسائل المالية والقدرة على تنفيذ تحولات اجتماعية كافية. ونتطلع، بشكل أكثر تحديداً، إلى إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة للاقتصادات المتقدمة باستخدام أدوات صندوق النقد الدولي الحالية.

ثالثاً، ندعم البلدان، في الأجلين المتوسط والطويل، لتطوير نظم غذائية زراعية ومائية مرنة ومستدامة. وسيستثمر الاتحاد الأوروبي، كجزء من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في الأسر المُزارعة وصغار الجهات الفاعلة في مجال الغذاء، وسلاسل التوريد المحلية والإقليمية، والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية.

ويتعين علينا جميعاً أن نزيد مساعداتنا الإنسانية، ولكن المعونة الإنسانية وحدها ليست حلاً مستداماً. فهي خطوة طارئة. ومن أجل التعافي على المدى الطويل، فإن المساعدات الإنمائية للاتحاد الأوروبي مستعدة لمتابعة المسيرة ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي. ولا تزال الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي ونهج من المزرعة إلى المائدة واستراتيجية التنوع البيولوجي توجه استجابتنا.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن العالم يمكن أن يواصل التعويل على دعمنا. إن أعمالنا ترتكز على النظام المتعدد الأطراف. ونؤيد بقوة قيادة الأمم المتحدة في الاستجابة لأزمة الأمن الغذائي العالمية بطريقة شاملة. وسنواصل مع شركائنا كفالة استجابة منسقة وموحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد حاجيكريسانتو (قبرص) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب وفد بلدي عن امتنانه لعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن مسألة النزاع والأمن الغذائي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في حين أن العلاقة بين النزاع والجوع هي علاقة طويلة الأمد، حيث تأثر الملايين لعقود من الزمن بالجوع الناجم عن النزاع، أبلغت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي عن زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي الحاد في السنوات الأخيرة، مما يؤكد في الوقت نفسه أن النزاع هو المحرك الرئيسي له. والتحدي الماثل أمامنا ذو شقين. أولاً، هناك الجوع الذي يهدد المدنيين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك استخدامه كأسلوب من أساليب الحرب، وثانياً هناك الجوع الذي يؤثر على السكان خارج نطاق حالة نزاع معينة بسبب الاختلالات في إنتاج الأغذية وسلاسل الإمداد الناجمة عن ذلك النزاع.

وقد أدان المجلس، من خلال قراره ٢٤١٧ (٢٠١٨)، التجويع بوصفه سلاحاً من أسلحة الحرب، ما يجسد الالتزامات ذات الصلة للدول بموجب القانون الدولي الإنساني، في حين تشمل التطورات الأخرى ذات الصلة تعديل عام ٢٠١٩ لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتبر الاستخدام المتعمّد لتجويع المدنيين جريمة حرب، بما في ذلك في النزاعات غير الدولية.

ولا يزال التحدّي الثاني من دون معالجة. لقد أدى النزاع في أوكرانيا، بالإضافة إلى تأثيره على سكانها، إلى تفاقم نقص الأغذية في حالات النزاع وغير النزاع. ويأتي ذلك في أعقاب الاختلالات الناجمة عن جائحة حادة وتفاقم تأثير تغير المناخ، ما يضاعف من الاختلالات في سلاسل التوريد ويزيد الضغط على الموارد الطبيعية. ويجب على المجلس، في المقام الأول، أن يعمل على وقف النزاع مع ضمان عدم تفاقم أثره الإنساني على النزاعات الأخرى وعدم تسبب انعدام الأمن الغذائي الذي يولده في نشوب نزاعات أو اضطرابات جديدة. وبالنظر إلى الاعتماد الكبير على الحبوب والقمح من أوكرانيا، فإننا ندعم الجهود الرامية إلى إعادة إدماج إنتاجها الزراعي في الأسواق العالمية لما فيه صالح البلد المنتج والسكان الأكثر عرضة للخطر.

بيد أن تخطيطنا يجب أن يتضمن حلولاً لسيناريو يتوقف فيه إنتاج الأغذية نتيجة للنزاع – وهو أمر لا يمكن استبعاده. ويمكن أن يسعى التخطيط للطوارئ أيضاً إلى مواءمة مخزونات الحبوب مع احتياجات البلدان، مع تعيين مخصصات محددة لحالات النزاع

القائمة التي تعاني من الأزمات الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لفريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، الذي نرحب بإنشائه وعمله، أن يتجاوز مهمة التخفيف من حدة الأزمة الحالية واستقراء الدروس المستفادة لوضع مخطط لاستراتيجية شاملة لمنع الحالات المماثلة ومعالجتها.

إن تحليل الفريق الذي توصل إلى أن ١,٧ مليار شخص يعيشون في بلدان تتعرض اقتصاداتها بشدة لأزمة واحدة على الأقل من الأزمات الثلاث – الغذاء أو الطاقة أو التمويل – يُظهر مدى خطورة الوضع العالمي. إن حقيقة أن ثلث هؤلاء الأشخاص فقراء بالفعل وأن ٢١٥ مليون شخص يعانون بالفعل من نقص التغذية تشير إلى فشل معين في كشف مواطن الضعف المتعددة. لذلك نؤيد الدعوة العالمية إلى العمل الجماعي بشأن الأمن الغذائي، على أساس التضامن وأولوية الإنسانية في التعاون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بضع ملاحظات بصفتها الوطنية.

نعرب عن تقديرنا لمبادرة رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن بعقد مناقشة اليوم المفتوحة في وقت يزداد فيه انعدام الأمن الغذائي، ويتفاقم بسبب الأثر المباشر للنزاعات، والآن، على وجه الخصوص، بسبب الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا، مع آثارها الواضحة على المستوى العالمي على الأمن الغذائي للعديد من البلدان في أضعف المناطق في العالم.

بعد عقود من الاتجاهات الواعدة، انعكس مسار التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن القضاء على الجوع، ونرى الآن ملايين الأشخاص المتضررين من انعدام الأمن الغذائي والجوع والمجاعة. إننا بعيدون كل البعد عن بلوغ هدف القضاء على الجوع. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس مسار هذا الاتجاه والحفاظ على أفق عام ٢٠٣٠.

واليوم، وفي ظل السياق العالمي الهش بشكل لا يصدق القائم بالفعل، والذي يواجه التحديات التي تفرضها آثار الجائحة وتغير المناخ والظروف الجوية القاسية على النظم الغذائية، تشكل الحرب التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا تهديدا استثنائيا وإضافيا للأمن الغذائي على الصعيد العالمي. إن تأثير الحرب على سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية يهدد الآن بشكل مباشر ما لا يقل عن ٥٠ مليون شخص في أضعف البلدان، ناهيك عن الآثار الأوسع نطاقا للارتفاع القياسي في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. وتتطلب هذه الحالة اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة على جبهات متعددة.

أولا، نحن بحاجة إلى ضمان تدفق الأغذية المحتجزة حاليا في أوكرانيا ووصولها إلى وجهاتها، وخاصة في أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وآسيا الوسطى. وإن حصار الموانئ، مثل ميناء أوديسا، مسألة تثير قلقا بالغا للغاية، ونحن بحاجة ماسة إلى إيجاد حلول تعاونية لضمان المرور الآمن للأغذية إلى العالم. وندين الهجمات على البنية التحتية الرئيسية، ونهب الأغذية في طريقها إلى الخارج، وشن الهجمات على المرافق الزراعة والمدنية.

وتعرب إيطاليا عن دعوتها ودعمها لإنشاء ممرات للأغذية يتم الاتفاق عليها بين الأطراف، بدعم وتنسيق من الأمم المتحدة، بما في ذلك في سياق فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل التابع للأمم المتحدة، من أجل السماح للطرق البحرية والبرية بالعمل والإنجاز لصالح ملايين الأشخاص.

وعلى نفس المنوال، نؤيد مبادرة المفوضية الأوروبية لإنشاء ممرات تضامن بغية تيسير شحن البضائع الأوكرانية إلى بقية العالم باستخدام طرق بديلة عبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. فتجويع الملايين من الناس في العالم والمخاطرة بنشوب المزيد من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية أو زعزعة استقرار البلدان والمناطق الهشة ليس في مصلحة أحد.

ولا يزال الأمن الغذائي يمثل أولوية أساسية بالنسبة لإيطاليا وهدفا رئيسيا لسياستنا الخارجية وعملنا في مجال التعاون الدولي. وقد أعلن

وزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي، لويدجي دي مايو، أمس عن تقديم مساهمة مالية إضافية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتحالفها الغذائي لدعم قدرات أوكرانيا على إنتاج الأغذية. ووقعنا كذلك على خريطة الطريق للأمن الغذائي العالمي – دعوة للعمل، التي أكدنا فيها من جديد الالتزام بالعمل على وجه الاستعجال على نطاق واسع وبالتنسيق من أجل الاستجابة لاحتياجات الأمن الغذائي العاجلة.

ونسهم بنشاط في مبادرة مجموعة الدول السبع لإطلاق تحالف عالمي من أجل الأمن الغذائي، بما في ذلك الاستفادة من التعهدات التي قطعت في مؤتمر قمة منظومة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في العام الماضي والتركيز على دعم أضعف البلدان، بما في ذلك في أفريقيا والشرق الأوسط على وجه الخصوص. وفي هذا السياق، وكما أعلن أمس، ستعقد إيطاليا في ٨ حزيران/يونيه حوارا وزاريا متوسطيا بشأن الأزمات الغذائية لإشراك جميع الجهات المعنية ومعالجة مواطن الضعف الرئيسية داخل المنطقة. كما نحتاج إلى العمل من أجل إيجاد حلول مستدامة طويلة الأجل وحل الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي. ونحتاج إلى إقامة شراكات فعالة مع جميع الجهات المعنية لمعالجة الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي.

وندعو جميع أجهزة الأمم المتحدة وكياناتها ذات الصلة إلى زيادة العمل بشأن انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما وفقا للصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وفي تآزر وثيق مع الإجراءات الرائدة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وسنواصل دعم منظومة الأمم المتحدة وما تقوم به من عمل متعدد الأطراف في هذا المنعطف المعقد والمليء بالتحديات. ونحن على استعداد لتكثيف عملنا الجماعي بصفتنا رئيسا لمجموعة أصدقاء الأمن الغذائي والتغذية هنا في نيويورك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): إن المسألة التي تجري مناقشتها اليوم تعاني من تناقض هيكلي سببه أولئك الذين عقدوا جلسة اليوم. فهناك تناقض واضح في إثارة مسألة تزايد انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي مع فرض تدابير قسرية انفرادية على أكثر من ٢٠ عضوا في المنظمة، يمثلون ثلث سكان الكوكب. فلا يمكن اقتراح حلول لأزمة الغذاء العالمية، وفي الوقت نفسه مخالفة ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتهديد السلم والأمن الدوليين، وانتهاك حقوق الإنسان لشعوب بأكملها، ولا سيما الحق في الغذاء.

إن التدابير القسرية الانفرادية انتهاك مدروس ومتعمد لحقوق الإنسان والحق في الغذاء. إنها سياسة عدوان تفاقمت خلال فترة الركود الاقتصادي العالمي وحالة الطوارئ الإنسانية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وتشكل تلك التدابير جزءا من استراتيجية عدائية تمارس أقصى قدر من الضغط وتهدف إلى خنق الدول اقتصاديا وعزلها دوليا. والهدف من ذلك هو إيقاع أكبر قدر ممكن من المعاناة، وتفاقم الظروف المعيشية للسكان، والتسبب في اضطرابات داخلية تيسر تغيير النظام داخل الدول ذات السيادة. إنها أدوات تستخدم لتحقيق الهيمنة الجيوسياسية لتعزيز المصالح الأنانية لتكتل قوى ذات طموحات عالمية.

والتدابير القسرية الانفرادية أسلحة حرب اقتصادية تعوق الوصول إلى النظم المالية، وتسرق حرفيا الاحتياطيات الدولية لدول بأكملها، وتنتهك سلاسل الإمداد للنظم الغذائية الوطنية والدولية، وتزيد من عدم الاستقرار الغذائي على الصعيد العالمي. وعلى النقيض مما تقوله الدول المخالفة، فإن الأغذية والأدوية ليست معفاة مما يسمى بالجزاءات، وما يسمى بالإعفاءات لأغراض إنسانية غير موجودة وغير فعالة في الواقع، على نحو ما اعترف خبراء مستقلون من الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نذكر بأن منظمة الصحة العالمية سلمت في مؤتمرها الدولي الثاني المعني بالتغذية بأن

”التجارة عنصر أساسي في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع، من خلال نظام للتجارة العالمية العادلة والموجهة نحو السوق“.

وعلاوة على ذلك، شددت على ”ضرورة الامتناع عن فرض تدابير لا تتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وتعرض الأمن الغذائي والتغذية للخطر“.

ولذلك فإن الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على الأمن الغذائي العالمي واضح.

ويمكن لعدة بلدان أن تساعد في زيادة استقرار الأمن الغذائي على الصعيد الدولي إذا سمح لها بتطوير قدراتها بالكامل. وفنزويلا مثال على ذلك. والقارة الأفريقية مثال آخر. فأفريقيا واحدة من أضعف القارات في الأزمة الحالية، وفي الوقت نفسه، لديها إمكانات إنتاجية هائلة يمكن إطلاقها في ظل الظروف الملائمة. ومع ذلك، فهذه خطة مستحيلة في ظل القمع الذي تفرضه التدابير القسرية. فالحقيقة هي أن هناك اليوم ما لا يقل عن ثمانية بلدان في أفريقيا مدرجة في قائمة الدول التي تفرض عليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مشروعة تدابير قسرية انفرادية. ومن المستحيل تعزيز مكافحة الجوع وفي الوقت نفسه معاقبة اقتصادات أضعف البلدان للحصول على مزايا جيوسياسية. كما أنه ليس من الممكن الادعاء بالتعبير عن شواغل بشأن الأمن الغذائي بينما يتم في الوقت نفسه تجاهل الغذاء باعتباره حقا من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف.

إن تغير المناخ، والأزمات الاقتصادية، والنزاعات المسلحة، وجائحة كوفيد-١٩ عوامل تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. ويشكل النزاع في أوروبا الشرقية عاملا جديدا مثيرا للقلق. ويجب أن تتمثل الاستجابة لتلك الأزمة الجديدة في إطلاق العنان لإمكانات إنتاج الأغذية في العالم بأسره، فضلا عن زيادة التجارة الدولية، بغية الحد من خطر نقص الأغذية في الأشهر والسنوات المقبلة. ومع ذلك، وفي تناقض تام مع ذلك الهدف، فرضت أكبر مجموعة من التدابير القسرية الانفرادية منذ الحرب العالمية الثانية. إن التخطيط لعزل الاتحاد الروسي لتحقيق تردي الظروف المعيشية لشعبه، بهدف إثارة تغيير النظام، اقتراح غير مقبول من جميع وجهات النظر: سواء كانت أخلاقية أو قانونية أو اقتصادية أو عقلانية أو إنسانية ببساطة.

والأسوأ من ذلك هو أن الإكراه الذي يمارس على بقية العالم لمنع التجارة القانونية مع روسيا والتضحية بشعبها بقسوة ليس غير قانوني فحسب، بل يفرض أيضا مخاطر غير مقبولة على الأمن الغذائي والاجتماعي والسياسي لمئات الملايين من الناس في البلدان النامية. وليس هذا هو السبيل لحل أزمة الغذاء العالمية التي تلوح في الأفق.

إن الأمن الغذائي العالمي معقد، ويجب اتخاذ العديد من الخطوات لتجنب أكثر التنبؤات تشاؤما. لذلك من الضروري التأكيد على أن أي خطة لمواجهة أزمة الغذاء تتغاضى عن الأثر المدمر للتدابير القسرية الانفرادية ولا تقترح إزالتها بشكل كامل وفوري، ليست منزهة عن تحقيق أغراض ولا موثوقة، والأهم، محكوم عليها بالفشل. وستكون مناورة أخرى للاستفادة من تحقيق أهداف أنانية على الصعيد الوطني من أزمة دولية.

ولكل تلك الأسباب، تقترح جمهورية فنزويلا البوليفارية رفع التدابير القسرية الانفرادية المفروضة بصورة غير قانونية على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كخطوة عاجلة وكجزء من الخطة العالمية التي يجب اعتمادها لمواجهة أزمة الغذاء الوشيكة التي سنعاني منها جميعا، سواء نتيجة لنقص المواد الغذائية أو التضخم.

لقد حان الوقت لتعزيز نظمنا الغذائية الوطنية بوصفها أجزاء أساسية من نسيج اقتصادي عالمي أكبر يسمح بالوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا والطاقة والبذور والأسمدة والنقل والتوزيع لزيادة قدرتنا على حل هذه الأزمة الجديدة. لقد حان الوقت للتعاون والتضامن والعمل المشترك – دون استثناء – لإنهاء الجوع في العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة على تنظيمها في الوقت المناسب لهذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية عالمية، ألا وهي الأمن الغذائي. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الذين رسموا، للأسف، واقعا مدمرا لدرجة أنه يتجاوز حتى أسوأ الكوابيس. إن الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص المتضررين صادمة للغاية لدرجة أنها لم تعد منطقية.

وكما تم تسليط الضوء عليه، ما فتئنا نواجه "عاصفة عاتية" على حد تعبير المدير التنفيذي بيزلي، منذ فترة الآن – اليمن والسودان وأفغانستان وسورية وإثيوبيا – والقائمة تطول – كلها تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وفي بعض الحالات، من المجاعة. ولا يزال النزاع، بكل عواقبه المدمرة، العامل الرئيسي في تفاقم أزمة الغذاء، كسبب ونتيجة على حد سواء. ولكل نزاع أثر مدمر على الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك الهياكل الأساسية الزراعية؛ يحد من قدرة الناس على التنقل بحرية والتجارة والوصول إلى الأسواق؛ ويجبر الناس على الفرار من ديارهم وسبل عيشهم والتخلي عن أراضيهم.

كما أدى تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير وتركا خلف الركب بصورة كبيرة أشد الفئات ضعفا.

وفي ذلك السياق القاتم أصلا، أضاف العدوان العسكري غير المبرر وغير القانوني الذي شنه الاتحاد الروسي بلا استفزاز على أوكرانيا بعدا جديدا تماما. لقد جعل الاتحاد الروسي، في الحرب الذي اختار شنها، من انعدام الأمن الغذائي سلاحه المفضل. ومن خلال عرقلة الوصول إلى الموانئ، وبالتالي منع صادرات الحبوب الأوكرانية، فإنه يحكم فعليا على مئات الملايين بالجوع ويؤثر على سبل عيش ١,٧ مليار شخص على مستوى العالم، وفقًا لتقرير فريق الاستجابة للأزمات العالمية. ويجب أن يتوقف ذلك الآن.

وكخطوة فورية، من الضروري أن يرفع الاتحاد الروسي الحصار المفروض على الموانئ، حتى تتمكن أوكرانيا من تصدير حبوبها والاستعداد لموسم الحصاد المقبل. وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود الأمين العام لكفالة تأمين ممرات للأغذية.

وعلى نطاق أوسع، يجب معالجة انعدام الأمن الغذائي من خلال زيادة الاستثمار في الإنتاج الزراعي على نحو كبير. من شأن الابتكار والتقدم التكنولوجي إلى جانب التخصيص الصحيح للموارد أن يجعل القطاع الزراعي أكثر قدرة على الصمود.

و دعم أشد الفئات ضعفا عنصر أساسي في مكافحة انعدام الأمن الغذائي. وستحدد سرعة تقديم إمدادات الطوارئ وكفاءتها للأشخاص المعرضين لخطر الجوع وسوء التغذية ما إذا كان سيتسنى الحفاظ على الاستقرار السياسي في أجزاء كثيرة من العالم.

وأخيرا، يجب أن يكون أساس الجهد العالمي لتجنب أزمة الغذاء نهجا متعدد أصحاب المصلحة. نحتاج إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل جنبا إلى جنب مع السلطات العامة في التصدي للتحديات المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نود أن نهنئكم السيد الرئيس على تولي رئاسة مجلس الأمن. ونرحب بتواجد معالي وزير خارجية الولايات المتحدة صباح اليوم. ونشيد بمبادرة عقد هذا الاجتماع الهام.

كما نشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على مشاركتهم القيمة. إن العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي متعددة ومتنوعة، من النزاع المسلح إلى الصعوبات الاقتصادية وأزمة الطاقة وعرقلة سلسلة التوريد نتيجة لجائحة كوفيد-١٩ إلى آثار تغير المناخ. ولا تقتصر آثار النزاع على المناطق التي تشهد نزاعات، بل تصل إلى أبعد منها. خاصة في ظل العولمة في التبادل التجاري. وتعاني البلدان النامية باستمرار من الضعف إزاء الحالات الطارئة، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تدني مستويات الأمن الغذائي. وقد بلغ حاليا عدد الدول المتأثرة بانعدام الأمن الغذائي مقترنا بعوامل أخرى تفاقم منه وتحديدا أزمة الطاقة والظروف المالية الصعبة حوالي ٦٩ دولة. والعديد من هذه الدول يقع في منطقتنا العربية، حيث يعاني معظم السكان من انعدام الأمن الغذائي في بعض الحالات. والتزاما من دولة قطر بمسؤوليتها الإنسانية للاستجابة للمجاعة وانعدام الأمن الغذائي، فقد وجهت جزءا كبيرا من مساعداتها الإنسانية الدولية نحو التصدي للجوع ونقص الغذاء. وتقوم بذلك غالبا من خلال التعاون مع منظمة الأمم المتحدة، إذ تؤمن بمركزية دور المنظمة الدولية في التصدي للأزمات، بما فيها انعدام الأمن الغذائي. كما تؤمن دولة قطر بأن لهذه الجهود أثر على التخفيف من خطر انعدام الاستقرار والأمن والسلم. على سبيل المثال نذكر أن صندوق قطر للتنمية وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ اتفاقية مع برنامج الأغذية العالمي لتقديم مساهمة

مالية بقيمة ٩٠ مليون دولار لتأمين المساعدات الغذائية لما يربو على ٧ ملايين شخص هم بحاجة ماسة إلى الغذاء في اليمن الشقيق. وفي أفغانستان، ساهمت دولة قطر منذ شهر آب/أغسطس الماضي في تقديم العون الإنساني العاجل بما يشمل المواد الغذائية عبر جسر جوي من قطر إلى كابل، لنقل مئات الأطنان من المساعدات الإنسانية. وتعمل حاليا على إعادة تأهيل مطار كابل، مما سوف يساهم في تيسير إدخال السلع الغذائية. لقد أدركت دولة قطر أهمية ضمان الأمن الغذائي، وأولته ما يستحقه من أولوية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. ونتيجة الإجراءات المدروسة والحثيثة التي بذلتها الحكومة، بما فيها الاستثمار الكبير في بحوث الغذاء والسياسات الزراعية والبنية التحتية للري وتحديثات السوق والطرق والموانئ واحتياطات التخزين الاستراتيجية، حققت دولة قطر أعلى مركز على مستوى الدول العربية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي العام الماضي. وعملت على نقل هذه التجربة إلى غيرها من الدول، حيث استضافت الدوحة في شهر شباط/فبراير الماضي منتدى السلع الاستراتيجية وسلامة الأغذية بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وعلى المستوى الدولي وفي إطار التزام دولة قطر بالتعاون والعمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة، أطلق حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر مبادرة لإنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة. وهي آلية تهدف لسد الثغرات في مجال البحوث والاستراتيجيات والسياسات لتمكين الدول ذات الأراضي الجافة من تحقيق الأمن الغذائي وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات والمساعدة في تطوير قدرات الدول للوقاية من الأزمات الغذائية وتبادل المساعدات. وأبرمت اتفاقية التحالف في الدوحة عام ٢٠١٧ ومنحت الجمعية العامة للأمم المتحدة التحالف صفة المراقب. وأخذا في الاعتبار أهمية دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في تطوير المرونة والتصدي لانعدام الأمن الغذائي عالميا، أعلن صندوق قطر للتنمية ومؤسسة بيل وميليندا غيتس مؤخرا عن شراكة استراتيجية تحت مسمى "ننمو". تستثمر في التقنيات والأدوات الزراعية القادرة على التكيف مع تغيرات المناخ لإيجاد أسواق وأنظمة غذائية مرنة تساعد على توفير التغذية والدخل والفرص الاقتصادية لصغار المزارعين المنتجين ومجتمعاتهم في بلدان أفريقيا. وتم التعهد بتقديم مبلغ يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار لصالح المشاريع الهادفة. كما وقّع صندوق قطر للتنمية اتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة لمساعدة الصومال على تحسين قدرته على الصمود في مواجهة تحدي تغير المناخ واتخاذ إجراءات استباقية مدروسة لمواجهة الأزمات.

وختاما السيد الرئيس، تواصل دولة قطر إيلاء الأولوية للمساهمة في التصدي للتحديات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، والعوامل التي تفاقم من الأزمات الإنسانية، بما في ذلك معالجة مسألة الأمن الغذائي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيدة باسولس دلغادو (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

في بداية عام ٢٠٢٢، واجه العالم أزمات متعددة جعلت من الصعب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن القضاء على الجوع. وكشفت جائحة مرض فيروس كورونا عن أوجه القصور الهيكلية في النظام الغذائي العالمي ودفعت ١٦١ مليون شخص إلى الفقر المدقع. وأدت التشوهات في سلاسل الإمداد، وزيادة الطلب على المواد الخام، وزيادة الإنفاق العام إلى ارتفاع مفاجئ في الأسعار في جميع أنحاء العالم. ويقترن ذلك بأزمات محلية وإقليمية كبرى مثل فترات الجفاف المطولة، وآفة الجراد الصحراوي، وزيادة العنف، والإرهاب، والنزاعات. وأدت الحرب العدوانية التي شنتها روسيا مؤخرا في أوكرانيا إلى تفاقم الأزمات القائمة مسبقًا وأدت إلى زيادة أسعار الحبوب والزيوت والأسمدة. وهذه المنتجات الأوكرانية الأساسية ذات أهمية حيوية للبلدان الثالثة. وتدين إسبانيا مرة أخرى، بأشد العبارات، هذا العدوان غير المبرر. إن أعمال روسيا تضر بالنظام والأمن الدوليين والاقتصاد العالمي.

ومن الأولويات تسهيل تصدير المنتجات الزراعية الأوكرانية ودعم الاقتصاد الأوكراني من أجل المساعدة في تحقيق الاستقرار في السوق الزراعية الدولية، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وهذا أمر حيوي بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما تلك التي تعتمد بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٧٥ في المائة على واردات الحبوب من أوكرانيا وروسيا – وخاصة عندما تشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة إلى

زيادات إضافية في أسعار الأغذية في المستقبل تتراوح بين ٨ في المائة و ٢٢ في المائة. ولذلك، فإن منع تدابير المضاربة وعودة ظهور الحمائية، فضلا عن ضمان استجابة فعالة متعددة الأطراف لانعدام الأمن الغذائي، يجب أن يكون من أولوياتنا جميعاً.

إن المجاعة مأساة إنسانية من الدرجة الأولى تذكرنا بالأوقات التي اعتقدنا أننا تركناها وراءنا. ولا ينبغي لأي أزمة جديدة أن تحول المساهمات الأساسية عن أزمات أخرى منسية ومطولة. ويسبب انعدام الأمن الغذائي توترات اجتماعية واقتصادية تزيد من الاحتياجات الإنسانية. إن حالة منطقة الساحل نموذجية. وتضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أربع مرات في غضون ثلاث سنوات. وتواجه منطقة تيغراي الإثيوبية ونيجيريا وجنوب السودان وسوريا واليمن، من بين دول أخرى، مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاع المسلح والعنف.

ويجب أن يرتكز العمل الإنساني من أجل التصدي لأزمة الغذاء على مبادئ الحياد والاستقلال والنزاهة والإنسانية، دون شروط سياسية. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أذكر بالحاجة إلى تجديد آلية المساعدة عبر الحدود في سوريا للتخفيف من الاحتياجات الغذائية الحادة للسكان في شمال غرب ذلك البلد.

فلنعطي الأولوية لمشاريع التعاون المرتبطة بالأمن الغذائي وسبل العيش. وفي عام ٢٠٢١، خصص العمل الإنساني الإسباني أكثر من ١٥ مليون يورو للاحتياجات الغذائية في سياقات مثل منطقة الساحل وسوريا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومخيمات اللاجئين الصحراويين، دعما لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة مكافحة الجوع واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وقد أسفرت الأزمة الثلاثية – الغذاء والطاقة والتمويل عن عاصفة شديدة تتطلب التنسيق بين أركان العمل الإنساني، والتنمية، والسلام، والأمن. ويمكن لفريق الاستجابة للأزمات العالمية أن يفعل الكثير في هذا المجال. ويجب أن نعمل بسرعة، بتدخلات في حالات الطوارئ تسهم في السلام وتحافظ على العمل الهيكلي لتعزيز القطاع الزراعي في أقل البلدان نموا. والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من بين جهات أخرى، أمر أساسي. وكذلك تعزيز الحوكمة العالمية للأزمة وتنسيق الاستجابات من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي.

ولدى المجتمع الدولي الأدوات اللازمة لعكس مسار هذه الاتجاهات. فلنستخدمها، ولنتفق على حلول عالمية، ولندعم فورا صغار المنتجين والزراعة الأسرية باستخدام أدوات البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ولنعزز الكفاءة والابتكار في استخدام المنتجات الزراعية. ولنعمل على تحويل النظم الغذائية لجعلها أكثر استدامة وشمولية ومرونة في مواجهة آثار المناخ وأقل اعتمادا على الأسمدة.

ويمثل انعدام الأمن الغذائي والنزاع حلقة مفرغة، يؤدي فيها أحدهما إلى تفاقم الآخر، بينما يتسبب انعدام الأمن الغذائي، بدوره، في حدوث النزاع. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يستخدم كسلاح حرب في النزاعات، على الرغم من أنه يشكل انتهاكا للقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني. إن المجاعة الناجمة عن النزاع تعمق مواطن الضعف وترسخ دورة العنف، على النحو المعترف به في القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). وتؤيد إسبانيا جمع بيانات موثوقة ومحايدة لتوفير الأدلة اللازمة لتنفيذ ذلك القرار وإنفاذه على النحو السليم.

وأخيرا، من الأهمية بمكان محاسبة أولئك الذين ينتهكون المعايير الدولية، ليس كوسيلة للوقاية والضغط فحسب، بل وقبل كل شيء بسبب الحاجة إلى إصلاح الضرر الذي لحق بالضحايا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية الدومينيكية.

السيدة أندوخار (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرنا أن ندلي بهذا البيان بالنيابة عن أعضاء مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع – إستونيا وألمانيا وأيرلندا والسويد وفرنسا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنيجر وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدي، الجمهورية الدومينيكية.

ونود أن نشكر الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة وأن نشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم. وبوصفنا أعضاء في مجموعة

أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع، فإننا ملتزمون بضمان أن تظل مسألة النزاع والجوع على رأس جدول أعمال مجلس الأمن وما بعده.

وفي عام ٢٠١٨، أبان مجلس الأمن عن وضوح في الرؤية وعن تضامن حينما اتخذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بالإجماع. وشدد القرار على حتمية أن يتصدى مجلس الأمن لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات، بما في ذلك المجاعة. ويطلب القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس عند حدوث خطر مجاعة ناجمة عن نزاع أو حالة لانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع. وفي حين أن التهديد للسلم والأمن الدوليين بسبب الجوع الناجم عن النزاع قد انخفض خلال العام الماضي، فإن المجلس لم يعقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع منذ رئاسة الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠٢١.

وفي ذلك الوقت، كان ١٣٩ مليون شخص يعانون من أزمة غذائية. واليوم، ووفقا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام ٢٠٢٢، قفز هذا العدد إلى ١٩٣ مليونا، منهم حوالي ٤٠ مليون شخص يواجهون مستوى الطوارئ أو ظروفا أسوأ في ٣٦ بلدا.

والواقع أن ٥٧٧ ألف شخص يواجهون المجاعة والموت بمستويات كارثية. ومع تسبب النزاع وتغير المناخ بالفعل في زيادة أسعار المنتجات الزراعية وتسببهما في اضطرابات في سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، ومع تعافي الاقتصادات الأكثر ضعفا في العالم من مرض فيروس كورونا، سيؤدي عدوان روسيا على أوكرانيا إلى تفاقم توقعات الانعدام الحاد أصلا للأمن الغذائي وسوء التغذية لعام ٢٠٢٢، كما أبرز ذلك التقرير الأخير لفريق الاستجابة للأزمات العالمية التابع للأمين العام. ويساورنا قلق بالغ من تسليط التقرير الضوء على حقيقة أن ارتفاع أسعار الغذاء والنفط يزيد من التكاليف التشغيلية الشهرية للفريق بما يصل إلى ٧١ مليون دولار شهريا مقارنة بعام ٢٠١٩، مما يقلل فعليا من قدرته على الاستجابة لأزمات الجوع في جميع أنحاء العالم.

لقد تلقى المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ تقريرا وإحاطة، عملا بالقرار ٢٤١٩ (٢٠١٨)، بشأن مخاطر الأمن الغذائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وشمال شرق نيجيريا وجنوب السودان. ويساورنا قلق بالغ لأن الأمم المتحدة لم تصدر خلال الأشهر الثماني عشرة الماضية أي تقرير متابعة على الرغم من تدهور الأوضاع. وقد دعت مجموعة الأصدقاء إلى تحديث المذكرة البيضاء الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن مخاطر الأمن الغذائي، وطلبت إحاطة يقدمها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مجلس الأمن، مع معلومات واضحة عن المكان الذي يحدث فيه خطر مجاعة ناجمة عن نزاع وانعدام أمن غذائي واسع النطاق. يجب أن نعرف الأسباب الجذرية للتفاقم الأخير في مستويات الجوع الناجم عن النزاعات، ونعرف كذلك من الذي يعرقل وصول الغذاء في حالات النزاع وكيف يحدث ذلك. ويجب أن يتبع ذلك اتخاذ إجراءات حاسمة لتجنيب المدنيين ويلات النزاع والجوع ومساءلة من يتسببون في ذلك.

كما ندعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق من أجل دعم القانون الدولي الإنساني وحماية أرواح وسبل عيش جميع المدنيين أيا كانوا وأينما كانوا.

بالإضافة إلى ذلك، نرحب بمختلف المبادرات الدولية مثل بعثة القدرة على الصمود في مجال الأغذية والزراعة، والتي هي خارطة طريق تنفيذية قوية لتجنب المزيد من الارتفاعات في الأسعار، وضمان شفافية السوق، وتمكين آلية تضامن قوية وفعالة، وتعزيز الإنتاج المستدام.

تشكل الزيادة الحالية في المجاعة الناجمة عن النزاع وانعدام الأمن الغذائي الواسع النطاق مأساة من صنع الإنسان وغير مبررة ويمكن الوقاية منها. فلنعمل الآن، قبل فوات الأوان للكثيرين، وخاصة النساء والأطفال.

(تكلم بالإسبانية)

أود الآن أن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية.

بداية، أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة في هذا التوقيت الجيد جدا. كما سمعنا اليوم، نحن نواجه اختبارا عصيبا. لقد أظهرت الأدلة مرارا وتكرارا أن النزاعات المسلحة

والعنف والأزمات الاقتصادية والظواهر المناخية الشديدة هي دوافع لا يمكن إنكارها لانعدام الأمن الغذائي والتهديدات للسلام الدولي.

إن الجمهورية الدومينيكية تؤمن بتعددية الأطراف والعمل المتضافر واحترام القانون الدولي. ولهذا السبب نحن هنا اليوم. وتؤمن الجمهورية الدومينيكية أيضا بالتدخل المبكر للتخفيف من آثار النزاع.

من أجل منع المجاعة نحن لا نحتاج إلى اعتماد نهج شامل للسياسات والاستثمارات في النظم الغذائية فحسب بل نحتاج أيضا إلى العمل على وجه السرعة لبناء السلام. وهذه ليست مسؤولية مجلس الأمن وحده بل أيضا مسؤولية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونحن على استعداد للعمل عن كثب مع جميع المعنيين لتعزيز التصدي العالمي الضروري والمتماسك لهذا التحدي الهائل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد يوسف (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن لهذا الشهر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر أيضا السيد ديفيد بيزلي من برنامج الأغذية العالمي؛ والسيد شو دونيو من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والسيدة سارة مينكر من "غرو إنتليجنس" على إحاطاتهم الثاقبة هذا الصباح.

إن انعدام الأمن الغذائي هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية ويتطلب جهودا جماعية لمعالجة أسبابه الواضحة والتي يمكن تجنبها. فالنزاع يقوض الأمن الغذائي ويفاقم مواطن الضعف، مما يحد من قدرة الناس على الحصول على الغذاء الكافي لحياة نشطة وصحية.

وكما أكدت وفود عديدة، السلم والأمن شرط ضروري للتخفيف من حدة ذلك التحدي. وفي هذا الصدد، الحل السلمي للمنازعات ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات أمر حتمي.

وإذا أردنا أن نقدم حلا مستداما لانعدام الأمن الغذائي فينبغي عدم الخلط بين خطر انتعاش التجارة العالمية والزيادات في أسعار الأغذية وبين مشكلة انعدام الأمن الغذائي الأكثر ترسخا. إننا نثير هذا التمييز الهام بغية التشجيع على إلقاء نظرة سليمة على النطاق الواسع لهذه المشكلة الخطيرة بفصلها عن الحوادث العفوية.

ومع ارتفاع أسعار الأغذية، التي تجهد قدرتنا الوطنية بشكل خطير، فإننا مضطرون إلى الانخراط في تأمل جدي بشأن أثر ذلك على جهودنا الوطنية لضمان الاكتفاء الذاتي والتقليل إلى أدنى حد من الاعتماد على الاستيراد. ونحن واثقون من أن جهودنا الدؤوبة والتزامنا الثابت بتحقيق أهدافنا الإنمائية الوطنية ستمكننا من تحقيق تلك الأهداف.

ولكن على نطاق أوسع بكثير، نعتقد أن الحالة تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة نحو تحسين الإنتاج والإنتاجية؛ وتصحيح النظام التجاري الدولي غير المتوازن السائد؛ وتوفير تخفيف عاجل للديون وإعادة هيكلتها وإلغاءها؛ القضاء على الفقر؛ وتعزيز القدرة على الصمود للتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ.

وأود في ظل هذه الخلفية التشديد على النقاط الثلاث الموجزة التالية.

أولا، بينما نسلم بأن النزاع هو أحد العوامل التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي فإننا نعتقد أنه المظهر الرئيسي للفقر المدقع والتخلف. إن تسريع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ومعالجة التحديات المحيطة بالقطاع الزراعي أمر بالغ الأهمية للتغلب على الفقر وانعدام الأمن الغذائي وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا، غني عن القول إننا لا نستطيع أن نحقق سلاما مستداما بدون تنمية وتنمية بدون سلام مستدام. إن الاستفادة من إمكاناتنا من خلال التحول الاقتصادي أمر بالغ الأهمية لضمان التنمية المستدامة. أفريقيا قارة تتمتع بقدر هائل من الأراضي والمياه واليد العاملة، والتي لو سُخرت بشكل كاف وكامل لأمكنها أن تغذي ليس سكانها فحسب بل العالم أيضا. وبالجهود الوطنية والإقليمية المتضافرة، التي يكملها الدعم الدولي لتعزيز مبادراتنا المستمرة للاستثمار في مواردنا الطبيعية واستخدامها لصالح شعبنا، يمكننا تحقيق ذلك الهدف النبيل.

ثالثا، إن الممارسات التجارية الدولية العادلة التي تفرز تنمية مستدامة وتشجع البلدان الأفريقية على تعزيز إنتاجها الغذائي المحلي أمر بالغ الأهمية. ونعتقد أن زيادة الإنتاجية والإنتاج في القارة وتعزيز التجارة داخل القارة أمر حتمي لتحقيق نتيجة في معالجة انعدام الأمن الغذائي.

وفي الختام، بينما ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا لحل النزاعات فإن توفير الدعم الإنساني الكافي وفي الوقت المناسب لمن يحتاجون إلى المساعدة الغذائية هو أيضا أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن يقترن ذلك بجهودنا الجماعية في الالتزام بالتصدي لآثار تغير المناخ، الذي يسبب كوارث هائلة. ولذلك فإن تقديم الدعم اللازم للبلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من آثاره أمر بالغ الأهمية.

ونعتقد أن مناقشة الأمن الغذائي على مستوى مجلس الأمن ينبغي أن تأخذ تلك العناصر الهامة في الحسبان إذا أردنا تعزيز الأثر وتحقيق نتائج في معالجة انعدام الأمن الغذائي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): ظلت جمهورية بيلاروس دائما منتبهة ومسؤولة حين يتعلق الأمر بمسألة الأمن الغذائي، على الصعيدين الوطني والدولي. بيلاروسيا الحديثة مكتفية ذاتيا بالكامل حين يتعلق الأمر بإنتاج الغذاء وهي تساهم أيضا بشكل كبير في الإنتاج الغذائي الدولي.

ولم تبرح الأشياء التي تقف في طريق كفالة الأمن الغذائي معروفة جيدا للجميع منذ فترة طويلة. فهناك هدر الأغذية – الذي يصل معدله إلى ٤٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. ويتعلق الأمر أيضا بنظم التوزيع غير الفعالة والسياسات التجارية العدوانية. وهاتان الفئتان الأوليان مسألتان معقدتان جدا وتتطلبان وقتا وجهودا منسقة لتصحيحهما، في حين أنه توجد آلية سريعة وفعالة لمعالجة المسائل المتعلقة بالسياسة التجارية في سياق الأمن الغذائي. غير أنها آلية كثيرا ما تسيء البلدان استخدامها عندما تفرض جميع أنواع تدابير الجزاءات والحظر.

إن الأمين العام، فضلا عن الهيئات الدولية المختصة مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، جميعهم يتكلمون بصوت واحد عن الأثر الشائن الذي تحدثه القيود والجزاءات الانفرادية على الأمن الغذائي على الصعيد الدولي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، كان البنك الدولي يتحدث بالفعل عن العواقب السلبية الناجمة عن الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا ضد سماد البوتاسيوم البيلاروسي. وقد حذر رئيس بيلاروس، السيد ألكسندر لوكاشينكو، المجتمع الدولي مرات عديدة من الآثار السلبية للجزاءات المفروضة على الأغذية وأسمدة البوتاس التي تنتجها بيلاروس، وقد طرحنا هذه التحذيرات في مجلس الأمن والجمعية العامة على السواء. غير أن رعاة الجزاءات لم يكونوا مستعدين آنذاك، ولا هم مستعدون الآن، للاستماع إلى المؤسسات الدولية أو الخبراء الدوليين أو ممثلي البلدان حيث تهدد المجاعة وسوء التغذية كل الأمم.

ونتيجة لذلك، يخبرنا البنك الدولي أن أسعار المنتجات الزراعية في عام ٢٠٢٢ زادت بنسبة ٤٣ في المائة مقارنة بالعام الماضي، وأن كل نقطة مئوية من الزيادة في أسعار المواد الغذائية ستؤدي إلى سقوط ١٠ ملايين شخص إضافي في براثن الفقر المدقع. واليوم، تكلم الأمين العام، في هذه القاعة، عن زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في أسعار الأغذية الأساسية، مما يشكّل تهديدا مباشرا للناس في أفريقيا والشرق الأوسط.

ونأسف لأنه حتى في ظل الظروف الراهنة، ينشغل رعاة القيود بالبحث عن أسباب لفرض جزاءات جديدة لم تُفرض من قبل، بينما يقولون بالتوازيإن النزاع في أوكرانيا مصدرا لجميع العلل التي تعاني منها البشرية، متناسين النزاعات العديدة الدائرة في مناطق أخرى من العالم.

ونذكّر بأن بيلاروس قد خضعت، قبل نشوب النزاع في أوكرانيا بوقت طويل، لجزاءات فرضت لأن الغرب لم تعجبه نتيجة انتخاباتنا الرئاسية، وشملت الأسباب المذكورة الطلب المزعوم من جانب شعب بيلاروس بفرض جزاءات على البلد. وقيل إن الجزاءات ستجلب الحرية لشعب بيلاروس لأنه "في الجزاءات تكمن الحرية" ولأن "الجزاءات تحقق الحرية". وقد سمعنا تصريحات من هذا القبيل من قبل، عندما استخدمت كلمة "عمل" بدلا من "جزاءات". فقد قيل إن العمل يجعل الناس أحرارا، وأنا واثق أن جميع من في هذه القاعة يتذكرون هذه العبارة، التي وضعت عند مدخل معسكرات الاعتقال النازية؛ ولا شك أننا لن ننساها أبدا. وينبغي لرعاة القيود الانفرادية أن يفكروا بجدية في سياساتهم، التي ينبغي أن يبدؤوا في تصحيحها بطريقة شاملة ومرنة بالتخلي عن تحيزهم السياسي. ونعتقد أنه لا يزال هناك متسع من الوقت لاتخاذ القرار الصحيح.

ونتفق مع النداء الذي وجهه الأمين العام برفع الجزاءات وإعادة إدماج الأغذية المنتجة والأسمدة المصنعة في بيلاروس في الأسواق العالمية. وسيشكّل هذا الإجراء خطوة هامة نحو كفالة الأمن الغذائي الدولي.

ونحن في بيلاروس على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المهتمة وسننظر في جميع المقترحات البنّاءة بدون أي تحيز سياسي. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لدعم ما بدأه رئيس بيلاروس، وهو إجراء الحوار لكفالة انتهاء النزاع في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن، ونحن على استعداد للإسهام في كفالة الأمن الغذائي العالمي. ونهيب مرة أخرى برعاة الجزاءات أن يصغوا إلى صوت المجتمع الدولي ويكفوا عن استخدام هذه الآلية المدمرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): نود بداية أن نعرب عن خالص تقديرنا للولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت اليوم.

وتدرك فييت نام من واقع تجربتها الدور الحاسم الذي يضطلع به الأمن الغذائي بوصفه أساسا لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. ولذلك نشعر بقلق عميق إزاء الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية في الأشهر الأخيرة، الذي سجل رقما قياسيا غير مسبوق في مؤشر آذار/مارس ٢٠٢٢ لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

والدوافع الحالية لانعدام الأمن الغذائي متعددة الجوانب. وفي حين أن تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لا يزال مستعرا، أدت الصدمات الاقتصادية والاضطرابات في سلاسل الإمداد والظواهر الجوية القصوى إلى تفاقم الضغوط على النظام الغذائي العالمي. وتهدد هذه التحديات المتشابكة بتعريض البلدان النامية والبلدان المتضررة من النزاعات لمزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن، ولا سيما البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وفي ضوء الحالة الراهنة، نود أن نؤكد النقاط التالية. أولا، حان الوقت لأن يلتزم المجتمع الدولي بكفالة الأمن الغذائي بوصفه عنصرا أساسيا لضمان السلام والتنمية المستدامين. وإلى جانب تعزيز الاستجابة الإنسانية، يجب اتخاذ إجراءات مستدامة لتعزيز قدرات الدول النامية والدول المتضررة من النزاعات على كفالة توفير الإمدادات الغذائية لسكانها، وكذلك تحسين مستويات معيشتهم.

وتأمين الإمدادات الغذائية وتنويعها أحد سبل المضي قدما أيضا. وعلى المدى الطويل، يلزم تحويل النظم الغذائية إلى نماذج خضراء ومستدامة ومنخفضة الانبعاثات تتسم بالقدرة على الصمود والاستجابة لتحديات الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، فإن تسوية النزاعات والحيلولة دون إعادة إشعال جذوتها أمران حاسمان في كسر الحلقة المفرغة بين النزاع والجوع. ومن المهم بنفس القدر أن ينظر الشركاء الدوليون، بما في ذلك مجلس الأمن، في اتخاذ مزيد من المبادرات للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

ثانيا، ثمة حاجة إلى التضامن العالمي أكثر من أي وقت مضى لحل الأزمة الحالية. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي معا على نحو أكثر تنسيقا. ويمكن استكمال هذه الجهود بتعزيز التعاون والشراكة بين

الدول والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، فضلا عن الجهات المانحة الدولية، في مكافحة الجوع وإيصال الإمدادات إلى المحتاجين خلال هذا الوقت العصيب. ونشجع الأمم المتحدة والشركاء على تقديم آخر المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات أو الذي زادت حدته جرائمها، ولا سيما في المجالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، بغية كفالة الاستجابة في الوقت المناسب.

ثالثا، يجب أن تتقيد جميع أطراف النزاعات بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك حظر شن هجمات على الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، ولا سيما تلك المرتبطة بالإمدادات الغذائية، أو تدميرها. وهذه المبادئ منصوص عليها في القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) ومرة أخرى في القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١).

وقد أسهمت فييت نام بنشاط، بوصفها واحدة من أكبر المصدرين في العالم للمنتجات الزراعية الرئيسية، في الجهود الرامية إلى كفالة إمدادات غذائية مستقرة من أجل حماية الأمن الغذائي للمنطقة والعالم، ولا سيما خلال العامين الماضيين اللذين واجه فيهما العالم جائحة كوفيد-١٩. ونتطلع إلى أن نصبح مركزا للابتكار في مجال الغذاء في المنطقة من خلال تطوير نماذج زراعية مبتكرة ومستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، سنواصل الإسهام بشكل مجد في الجهود المشتركة الرامية إلى التصدي لتحديات الأمن الغذائي العالمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد كريديلكا (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر بلجيكا الولايات المتحدة الأمريكية على تنظيم هذه المناقشة الهامة في وقت يواجه فيه العالم أخطر تحد للأمن الغذائي منذ عقود. وأود كذلك أن أشكر السيد بيزلي والسيد تشو دونغيو، وكذلك السيدة منكير، على إحاطاتهم المقنعة صباح اليوم.

يسلم القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بالصلة بين النزاعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي – وهي صلة لا يمكن التقليل من شأنها في السياق الحالي. فمن ناحية، نشهد وصول أسعار المواد الغذائية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في أجزاء كثيرة من العالم. ويعيش ستون في المائة من الجياع في العالم في مناطق النزاع، وقد أدت النزاعات المسلحة إلى تفاقم الجوع في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك أفغانستان والقرن الأفريقي واليمن وسورية وجنوب السودان. ومن ناحية أخرى، فإن الزيادة الحادة في انعدام الأمن العالمي تهدد بزعزعة استقرار المجتمعات الهشة وزيادة تفاقم النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار الإقليمي. وفي بيئة لا تزال تتعافى من الضغوط الناجمة عن الجائحة، أدى عدوان روسيا من دون استفزاز وغير المبرر ضد أوكرانيا إلى زيادة تعطيل أسواق الغذاء والطاقة والأسواق المالية التي تعني صعوبات بالفعل، مع تأثير طويل الأمد وسلبي على الأمن الغذائي العالمي.

وكما أكدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في ٨ نيسان/أبريل، لن يمكن الأسواق من الاستقرار سوى الوقف الفوري للعدوان الروسي على أوكرانيا. وليس هناك ما يمكن من تجنب المجاعة واستعادة الأمل لملايين على شفا المجاعة في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك أفغانستان والصومال واليمن وجنوب السودان وإثيوبيا، خلاف الوقف الفوري لذلك العدوان.

وفي ذلك السياق، تعرب بلجيكا عن امتنانها للأمين العام على تشكيل فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. ونرحب بالتوصيات التي أصدرها الفريق وبتقاريره الشاملة عن الأثر العالمي للحرب في أوكرانيا.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف من دون إبطاء لكسر حلقة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات وجعل أسواق الأغذية العالمية أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات والصدمات النظمية. وستكون الاستجابة العالمية المنسقة والقوية، تحت قيادة الفريق العالمي المعني بالاستجابة للأزمات والمنظمات الشريكة ذات الصلة، مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، ضرورية لتحقيق الاستقرار في الأسواق وتجنب المزيد من تدهور سبل العيش والمكاسب

الإنمائية. وسيلزم معالجة الأبعاد الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام لأزمة الغذاء والتغذية لتعزيز استدامة المنظومات الغذائية. وسيكون النهوض بنهج الترابط الثلاثي وتعزيز التنسيق على مستوى الأمم المتحدة والمستوى القطري أمرا أساسيا لضمان إيجاد حلول مرنة ومستدامة.

وعلاوة على ذلك، سيكون من الأهمية بمكان تجديد التركيز على الإجراءات الاستباقية، إلى جانب تنويع تركيز المخزونات ومصادر الإنتاج. وسيكون تعزيز الدعم المقدم إلى أشد الفئات ضعفا، بما في ذلك من خلال المساعدة النقدية، مفيدا أيضا في تعزيز الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي وتخفيف المشاق.

وأخيرا، من المهم التشديد على أن الحصول على الغذاء حق من حقوق الإنسان. وتدعو بلجيكا الجميع إلى زيادة الوعي بهذه المسألة من خلال دعم عمل المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، بما في ذلك صغار المزارعين، في المطالبة بالحق في الغذاء.

هذه كلها حلول طارئة للتخفيف من حدة الأزمة، ولكن أيا منها لن يحدث تغييرا قويا ومستداما إذا لم يبدأ المجتمع الدولي بوضع حد لحرب روسيا غير القانونية وغير المبررة على أوكرانيا لصالح ملايين المدنيين على حافة المجاعة اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية كوريا.

السيدة أوه هيونجو (جمهورية كوريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على اجتماعنا هنا اليوم حول جدول الأعمال الملح هذا. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الزاخرة بالمعلومات والشاملة.

إننا نرى كل يوم الآن تحذيرات جديدة رهيبة بشأن المخاطر المتزايدة الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، فضلا عن الضغط على كل أسرة عادية تقريبا في جميع أنحاء العالم. وهناك مخاوف متزايدة من أن العالم قد يكون على وشك كارثة جوع. أجل، فإن الحرب في أوكرانيا خلقت أزمة إضافة إلى أخرى قائمة، وهذا ما أدى إلى انتكاسة هائلة للاقتصاد العالمي. وقد جاءت هذه العقبة الأخيرة في أسوأ وقت ممكن إذ تبدأ الحكومات في معالجة تداعيات الجائحة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد انضمت كوريا بالفعل إلى النداءات الجماعية من أجل اتخاذ إجراءات منسقة ومركزة للتخفيف من أثر النقص الحالي في الأغذية وارتفاع أسعار المواد الغذائية في مجموعة متنوعة من المنتديات. وأود اليوم أن أسلط الضوء على المجالات الثلاثة التالية التي ينبغي للدول الأعضاء والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يعطوها الأولوية وأن يشاركوا فيها بنشاط.

أولا، ينبغي تقديم مساعدة محددة المستهدفين فورا إلى أشد الناس ضعفا، الذين تضرروا بشدة من ارتفاع أسعار الأغذية والأسمدة، إلى جانب التخفيضات الكبيرة في الإمدادات العالمية. كما أن التحسين السريع لفرص حصول المزارعين والأعمال التجارية الصغيرة على التمويل الطارئ سيساعد. والعمل الدولي للاستجابة للخطر المتزايد المتمثل في حدوث أزمة غذائية في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات أمر بالغ الأهمية أيضا.

ويرحب وفد بلدي بقيام الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات، إلى جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بوضع تحليل آني لرصد تطورات الأسعار والحيز المالي بعناية، والدعوة إلى توسيع نطاق الدعم وتخفيف ضغوط ميزان مدفوعات البلدان المنخفضة الدخل. وستواصل كوريا التنسيق مع المجتمع الدولي لزيادة المساعدة الإنسانية والإنمائية للبلدان الأكثر تضررا في ذلك الصدد.

ثانيا، يجب على الحكومات والمجتمع الدولي أن يكفلوا إمدادات زراعية كافية ومستقرة، داخل البلدان وفيما بينها على السواء. لقد تسبب التشديد المالي وارتفاع الديون وعمليات الإغلاق المتكررة والواسعة النطاق في بعض البلدان في مزيد من الاختناقات في سلاسل التوريد العالمية والإقليمية. ومن أجل تعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية، من الضروري دعم شبكات الأمان الاجتماعي للمساعدة في ضمان تحولات اجتماعية أكثر سلاسة.

وعلى المدى الطويل، يجب علينا تحفيز التغيير لتأمين نظم غذائية مستدامة ومتوازنة من خلال تحويل نظمنا الغذائية الزراعية. ومن جانبها، تعهدت كوريا بالمساهمة بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار في حقوق السحب الخاصة للصندوق الاستئماني للقدرة على الصمود والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي، واقترحت إنشاء الصندوق الاستئماني في غضون هذا العام لمساعدة البلدان التي تحتاج إلى تكييف الزراعة بشكل أفضل مع عالم يشهد صدمات مناخية أكثر تواترا وشدة.

وأخيرا، يجب علينا أن نحافظ على أسواق تجارية إقليمية وعالمية مفتوحة. وقد حض وفد بلدي على التعاون الإقليمي لكفالة وجود نظام تجاري حر وقائم على القواعد والتصدي للآثار السلبية غير المباشرة الناجمة عن القيود المفروضة على الصادرات في فرادى البلدان. فسيساعدنا ذلك على بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية من خلال زيادة القدرة على التنبؤ في الإمدادات الغذائية العالمية. وتسعى حكومة بلدي إلى بذل المزيد من الجهد لتهيئة بيئة تمكينية بغية تحقيق استثمارات تجارية أكثر إنصافا ومرونة بغية حفز الدفعة المطلوبة في التمويل الخاص لأهداف التنمية المستدامة.

ويجب أن يكون أملنا الفوري في أن تنتهي الحرب. وسيكون لذلك الأثر الوحيد الأكثر إيجابية وفورية على الانتعاش العالمي والارتفاع السريع في أسعار المواد الغذائية. وفي غضون ذلك، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة البلدان المتضررة بشدة. فنحن بحاجة إلى إجراءات سريعة ومنسقة تنسيقا جيدا الآن أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة وعلى توجيه انتباهنا إلى هذه الحقائق المثيرة للقلق. يتماشى موضوع اليوم بشكل وثيق مع موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٢، "عام التغذية"، الذي يهدف إلى معالجة آفة سوء التغذية من خلال الالتزام السياسي والاستثمار.

ويساور جنوب أفريقيا قلق بالغ إزاء تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، بما في ذلك في القارة الأفريقية وفي أجزاء أخرى من العالم. إن التوقعات العالمية بشأن انعدام الأمن الغذائي قاتمة، الأمر الذي يعرض ملايين عديدة من الناس لخطر سوء التغذية والجوع.

وفي حالات النزاع، يكون الجوع نتيجة للحرب. وفي بعض الحالات، يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب، وهو أمر يثير قلقا بالغا، لا سيما وأن ذلك لا يزال مستمرا مع إفلات من العقاب. ولذلك، ندعو جميع أطراف النزاع إلى الامتثال للقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) وضمان حصول السكان المدنيين على المساعدة الإنسانية.

والمدنيون هم الضحايا الرئيسيون لهذه الحلقات المفرغة من انعدام الأمن الغذائي في النزاعات المسلحة، ولا سيما النساء والأطفال والمسنون والمعوقون. ويساورنا القلق إزاء محنة المشردين داخليا واللاجئين والمهاجرين الذين يتعرضون لظروف معيشية صعبة أثناء حالات النزاع والذين يعتمدون اعتمادا كاملا على المساعدة الإنسانية. ولذلك، من الأهمية بمكان ضمان إيصال المعونة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق ومن دون تمييز إلى جميع من يحتاجون إليها، تمشيا مع أحكام القانون الدولي الإنساني، وضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني.

وانعدام الأمن الغذائي مسألة من مسائل التنمية البشرية والاقتصادية التي تستلزم مشاركة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي لديها فهم أفضل لخطورة الحالة العالمية وهي الأكثر قدرة على تحديد الحلول المستدامة لأزمة الغذاء العالمية. وفي ذلك السياق، ترحب جنوب أفريقيا بفريق الأمين العام للاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، الذي يهدف إلى ضمان استجابة شاملة ومنسقة لأزمة الغذاء الحالية ويستند إلى شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

ونقر بأن انعدام الأمن الغذائي حقيقة واقعة ينبغي معالجتها. مع ذلك، وفيما يتعلق بالنزاع المسلح، حيث تتعطل سلاسل الإمدادات

الغذائية العالمية نتيجة للحرب، الأمر الذي قد يؤدي ذلك إلى انعدام الأمن الغذائي والجوع، سيكون من واجب مجلس الأمن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومنع انعدام الأمن الغذائي. وقد تؤدي الجزاءات الاقتصادية والتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على البلدان التي تشهد نزاعات إلى تفاقم الجوع عن غير قصد في حالات النزاع، لأنه قد تقل فرصة حصول المدنيين على التغذية والإمدادات الطبية وقد يواجهون ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية بسبب انهيار الاقتصاد. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى رفع هذه الجزاءات.

ونكرر ونشدد على أهمية الامتثال الكامل لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب جميع أطراف النزاع. وتقع على عاتق الدول والأطراف في النزاع مسؤولية حماية المدنيين. ولذلك، ينبغي محاسبة المسؤولين عن انتهاكات هذا القانون الدولي. وينبغي أن تكون المساعدة الإنسانية المقدمة في مناطق النزاع مراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية وأن تظل مستجيبة لمختلف احتياجات السكان، مع ضمان إدماجهم في الاستجابات الإنسانية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بإعادة تأكيد ما قلناه بالأمس: إننا جميعا بحاجة إلى الالتزام بإيجاد حلول سلمية للنزاعات. للنزاع المسلح أثر مدمر على سبل العيش، فهو يعطل النظم الغذائية ويتسبب في تشريد الناس ويؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي. ويجب إعطاء الأولوية للعمل من أجل إنهاء النزاع من خلال إعطاء الأولوية للحوار السياسي، بدلا من تأجيج النزاع عن طريق خلق الانقسامات واللجوء إلى الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن نيوزيلندا، التي ترحب بقرار الولايات المتحدة اختيار انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع موضوعا لمناقشة اليوم المفتوحة. كما نشكر أيرلندا على عملها بوصفها مركز التنسيق التابع لمجلس الأمن المعني بالنزاع والجوع. ونيوزيلندا ملتزمة بالعمل مع الشركاء لدفع الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي.

لا مكان للجوع في القرن الحادي والعشرين. وعندما اتخذ المجلس القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، قبل أربع سنوات، كان ذلك وسط عودة ظهور انعدام الأمن الغذائي العالمي، مدفوعا في المقام الأول بالنزاع. ويذكرنا القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بأن النزاع يسهم في الجوع سواء بشكل مباشر من خلال آثار الحرب أو بشكل غير مباشر من خلال إرباك الأسواق. ومن المؤسف أن الحالة التي نواجهها اليوم أكثر خطورة. فقد خلق النزاع وأزمة المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا وارتفاع تكاليف الغذاء والوقود عاصفة متكاملة الأركان.

ومن المتوقع هذا العام أن يسجّل العالم أعلى مستويات من حيث انعدام الأمن الغذائي. وسمعنا من مقدمي الإحاطات اليوم عن النطاق الواسع لانعدام الأمن الغذائي. وذكرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن ١٩٣ مليون شخص في ٥٣ بلدا أو إقليما سيعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي بلغ مستوى الأزمة أو أسوأ من ذلك هذا العام. وهذه زيادة حادة بنحو ٤٠ مليون شخص عن عام ٢٠٢٠.

وما من شك في أن النزاع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي. وقد راقبت نيوزيلندا بقلق ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية والأسمدة بسرعة. وهجوم روسيا غير المبرر ومن دون استفزاز على أوكرانيا هو المحرك الرئيسي وراء هذه الارتفاعات في الأسعار. والجزاءات ليست السبب في ارتفاع الأسعار أو نقص الغذاء؛ بل غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا هو السبب.

وتأثير تصرفات روسيا محسوس خارج أوروبا. إذ تضر هذه التصرفات بالبلدان التي تواجه بالفعل مستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي. ويساور نيوزيلندا القلق إزاء احتمال نشوب اضطرابات داخلية في البلدان المتأثرة بارتفاع الأسعار ونقص المواد الأساسية. والطريقة الأكثر فعالية للتخفيف من أزمة الغذاء العالمية المتفاقمة هي أن تسكت روسيا أسلحتها وتسحب قواتها وتنهي هذه الحرب التي لا طائل منها.

وتتعاون نيوزيلندا مع شركائها الدوليين للاستجابة لأزمة الأمن الغذائي المتنامية. ويشمل ذلك توفير تمويل مرن ومتعدد السنوات

لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدولية للصليب الأحمر. كما نقدم الدعم لأزمات إنسانية محددة للتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي. والآن ليس الوقت المناسب لفقدان التركيز على النزاعات الطويلة الأمد أو الأزمات الإنسانية. والآن ليس الوقت المناسب لكي تخفض الدول الأعضاء أو تحول تمويلها الإنمائي أو الإنساني.

وتؤيد نيوزيلندا بقوة دعوة البلدان إلى الإحجام عن اتخاذ إجراءات تعوق التجارة في الأغذية الأساسية والسلع الزراعية. لا تؤدي القيود المفروضة على الصادرات والاكتناز وما شابه ذلك من التدابير المشوِّهة للتجارة إلا إلى تفاقم الأمن الغذائي العالمي. ويجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نبقي الأسواق الزراعية العالمية مفتوحة وأن نحافظ على تدفق التجارة بشكل منتظم.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، وقعت نيوزيلندا على البيان المشترك الصادر بقيادة المملكة المتحدة والذي تلتزم فيه بالتجارة المفتوحة والقابلة للتنبؤ في المنتجات الزراعية والغذائية، وهو البيان الذي سلم إلى منظمة التجارة العالمية. ونحض الدول الأعضاء على كفالة ألا تؤدي أي تدابير طارئة إلى تشويه التجارة أو تقييدها، وأن تكون مؤقتة ومصممة بأقصى درجات ضبط النفس ومتسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

ويسهم تغير المناخ أيضا في انعدام الأمن الغذائي. وهذا مصدر قلق بالغ لنيوزيلندا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. ونحن نشهد آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي في منطقتنا، وهو ما يتضح من خلال زيادة الظواهر الجوية القاسية، بما في ذلك الجفاف وحرائق الغابات ودرجات الحرارة القصوى والفيضانات. ومن المتوقع أن تزداد الظواهر الجوية القاسية من حيث تواترها وحجمها، مما يهدد الإنتاج والتوزيع الآمنين للأغذية في منطقتنا وحول العالم.

ونشجع المجلس على اتخاذ إجراء موحد بشأن أزمة الأمن الغذائي المتفاقمة، ومن خلال القيام بذلك، إظهار القيادة الجماعية لصالح الجميع في المجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور ميرفي (*تكلم بالإنكليزية*): يود الكرسي الرسولي أن يشكركم ووفدكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

اليوم، من بين أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يواجهون الجوع، يعيش ما لا يقل عن ٦٠ في المائة منهم في المناطق المتضررة من العنف. وتؤكد تلك البيانات حسن توقيت هذا النقاش وأهميته.

وفي القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، يشير مجلس الأمن بحق إلى الصلة بين النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة، فضلا عن أن أثر النزاع على الأمن الغذائي يمكن أن يكون مباشرا أو غير مباشر. وقد بينت الحرب الحالية في أوكرانيا هذا الواقع بوضوح، مع تزايد الجوع على الأرض ومعاناة العديد من البلدان القريبة والبعيدة من نقص في زيت الطهي والأسمدة والذرة والقمح بسبب انخفاض الإنتاج والتصدير. وهذه الحالة تهدد بزعزعة استقرار الدول التي تعتمد على الواردات الغذائية. وفي بعض الدول المتضررة، لا يجد الكثيرون خبز الكفاف حتى في الوقت الذي ينتج فيه العالم ما يكفي من الغذاء للجميع. وهذه فضيحة حقيقية يمكن أن تثير المزيد من الصراع والعنف. والإفلات من تلك الحلقة يتطلب نهجا أكثر تكاملا إزاء الأمن. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على أربع نقاط في هذا الصدد.

أولا، يجب أن تكون كرامة الإنسان في صميم جميع جهودنا. وهذا يستوجب احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال له، إذ يحظر تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. إضافة إلى ذلك، يجب أن نقر بأن التعامل مع الأغذية كمجرد سلعة يتم توفيرها من خلال المنطق البارد للسوق لن يكفي لضمان حصول الجميع على غذاء آمن وغير ملوث وكاف.

ثانيا، يظل الالتزام بنزع السلاح التدريجي والمنهجي والنهوض به أمرا حاسما إن أردنا كبح الأعمال العدائية التي تسهم بشكل مباشر في زيادة الاضطرابات الاجتماعية وانعدام الأمن الغذائي.

ثالثا، ينبغي رصد ومعالجة العوامل الأخرى التي تزيد من تفاقم الجوع الناجم عن النزاع. وتشمل آثار تغير المناخ، وعواقبه ليست بيئية فحسب، لأنها تؤثر على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي والنظم الغذائية.

وأخيرا، يواصل الكرسي الرسولي التشديد على اقتراح البابا القديس بولس السادس بإنشاء صندوق عالمي لمساعدة أكثر الشعوب فقرا، بستمد تمويله جزئيا من النفقات العسكرية. وكما أشار البابا فرنسيس في رسالته كلنا إخوة، فإن هذا الصندوق من شأنه أن يسهم في القضاء على الجوع وتنمية أفقر البلدان حتى لا يلجأ مواطنوها إلى حلول عنيفة أو خادعة. وبذلك، سيعالج هذا الصندوق الأسباب الجذرية للنزاعات من أجل زيادة الأمن المتكامل لنا جميعا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في حينها وذات الأهمية البالغة. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم القيمة.

إن القضاء على الجوع من أهم الأهداف الإنمائية الأساسية للبشرية. وقد تبددت المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال التنمية الاقتصادية والحد من الفقر مؤخرا جراء جائحة مرض فيروس كورونا. والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية المدمرة للجائحة، إلى جانب الأزمة المناخية المستمرة، تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، لا سيما بين فئات السكان الضعيفة بالفعل في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن النزاع هو السبب الجذري المهيمن للأزمات الغذائية في جميع أنحاء العالم، وفقا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام ٢٠٢٢ الصادر عن برنامج الأغذية العالمي.

فالعدوان المستمر في أوكرانيا يعرض الآن سلاسل الإمداد الغذائي للخطر ويرفع أسعار المواد الغذائية إلى مستويات قياسية. وتأثيره السلبي محسوس عالميا، وخصوصا في البلدان النامية. وكان اتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بمثابة لحظة واعدة في جهود مجلس الأمن لمكافحة الجوع الناجم عن النزاع. ولكن في حين أن هذه القرارات تتيح لنا فرصة لمعالجة قضايا النزاع والجوع، فإن ما نحتاج إليه هو بذل جهود جماعية لاغتنام هذه الفرصة والعمل الآن، معا وفي تضامن، لتجنب أزمة جوع لم يسبق لها مثيل.

إن بلدي، ميانمار، ما فتئ يعاني من أثر الصلة بين الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، أي النزاع وتغير المناخ والفقر. وكبلد شديد التأثر بآثار تغير المناخ، ما فتئت ميانمار تتخذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في ظل حكومتها المنتخبة ديمقراطيا. وكان يجري تنفيذ خطط للتعافي الاقتصادي عندما حاول العسكريون في ميانمار القيام بانقلاب غير قانوني، احتجز خلاله القادة المدنيون المنتخبون بمعزل عن العالم الخارجي كرهائن.

ومنذ ذلك الحين، ما فتئ النظام العسكري غير الشرعي يلحق بشعب ميانمار معاناة كبيرة من خلال المذابح الوحشية المتكررة والتعذيب والتهجير الجماعي. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن نصف سكان ميانمار يعيشون الآن تحت خط الفقر الوطني. وتقدر المنظمات الإنسانية أن ٦,٢ مليون من مواطنينا يحتاجون الآن إلى الدعم المنقذ للحياة. وارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة ٣٠ في المائة. وقد دفعت ملايين الأسر إلى حافة اليأس والجوع. والمشردون داخليا، لا سيما الأطفال، هم الأكثر تضررا من عدم الاستقرار جراء الانقلاب. وفقد الناس منازلهم وسبل عيشهم. وأدت حالة عدم الاستقرار هذه، والتهديد المستمر بالعنف العسكري، والافتقار إلى المساعدة في إعادة التوطين والتأهيل، إلى حصرهم في مخيمات المشردين داخليا إلى أجل غير مسمى ومنع عودتهم إلى ديارهم. وقد أدى ذلك إلى اضطراب كبير في سبل عيشهم وإنتاجهم الزراعي.

وعلاوة على ذلك، لم يدخر المجلس العسكري جهدا في محاولاته للسيطرة على وصول المساعدة الإنسانية إلى من تشتد حاجتهم إليها، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وقد أثرت السياسة اللاإنسانية المستمرة للجيش بشكل مباشر على الأمن الغذائي في البلد. لن يكون

هناك سلام أو استقرار في ميانمار مع استمرار الانقلاب الفاشل للمجلس العسكري غير الشرعي. ولذلك، فإن شعب ميانمار، وحكومة الوحدة الوطنية المدنية المنتخبة ومجلسه الاستشاري للوحدة الوطنية في المقدمة، ما فتئ يبذل كل ما في وسعه، وبتصميم أكبر من أي وقت مضى، لإنهاء الكارثة الحالية التي صنعها العسكريون وبناء مستقبل ديمقراطي أكثر عدلا يكفل حقوق الإنسان الأساسية للجميع.

وما نستخلصه من الحالة في ميانمار هو أن أثر النزاع في انعدام الأمن الغذائي ليس بالضرورة نتيجة حتمية للأضرار الجانبية. ففي معظم الحالات، يكون متعمدا. إن الجوع وعرقلة المساعدة الإنسانية من التكتيكات التي تستخدم عمدا للسيطرة على مجموعة سكانية معينة لخدمة مآرب عسكرية. وهذا هو الحال بالضبط بالنسبة لجيش ميانمار، الذي يتمتع بشعور بالإفلات الكامل من العقاب على الفظائع التي ارتكبت في الماضي ولا يكترث بالقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. وينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف كلما استخدم أي طرف في نزاع ما تكتيك التجويع المتعمد.

في الختام، من الضروري الاستجابة للجوع في كل مكان. ومع ذلك، فإن الاستجابة النهائية تكمن في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي. ويجب أن نعزز التعاون المتعدد الأطراف للتصدي لتغير المناخ والقضاء على الفقر المدقع. وبغية حل النزاعات، وهي المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي، أو على الأقل التخفيف من آثارها، يجب ألا نعزز مصداقية وفعالية مؤسساتنا المتعددة الأطراف، لا سيما مجلس الأمن، فحسب، بل علينا أيضا أن نشجع على التقيد الصارم بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، الذي بدونه سنعيش في عالم خطير جدا.

ولذلك، أحثنا جميعا على العمل معا بينما نستكشف جميع الخيارات المتاحة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع من أجل جميع السكان الضعفاء – لا في ميانمار فحسب، بل في جميع أنحاء العالم – وكذلك من أجل السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد رويدياز بيريز (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الولايات المتحدة على عقد مناقشة اليوم الهامة، ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم وبياناتهم.

يساور شيلي، شأنها شأن الدول الأخر، القلق إزاء الحالة العالمية الراهنة التي تشهد ارتفاعا واضحا في أسعار المواد الغذائية الأساسية وغيرها من المنتجات علاوة على نقص الأغذية. وفقا لبرنامج الأغذية العالمي هناك احتمال أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد في ٢٠ بلدا. وتشير التوقعات إلى أننا سنشهد هذا العام أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي المسجلة على الصعيد العالمي. ويساورنا القلق من ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الناجم أساسا عن النزاع خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إلى ١٣٩ مليون شخص من ٧٣ مليون شخص. ويلحق انعدام الأمن الغذائي أكبر الضرر بالبلدان التي تعاني من أعلى مستويات الفقر أو أكثر المؤسسات السياسية هشاشة أو نتيجة لضعف سيادة القانون. إن تفاقم الجوع الناجم عن النزاع وتحديد أزمات انعدام الأمن الغذائي المتصلة بالنزاع الموجودة بالفعل أو يحتمل أن تحدث، مسألتان رئيسيتان للمجلس لأن لهما معاً تأثيرا مباشرا على حياة أضعف الفئات وعلى سبل عيشهم.

إن معالجة مسألة الأمن الغذائي في حالات النزاع لا تعني أنه يجب على الدول أن تكفل استمرار التجارة في الأغذية والأسمدة فحسب، بل تعني أيضا أنه يجب على الدول ألا تنضم إلى الدول الأخرى لفرض جزاءات أو تدابير أخرى قد تعوق التجارة الدولية أو نقل الأغذية وتوافرها أو الحصول عليها، لأن من شأن ذلك أن ينتهك مبادئ الأمن الغذائي.

إن من الأمور الأساسية ضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني وضمان مساءلة أطراف النزاع عن حرمان المدنيين من الغذاء أو مهاجمة الإنتاج أو النظم الغذائية. ومن الضروري أيضا أن تحترم أطراف النزاع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. تدين شيلي استخدام التجويع وسيلة من وسائل الحرب وتؤكد مرة أخرى أن من المهم أن تجري الدول

تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة وفعالة في إطار ولايتها القضائية في مثل هذه الانتهاكات بغية تعزيز التدابير الوقائية وضمان المساءلة ومعالجة مظالم الضحايا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، تعتقد شيلي أنه ستكون هناك حاجة إلى حلول ملموسة لتعزيز التعاون الدولي بين الدول وغيرها من الجهات الفاعلة المتخصصة في النظام الدولي. على سبيل المثال، يمكننا تسخير معارف الأفرقة العلمية التي عملت في مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية المعقود في عام ٢٠٢١ لمعالجة الجوانب المختلفة لأزمة الغذاء. نود أن نذكّر بأننا في عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية ٢٠١٩-٢٠٢٨ وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية ٢٠١٦-٢٠٢٥. لذلك نشدد على أن الإجراءات المتخذة للتصدي لأزمة الغذاء العالمية ينبغي أن يكون لها تأثير مباشر على تحسين فرص الحصول على الأغذية المقدمة إلى أضعف الفئات فضلا عن توافرها ونوعيتها، مع ضمان إعطاء الأولوية للأطفال والنساء والمسنين، خاصة لأولئك الذين يعيشون في حالات الطوارئ الإنسانية أو حالات النزاع.

ويجب أن توفر تعددية الأطراف استجابات مشتركة ومنسقة للأزمة الغذائية واللوجستية والإنسانية الخطيرة التي نواجهها الآن. فالمسائل العالمية تتطلب حلولا عالمية. ونؤكد للمجلس دعم شيلي وتعاونها لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد دفورنيك (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن اعترافي بممثل نظام بوتين والمقر الدائم للاتحاد السوفياتي.

بداية أود أن أشكر الولايات المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم الهامة وجميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

لقد كانت أزمة الغذاء التي تلوح في الأفق محور الاجتماع الوزاري الذي عقد بالأمس في الأمم المتحدة ونؤيد البيان الرئاسي الصادر عنه. تتشاطر أوكرانيا تماما الالتزام بالعمل على وجه الاستعجال في هذا المجال باعتبارها مساهما موثوقا به في الأمن الغذائي العالمي وأحد الموردين الرئيسيين للأغذية. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية تدهوروضع الأمن الغذائي بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا خاصة بسبب مرض فيروس كورونا.

إن من المؤسف أن واجه العالم الخارج من الجائحة للتو – عوضا عن التعافي – تهديدا جديدا تمثل في حرب روسيا الشاملة على أوكرانيا. وإلى جانب انتهاك القانون الدولي والنظام القائم على القواعد، وجهت روسيا أيضا ضربة قاسية للأمن الغذائي العالمي حيث يعتمد ما يقرب من ٤٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم على إمدادات الحبوب من أوكرانيا. والآن توقفت صادرات الحبوب الأوكرانية تقريبا بسبب الحصار المفروض على الموانئ البحرية الأوكرانية. في ما قبل الغزو صدرت أوكرانيا ٥ ملايين طن من الحبوب شهريا. وفي آذار/مارس انخفضت الصادرات إلى ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ طن، وفي نيسان/أبريل انخفضت الصادرات إلى حوالي ١,١ مليون طن. ولا تزال مناطق واسعة في شرق أوكرانيا وجنوبها ميادين للقتال أو تحت الاحتلال. ولهذا السبب نتوقع أن ينخفض الحصاد في عام ٢٠٢٢ إلى ٥٠ في المائة فقط من محصول العام الماضي.

وهناك تهديد آخر يتمثل في الإجراءات التي تتخذها روسيا للاستيلاء على الحبوب الأوكرانية لغرض الاستهلاك الخاص أو محاولة بيعها بشكل غير قانوني في الأسواق الدولية. لقد سرق المحتلون الروس بالفعل ما بين ٤٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب على الأقل. وحذرت أوكرانيا الدول المستهلكة من أن شحنات الحبوب التي تصدرها روسيا ربما تحتوي على حبوب أوكرانية مسروقة وأن أي بلد يشتري تلك الحبوب عن علم سيعتبر متواطئا في الجريمة. عليه، نطالب روسيا بالكف عن أعمال السرقة هذه ورفع الحصار عن الموانئ الأوكرانية واستعادة حرية الملاحة والسماح بمرور السفن التجارية.

وكما سبق أن قيل هنا أكثر من مرة، فإن هذه الحرب حرب اختيار – اختيار الرئيس بوتين. وسيكون هذا أيضا خياره فيما يتعلق بأزمة الغذاء. ويجب ألا يكون هناك شك في من يتحمل المسؤولية عن المجاعة المحتملة لملايين البشر. لذلك نرفض بشدة أي سرد للتلاعب

بأن العقوبات المفروضة على روسيا ستجعل من المستحيل معالجة مسألة الصادرات الزراعية بطريقة فعالة. وقد اُتخذت بالفعل جميع الاستثناءات المطلوبة. وبمجرد أن تجبر روسيا على وقف الحرب سينتهي تهديد الجوع الذي يلوح في الأفق الآن. وإلا سيتحمل الرئيس بوتين المسؤولية الكاملة عن جوع الملايين من البشر ومعاناتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد زيلينراث (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم بصفته مراقبا.

لا يزال النزاع العامل الوحيد الرئيسي الدافع للاحتياجات الإنسانية. وتعتبر الحرب في أوكرانيا مثالا على ذلك كما أوضح زميلي الأوكراني الآن. وبالإضافة إلى تسببها في تشريد السكان والاضطرابات في أسواق الأغذية المحلية، فإن للحرب آثارا ارتدادية على الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياجات الغذائية والإنسانية في بلدان مثل أفغانستان والصومال – وهي بلدان تتسم بالضعف سلفا.

وأود أن أكون صريحا: ما زلنا نسمع الحجج القائلة بأن الجزاءات الأوروبية وغيرها هي المسؤولة عن زيادة انعدام الأمن الغذائي. وهذا غير صحيح لأن تلك التدابير التقييدية الأوروبية قد فرضت وفقا للقانون الدولي وتهدف إلى دعم وتعزيز احترام القانون الدولي. لذلك فإن النزاع المسلح الواسع النطاق هو الذي يسبب اضطراب أسواق المواد الغذائية.

إلى جانب الآثار الارتدادية للحرب في أوكرانيا هناك تقارير مقلقة جدا عن الحالة في اليمن حيث هوجمت المرافق التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين على قيد الحياة حتى عندما لا توجد أهداف عسكرية في المناطق المجاورة لتلك الأهداف. فعلى سبيل المثال قصفت آبار المياه وزرعت الأراضي الزراعية بالألغام على نطاق واسع حتى أصبحت غير صالحة للزراعة. وتزيد هذه الأعمال من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا وربما تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

وينبغي أن نتخذ الخطوات التالية للمساعدة في الحد من أثر النزاعات على الأمن الغذائي.

أولا، يجب أن نكفل الإبلاغ عن تلك الأعمال. ويدعو القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في الحالات التي يؤدي فيها النزاع إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد. ونؤيد الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة في الاجتماع الذي عقد بصيغة آريا قبل أسبوعين بتقديم هذه التقارير مرتين في السنة. وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى إيلاء اهتمامهم الكامل لتلك التقارير على النحو المتفق عليه بموجب القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨).

ثانيا، يجب أن تؤخذ التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي المتصلة بالجوع على محمل الجد، ويجب التحقيق في تلك الحوادث. كما أن المساءلة أمر أساسي إذا أردنا وضع حد للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى العمل لتوفير نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود. وقد أرسى مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي عقد في العام الماضي الأساس لذلك.

وفي الختام، كان القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) المرة الأولى التي يعترف فيها مجلس الأمن بالصلة المباشرة بين النزاع والجوع. ومع تزايد الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم نحتاج إلى العمل، ونحتاج إلى العمل معاً. وهولندا على استعداد للقيام بدورها وتتطلع إلى استمرار التعاون العالمي لكسر الحلقة المفرغة الواصلة بين النزاع والجوع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن النزاع والأمن الغذائي.

لقد اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ بالحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان. ومع ذلك، حتى في يومنا هذا، يذهب مئات الملايين من الناس إلى الفراش على معدة فارغة كل ليلة.

وذكر تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن جائحة مرض فيروس كورونا وحدها حرمت ٣٢٠ مليون شخص من الحصول على الغذاء في عام ٢٠٢٠. ولا يحصل حوالي ٢,٣٧ مليار شخص على الغذاء الكافي، ومن المؤسف أن ٦٠ في المائة من الجياع في العالم يعيشون في مناطق النزاع.

واليوم، وصل مؤشر أسعار الغذاء العالمي إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، بارتفاع نسبته ٣٠ في المائة. ويقدر البنك الدولي أن ١٠ ملايين شخص يُدفعون إلى الوقوع في براثن الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم مقابل كل زيادة بنقطة مئوية في أسعار المواد الغذائية. وقد أضر ارتفاع أسعار الأغذية والنفط بالفعل البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، مثل نيبال. وفي مواجهة أسوأ جائحة عالمية، يتعرض العديد من البلدان النامية لضغوط الديون، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية، واستنزاف احتياطيات العملات الأجنبية، وخلق ضغوط على أسعار الصرف.

وقد اعترف القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بالصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي. والامتثال للقرار ضروري للتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع، فضلاً عن منع استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب، إلى جانب أهمية ضمان الوصول إلى المعونة الإنسانية.

وبينما نعطي الأولوية للمناطق المتأثرة بالنزاع، نحتاج إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي من خلال بناء نظام غذائي مستدام ومرن وشامل على الصعيدين الوطني والعالمي. وفي ذلك السياق، أود أن أدلي بالنقاط التالية:

أولاً، نحن بحاجة إلى النهوض بحلول سياسية للنزاعات، وبالتالي تعزيز السلام والأمن، وبذلك نخفف من حدة أزمة الغذاء. وفي حين أن الإغاثة الإنسانية في الأجل القصير أمر ملح للفئات السكانية الضعيفة، فإننا بحاجة إلى تعزيز نظام مستدام للأغذية الزراعية على المدى الطويل بمشاركة المزارعين الريفيين وصغار المزارعين لضمان الغذاء وسبل العيش للقطاعات الضعيفة من المجتمعات.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي لكبح جماح الصدمات الاقتصادية والتضخم واضطرابات سلاسل التوريد. ويجب أن نحافظ على تدفق تجاري سلس للأغذية والوقود والأسمدة من خلال الأسواق المفتوحة، مع ثني أي بلد واحد أو بضعة بلدان عن الاكتناز وضبط المضاربة من جانب كبار التجار.

ثالثاً، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تدعم البلدان النامية التي تواجه أزمات مالية ونقدية قاتلة بسبب التضخم، ومحدودية هامش التصرف في المجال المالي، واستنزاف احتياطيات العملات الأجنبية.

رابعاً، ينبغي أن تؤدي الحلول القصيرة الأجل إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة وشاملة ومتوافقة مع المناخ لتعطي نتائج للناس والكوكب.

وأخيراً، ينبغي لنا كدول أعضاء أن نعمل، بالدرجة الأولى، كمجتمع تعاوني لديه مستوى أعلى من التصميم السياسي على تسوية النزاعات والخلافات السياسية للحفاظ على السلام والهدوء وتجنب المجاعة الناجمة عن النزاعات وانعدام الأمن الغذائي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد أوغاريلي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إن التقرير المتعلق بالأثر العالمي للحرب في أوكرانيا على نظم الأغذية والطاقة والتمويل، الذي نشره في ١٣ نيسان/أبريل فريق الاستجابة للأزمات العالمية التابع للأمين العام، قد نبّهنا إلى عاصفة مكتملة الأركان تلوح في الأفق بسبب محدودية توافر الأغذية وارتفاع أسعارها، والاضطرابات في إنتاج الطاقة، والاختلال في التجارة والتمويل. كل ذلك يحدث في عالم لم يتعافَ بعد من العواقب الاقتصادية والاجتماعية الرهيبة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ومما يثير القلق بصفة خاصة أن مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لأسعار الأغذية سجل زيادة بنسبة ٣٤ في المائة في نيسان/أبريل منذ العام الماضي، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ إنشائه في عام ١٩٩٠. والنزاع بين روسيا وأوكرانيا عامل يفسر هذه الزيادة،

بالنظر إلى أن كلا البلدين يزودان الأسواق العالمية بنسبة ٣٠ في المائة من القمح و ٢٠ في المائة من الشعير و ٥٠ في المائة من زيت عباد الشمس.

وكانت هناك عدة بلدان، بما فيها بيرو، قد تنبأت بالفعل بهذه الأزمة الثلاثية الأبعاد وتستعد لها. ونتيجة لذلك، أعلنت حكومة بيرو في ١٩ آذار/مارس حالة الطوارئ رسمياً في قطاعي الزراعة والري، وتحديداً بسبب الآثار السلبية لكوفيد-١٩ ومجموعة من التهديدات الخارجية التي أدت إلى زيادة مستمرة في أسعار الأسمدة في جميع أنحاء العالم، ومن بينها النزاع الروسي الأوكراني. إن روسيا هي مصدرنا الرئيسي للأسمدة.

وقد تسبب هذا الوضع في انخفاض بنسبة ٠,٢ في المائة في الأراضي المزروعة في بيرو للسنة الزراعية ٢٠٢١-٢٠٢٢. وهذا يعرّض للخطر التنمية السلسة للأنشطة الزراعية وسلسلة قيمتها، مما يؤثر سلباً على القطاع الزراعي والاقتصاد البيروفي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على المستهلكين النهائيين والأمن الغذائي.

وللحالة في أوكرانيا أيضاً أثر اجتماعي واقتصادي بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما سيكون له أثر متزايد الحدة على البلدان النامية، ولا سيما على الفقراء الذين ينفقون معظم دخلهم على الغذاء. وهذا بدوره ينطوي على خطر نشوب نزاع عالمي متزايد بسبب الاضطرابات الاجتماعية الواسعة النطاق.

ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، تتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين. وتقع على عاتق الدول الأعضاء فيه مسؤولية الوفاء بتلك الولاية. ولهذا السبب أعربت حكومة بيرو عن تأييدها للبيان الرئاسي الصادر في ٦ أيار/مايو عن مجلس الأمن بشأن صون السلم والأمن في أوكرانيا (S/PRST/2022/3). لقد أشار البيان إلى الالتزام الواقع على جميع الدول الأعضاء بتسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية، وأعرب عن دعمه الثابت للجهود التي يبذلها الأمين العام في البحث عن حل سلمي.

لقد علّمت جائحة كوفيد-١٩ البشرية ألا أحد في مأمن حتى يصبح الجميع في مأمن. والسلام والاستقرار ليسا مكفولين لأي بلد حتى نعيش جميعاً في سلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة بابتيستا غراده زكرياس (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

وكما أشار زملاء آخرون من قبل، فإن تغير المناخ وعدم المساواة والنزاعات هي أكبر مسببات الجوع. ما برح انعدام الأمن الغذائي في تصاعد قبل الجائحة، لكن العدوان الروسي على أوكرانيا أدى إلى تفاقم الوضع وزعزعة استقرار منطقة ذات أهمية حاسمة للإمدادات العالمية من السلع الزراعية. وقد ألحق ذلك العدوان أضراراً جسيمة بالبنى التحتية للتخزين ومرافق التصنيع الزراعي، ومنع المزارعين من رعاية حقولهم، وأعاق تصدير السلع التي تم حصادها بالفعل في أعقاب الحصار المفروض على الموانئ الأوكرانية. يجب أن نوضح أن تلك الاضطرابات ناجمة عن الحرب لا عن الجزاءات.

إن ارتفاع الأسعار الذي تواجهه أسواق الأغذية العالمية يعرض أضعف الفئات للخطر بوجه خاص، أي في البلدان النامية. وتهدد تلك الآثار الناس في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والساحل والقرن الأفريقي بشكل خاص. يجب أن نقدم المساعدة الفورية للمحتاجين، مع دعم البلدان الشريكة في انتقالها إلى نظم الأغذية الزراعية المستدامة. وينبغي أن نعطي الأولوية لإبقاء تجارة الأغذية والأسمدة مفتوحة، واستكشاف مصادر بديلة للإمدادات الغذائية، ودعم الإنتاج الزراعي بتكاليف مقبولة، وتعزيز الحصول على الائتمان القصير الأجل والوصول إلى الأسواق. بالأمس، في الدعوة إلى العمل التي وجهتها الأمم المتحدة بشأن الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، أقر الأمين العام بأهمية الانخراط في حوار مستمر في هذا الصدد، ونرحب بهذه المناقشات.

وفي الوقت نفسه، بذلت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني جهودا مكثفة لتعزيز القدرة على الصمود بين المجتمعات الضعيفة، وتعزيز الإنتاج المحلي في البلدان المعرضة لخطر انعدام

الأمن الغذائي. ونشيد بتلك المبادرات ونؤيدها. ويمكن للقطاع الخاص أيضا أن يؤدي دورا في هذا الصدد، حيث يساعد صغار المزارعين على زيادة إنتاجيتهم وتحسين سلاسل القيمة المستدامة.

إن الغذاء حق من حقوق الإنسان. وهو مستمد مباشرة من الحق في مستوى معيشي لائق، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يجب إدراج السياسات المتصلة بالأغذية في نهج قائم على حقوق الإنسان. ويقع على عاتق الدول التزام أساسي باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من أثر الجوع وحدته في حالات النزاع، وهي مطالبة بالامتناع عن أي نوع من أنواع التمييز في الحصول على الغذاء، على أي أساس. ونشجع مجلس الأمن على التعاون الوثيق بشأن حماية حقوق الإنسان في هذا النزاع مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء.

إننا جميعا نعلم أنه لا يمكننا معالجة هذه الأزمة بفعالية إلا إذا عملنا معا. ولهذا السبب نؤيد مشروع قرار الجمعية العامة الذي روج له لبنان بشأن حالة الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، الذي سيعتمد في ٢٣ أيار/مايو. ولهذا السبب أيضا نرحب بعمل فريق الأمم المتحدة العالمي للاستجابة للأزمات ونتطلع إلى ما سيتخذه من خطوات تالية وفقا للمبادرات الأخرى ذات الصلة مثل التحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي التابع لمجموعة الدول السبع. وسيكون للفريق دور حاسم – ليس فقط لمعالجة اضطرابات الإمدادات الغذائية وارتفاع أسعار الطاقة، ولكن أيضا لضمان ألا تقوض التدابير التي يجري اتخاذها الآن الاستقرار على المدى الطويل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شزيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديرنا لجميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم القيمة والمحفزة للتفكير.

تؤيد بولندا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ بقول إن بولندا تفخر كثيرا بالتذكير بأنه قبل أربع سنوات بالضبط تقريبا، أثناء رئاسة بولندا لمجلس الأمن، صوت المجلس بالإجماع على اعتماد القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي أشير إليه كثيرا اليوم، بشأن انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع. يدعو القرار جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني و"يدين بشدة استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال" (القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الفقرة ٥).

كما يدين بشدة

> "المنع غير القانوني من إيصال المساعدات الإنسانية وحرمان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك تعمد عرقلة إمدادات الإغاثة ووصولها في إطار تنفيذ تدابير التصدي في حالات النزاع المسلح لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع" (المرجع نفسه، الفقرة ٦).

وللأسف، يتعين إضافة هذا النداء تحديدا إلى قائمة طويلة من الأنظمة التي خرقها عضو في مجلس الأمن نفسه – روسيا – من خلال عدوانها على أوكرانيا.

لقد أثير موضوع الأمن الغذائي في منتديات متعددة في الأسابيع الأخيرة. وأود أن أشاطر ثلاثة سبل تعمل بها بولندا على مواجهة هذه الأزمة.

أولا، كانت تداعيات العدوان الروسي على أوكرانيا على انعدام الأمن الغذائي على الصعيد الدولي أحد المواضيع الرئيسية للمؤتمر الإقليمي لأوروبا التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الذي عقد في بولندا هذا الأسبوع.

واعتمدت الدورة الثالثة والثلاثون لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المعنية بأوروبا قرارا – بالإجماع تقريبا – يدين العدوان الروسي على أوكرانيا. دعا هذا القرار روسيا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية من أجل السماح باستئناف الإنتاج الزراعي بشكل كامل. كما طلب إلى منظمة الأغذية والزراعة إعداد خطط للتعافي وتنفيذها لضمان تحقيق الأمن الغذائي في البلدان الأكثر تضررا من النزاع. وفي القرار الذي

اعتمد، أعرب المؤتمر عن تضامنه ودعمه لأوكرانيا، فضلا عن تقديره للبلدان التي تدعم كييف وتقبل اللاجئين. كما شدد على قلقه الشديد إزاء تهديد السلطات الروسية بالحد من الإمدادات الغذائية للبلدان الداعمة لأوكرانيا.

ثانيا، تعمل بولندا، بالتعاون الوثيق مع أوكرانيا، على تيسير تصدير الحبوب والمنتجات الغذائية الأوكرانية عن طريق بنيتنا التحتية في مجال النقل، بما في ذلك السكك الحديدية والموانئ البحرية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، اجتمع وزيرا الزراعة في بولندا وأوكرانيا هذا الأسبوع في وارسو، إلى جانب نظيرهما من الولايات المتحدة، للتوقيع على اتفاق بشأن نقل الحبوب الأوكرانية عبر بولندا.

وتشير التقديرات إلى أنه باستخدام البنية التحتية البولندية في مجال النقل، يمكن لأوكرانيا تصدير ما يصل إلى ٢ مليون طن من الحبوب شهريا، في حين أن المطلوب هو توفير ٥ ملايين طن لتجنب وقوع أزمة حادة. ولذلك، لا نزال مستعدين لزيادة التعاون وسندعم الجانب الأوكراني دعما شاملا في هذه الحالة الصعبة.

ثالثا، ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الفوري لأوكرانيا في جهودها الرامية إلى توسيع قدراتها التخزينية واللوجستية للمنتجات الزراعية والغذائية التي تضررت من العدوان الروسي. وفي غضون ذلك، نحن مقتنعون بأن الترتيب لتوفير قدرات تخزين إضافية في البلدان المجاورة لأوكرانيا يمكن أن يوفر حلا مؤقتا لتلك المشكلة.

وبولندا مستعدة لمواصلة تعاونها مع المجتمع الدولي في الكفاح العالمي ضد أزمة الغذاء من خلال المساعدة الإنمائية البولندية. ونحن مقتنعون بأنه من الضروري حماية البلدان الأكثر تعرضا للتهديد بالمجاعة، أي في أفريقيا والشرق الأوسط والجوار الأوروبي. ولهذا السبب ساهمت بولندا ماليا في مبادرات برنامج الأغذية العالمي في كينيا وسورية في عام ٢٠٢٠، وفي الإجراءات التي اتخذها برنامج الأغذية العالمي في أفغانستان وطاجيكستان واليمن في عام ٢٠٢١.

إن بولندا ليست منتجا هاما للأغذية فحسب، ولكن يمكنها أيضا تخزين وتصنيع كميات كبيرة من الأغذية والمنتجات الغذائية. ونحن على استعداد للتعاون وتبادل خبراتنا، وتقديم عرض للمساعدة في تصنيع الأغذية وحفظها وتخزينها. ويكتسي تطوير هذه القدرات وإدارتها بحكمة في جميع أنحاء العالم أهمية بالغة من أجل تجنب هدر الطعام، وهو عامل آخر يسهم في الجوع ونقص الأغذية.

وتساهم بولندا أيضا في المشاريع الإنمائية الثنائية التي تزيد من قدرة الشركاء المحليين على إنتاج الأغذية. ففي كينيا، ندعم مشروعا يهدف إلى إنشاء نظام ري كفؤ لا يتأثر بأحوال الطقس. وعلاوة على ذلك، انضمت بولندا في عام ٢٠٢١ إلى التحالف المعني بالوجبات المدرسية إدراكا منها أن برامج الوجبات الغذائية المدرسية تساعد على مكافحة الجوع الذي يعانيه الأطفال والفقر وأشكال متعددة من سوء التغذية.

إن أزمة الأمن الغذائي الحالية ليست نتيجة للعقوبات المفروضة على روسيا. إنها من تداعيات العدوان الروسي المستمر الذي يهدف منذ اليوم الأول إلى تعطيل إنتاج المنتجات الزراعية وتصديرها من أوكرانيا. وربما كانت روسيا تأمل في أن تؤدي العواقب السلبية التي تشعر بها بلدان كثيرة إلى منع المجتمع الدولي من تقديم الدعم لأوكرانيا. وكانت النتيجة التي حققتها عكس ذلك تماما، فقد أثبت المجتمع الدولي مرة أخرى أن روسيا مخطئة.

وبصفة عامة، تعارض بولندا فرض جزاءات على إنتاج الأغذية، حيث إننا في الماضي كنا مستهدفين فعلا بالجزاءات الروسية في ذلك المجال. ففي مناسبات عديدة، استخدمت روسيا أدوات من هذا القبيل كأسلحة في النزاعات السياسية، وفرضت تعريفات جمركية باهظة على المنتجات الغذائية البولندية أو ببساطة حظرت تداولها في أسواقها. وهذه الأساليب غير مقبولة في أوقات السلم، فما بالكم باستخدامها من قبل بلد يشن حربا دامية ضد جاره.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على موافاتنا بآخر المستجدات في وقت سابق اليوم.

إننا نجتمع لسبب واضح، وهو أن الغزو الذي شنته روسيا على أوكرانيا يهدد الأمن الغذائي على الصعيد العالمي ويفاقم الأثر المدمر لجائحة مرض فيروس كورونا والنزاع وتغير المناخ. لقد كان له تأثير كبير على النظم الغذائية الهشة، مما زاد من حالة الاضطراب في إنتاج الأغذية وصادراتها على الصعيد العالمي، فأدى إلى تضخم أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية المرتفعة أصلا.

ولا بد من القول إن الأرقام مثيرة للقلق. فقد كان ثلاثة وأربعون مليون شخص على شفا المجاعة قبل غزو أوكرانيا. والآن يقدر برنامج الأغذية العالمي أن ما بين ٣٣ و ٤٧ مليون شخص آخر سيقعون في حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد كنتيجة مباشرة للغزو. وهذا يدل على الأثر السببي للنزاع على أزمات الجوع، بما في ذلك في أفغانستان وميانمار واليمن، من بين أمثلة أخرى.

وأود أيضا أن أدين مرة أخرى المعلومات المضللة التي سمعناها اليوم وفي الأسابيع الأخيرة، أي الإدعاء المخادع بأن أزمة الأمن الغذائي التي نناقشها سببها الجزاءات الغربية. هذا أمر غير صحيح. لقد نشبت أزمة الأمن الغذائي لأن أسعار الغذاء العالمية زادت ووصلت الآن إلى مستويات قياسية – مستويات قياسية نتيجة للحرب التي شنتها روسيا في أوكرانيا؛ مستويات قياسية لأن أوكرانيا مشغولة بالدفاع عن نفسها ضد غزو روسيا غير المبرر وغير المنصف وغير القانوني بدلا من شحن الحبوب؛ مستويات قياسية لأن أكثر من ٧ ملايين أوكراني شردوا بسبب الحرب وتضررت الأراضي الزراعية والبنية التحتية المدنية، مما أدى إلى تعطيل كبير لموسم الزراعة والوصول إلى الأسواق.

فلنتكلم بوضوح. تتمثل إحدى السبل لتحسين الأمن الغذائي بسرعة في أن تنهي روسيا على الفور حربها في أوكرانيا. وثمة استجابة مفيدة أخرى لتزايد انعدام الأمن الغذائي تتمثل في التركيز على الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك من خلال منظمات مثل برنامج الأغذية العالمي. ويمكن تجنب المجاعة من خلال اتخاذ إجراءات مبكرة، ولكن ذلك يتطلب وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق واستجابة عاجلة ذات موارد كافية.

وتدعو أستراليا جميع الجهات الفاعلة إلى السماح للوكالات الإنسانية بالوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وينبغي للتجارة الدولية أيضا أن تدعم الأمن الغذائي. وتتمثل الاستجابة العالمية القصيرة الأجل الأكثر أهمية للحد من الزيادات في أسعار الأغذية في الحفاظ على تجارة زراعية منفتحة وشفافة ويمكن التنبؤ بها. أظهرت التجربة والأدلة بوضوح أن وسائل الحماية المحلية مثل الحواجز التجارية والإعانات تجعل الاقتصادات أضعف وأكثر تكلفة على المدى الطويل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن حجم القيود الحالية المفروضة على تجارة المواد الغذائية والأسمدة تجاوز تلك التي فرضت خلال أزمة الغذاء الكبرى الأخيرة لعام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨، وفقًا للبنك الدولي. وستؤدي هذه القيود إلى تقليل كمية المنتجات المتاحة للتجارة العالمية، ورفع الأسعار والتسبب في مشاكل في سلاسل الإمداد حيث تتنافس البلدان على الإمدادات البديلة.

وتحض أستراليا جميع البلدان على الحفاظ على التجارة الزراعية منفتحة، وتحسين فرص الحصول على الغذاء، والحد من الحواجز أمام الاستيراد، وخفض الضوابط المفروضة على التصدير.

ويجب أن تكون أولويتنا القصوى ضمان أن يشق الغذاء طريقه ليصل إلى أضعف الفئات. وستظل أستراليا دائما من الجهات الموردة المنفتحة الموثوقة للمنتجات الغذائية إلى العالم. ولكن التحسن الأكبر والأكثر إلحاحا، ودعونا جميعا نقولها مرة أخرى، سيتحقق من الانسحاب الفوري للقوات الروسية من الأراضي الأوكرانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد آدم (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمؤسسة والرئيسة التنفيذية لشركة غرو إنتليجنس على إحاطاتهم والأفكار الثاقبة القيمة التي قدموها.

ليس هناك ما هو أكثر أهمية لوجودنا البشري من الغذاء والماء والهواء النقي. ومع ذلك، فإن الأزمات المتعددة، من النزاع إلى تغير المناخ، تهدد الأسماك والغابات والحقول التي اعتمدنا عليها لإعالتنا جيلا بعد جيل. ونرحب بهذه الفرصة لنتشاطر أفكارنا بشأن الأمن الغذائي والنزاع وصون السلم والأمن الدوليين.

نحن نعيش في أوقات بالغة الصعوبة. حيث لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تشكل تهديدا. وتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن تغير المناخ مثيرة للقلق. وحالة محيطنا متردية. والحرائق مستعرة. والتصحر يشتد. ويواجه المزارعون موجات جفاف غير مسبوقة. وقد أدت هذه الظروف بالفعل إلى زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية، وأدت حالات النزاع إلى تفاقم تلك الحالة المقلقة بالفعل.

وتطلب التغلب على جائحة كوفيد-١٩ من ملديف بذل نفقات حكومية غير مسبوقة لتأمين اللقاحات والإمدادات وتقديم الدعم للعمال والأسر والأعمال التجارية. عندما بدأنا عام ٢٠٢٢، كان لدينا شعور بالتفاؤل بأن الأسوأ فيما يتعلق بالجائحة قد ولى ويمكننا أن نبدأ العمل على تحقيق الاستقرار في ظل هذا الوضع الطبيعي الجديد. وبدلا من ذلك، استهل هذا العام بالتحديات الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء.

وهذه مشكلة حادة بشكل خاص بالنسبة لملديف وغيرها من الجزر الصغيرة التي تعتمد على استيراد الأغذية الأساسية وزيوت الطهي وغيرها من السلع الزراعية. ويتعين على حكومة بلدنا، التي تواجه بالفعل تحديات تمويلية مرتبطة بالنفقات اللازمة للتغلب على جائحة كوفيد-١٩، أن تنظر الآن في تقديم الدعم للتخفيف من صدمات أسعار الغذاء وتحقيق استقرارها، الأمر الذي من شأنه زيادة الطلب على الحيز المالي الذي يعاني بالفعل من نقص حاد.

وليس هناك الكثير مما يمكن لملديف أن تفعله بمفردها لمعالجة الحالة مباشرة. وفي أحسن الأحوال، يمكننا زيادة مخزوناتنا من المواد الغذائية، ولكن هذا ليس بديلا عن التدفق الحر للأغذية والسلع من خلال سلاسل الإمداد العالمية، التي أصبحنا نعتمد عليها لإطعام شعبنا وإعالته. وستكون التغييرات التي تطرأ على المنظومة في هذه المرحلة غير حصيفة بالنظر إلى الاستثمارات الكبيرة اللازمة لإعادة هيكلة سلاسل الإمداد وضمان وجود البنية التحتية المطلوبة للتخزين والنقل.

ويجب علينا أيضا التعلم من الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩. وذلك يعني أنه يجب علينا أن نتفادى الحالات في أوقات الشح التي ننغلق فيها على أنفسنا بينما تتطلب اللحظة مزيدًا من التضامن والتعاون والدعم على الصعيد العالمي. يجب أن نتجنب التجارة وغيرها من التدابير التي تعطل تدفق الأغذية التي لا تكتسي أهمية حيوية لملديف فحسب، بل ولجميع البلدان في جميع أنحاء العالم.

إن النزاع ليس بالأمر الجديد. هناك أجزاء كثيرة من العالم تعاني من حالات نزاع، ويجب بذل كل جهد ممكن لوضع حد لها من خلال حلول دبلوماسية مستدامة. إن سلاسل الإمداد مترابطة اليوم بحيث يمكن أن تترتب على أي نزاع في أي مكان في العالم عواقب بعيدة المدى.

لكن ليس النزاع وحده هو الذي يقوض أمننا الغذائي. إن النزاع يفاقم الحالة، ولكن تغير المناخ، وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، والتدهور البيئي مخاطر أساسية تهدد أمننا الغذائي بل ووجودنا ذاته. يجب أن نكفل عملنا على معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي والنزاع والتحديات المرتبطة به، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان السلم والأمن الدوليين الدائمين.

ولا يمكن استغلال الغذاء كسلاح للدبلوماسية القسرية. ولكي نكفل السلم والأمن الدوليين، يجب أن نعمل مع جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية وغيرهما، لا للتصدي للأمن الغذائي فحسب بل وللمخاطر الأوسع نطاقا التي تهدد المنظومة وتقوض سلامة كوكبنا وأمننا الغذائي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النيجر.

السيد عثمان (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): تهنئ النيجر وفد بلدكم، السيد الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا

أن أشكر مقدمي الإحاطات البارزين، الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد ديفيد بيزلي، والسيد شو دونيو، والسيدة منكير على إحاطاتهم المستنيرة. إن مشاركة عدد كبير من الوزراء في مناقشتنا اليوم تظهر، كما لو كان ذلك ضروريا، أهمية إجراء مناقشة بشأن أثر النزاعات على الأمن الغذائي.

بينما بدأ العالم من فوره في رؤية الضوء في نهاية النفق فيما يتعلق بمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا، نشهد في الوقت نفسه للأسف عددًا متزايدًا من النزاعات والعنف في مناطق مختلفة من العالم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مأساوية، لا سيما بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية للشعوب التي تقع ضحية تلك النزاعات.

وليس من قبيل المصادفة أن ينشر برنامج الأغذية العالمي دراسة تبين أن ٦٠ في المائة من الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يعيشون في مناطق تشهد نزاعات عنيفة وانعداما للأمن، كما هو الحال في اليمن وفي سورية وفي القرن الأفريقي وفي حوض بحيرة تشاد وفي منطقتي، منطقة الساحل.

وفي جميع حالات النزاع تلك، تعطلت سلاسل الإمداد وكذلك المعاملات التجارية بين المجتمعات المحلية، حيث اضطر الناس إلى الفرار من ديارهم والتخلي عن سبل عيشهم. والواقع أن العنف في منطقة الساحل، حيث تمثل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي، أدى إلى تشريد الملايين. فقد اضطروا إلى التخلي عن محاصيلهم وماشيتهم والتماس اللجوء في مجتمعات أخرى أو حتى في مخيمات اللاجئين.

ومع عدم وجود محاصيل لحصادها، وعدم وجود حيوانات لتربيتها، وتحول الأسواق الريفية إلى مناطق محظورة، وجد النازحون أنفسهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. ومما يؤسف له أن الوصول إلى السكان المحاصرين في المناطق النائية أو الخاضعين لسيطرة الجماعات المتطرفة العنيفة في كثير من الحالات أمر صعب ومحفوف بالمخاطر بالنسبة للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، الذين تستهدفهم الجماعات الإرهابية أو يتم أخذهم كرهائن للحصول على فدية.

والآثار الضارة لتغير المناخ هي عامل آخر يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. والواقع أنه حتى قبل ظهور انعدام الأمن وازدياد أنشطة الجماعات الإرهابية المسلحة، كانت مناطق مثل منطقة الساحل قد ضعفت بالفعل بسبب الظواهر المناخية الشديدة مثل الجفاف والفيضانات وتدهور التربة. ومع ندرة الموارد الطبيعية الناجمة عن ذلك، أدت الصعوبات في الوصول إلى هذه الموارد إلى نزاعات بين المجتمعات الزراعية ومجتمعات الرعاة التي كانت تعيش في السابق في وئام. ولهذا السبب، استرعت النيجر الانتباه باستمرار، خلال ولايتها الأخيرة في المجلس، إلى الصلة بين الأثر السلبي لتغير المناخ وانعدام الأمن والأمن الغذائي.

وإذا كان لا يزال هناك متشككون في الصلة بين الأمن الغذائي والنزاع، فإن الأزمة الحالية في أوكرانيا تعمل على إثبات أنهم على خطأ. من الواضح الآن أن أي نزاع في أي جزء من العالم يمكن أن يؤثر على الإمداد بالأغذية وإمكانية الوصول إليها والمدخلات الزراعية مثل الأسمدة، بسبب تعطل سلاسل الإمداد المرتبطة بمنطقة النزاع تلك. ويدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى بذل كل جهد ممكن لإنهاء الأعمال القتالية في أوكرانيا بغية تهيئة بيئة مواتية للتدفق الحر للسلع من وإلى تلك المنطقة، بغية التخفيف من النقص الحالي في الأغذية والتخفيف من حدته في نهاية المطاف.

وفي الختام، بينما يلزم اتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء النزاعات وكسر حلقة انعدام الأمن الغذائي والمجاعة التي تنتج في المناطق المتضررة، تعتقد النيجر أنه في البلدان التي تواجه آفة الإرهاب والتطرف العنيف إلى جانب تغير المناخ، فإن الحلول المستدامة المدعومة بتمويل كبير هي وحدها التي يمكن أن تكسر هذه الحلقة المفرغة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن تنفيذ المشاريع والبرامج الرامية إلى التخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ وتدهور الأراضي على الزراعة والرعي سيساعد بلا شك على تعزيز إنتاج الأغذية. ومما لا شك فيه أن بناء البنية التحتية الأساسية لتوفير الخدمات الأساسية والحوكمة الرشيدة سيساعد على بناء السلام والقدرة على الصمود للسكان في مناطق النزاع هذه، ولا سيما منطقة الساحل.

وكما قال العديد من المتكلمين صباح اليوم، توجد أراض صالحة للزراعة ولدى العالم ما يكفي من الأموال لتمويل الزراعة، وخاصة بمساعدة العلم والتكنولوجيا. وبالتالي فإن رفض إطعام الناس يعني اختيار تأجيج النزاع. ولدينا القدرة التقنية والمالية على تغيير مجرى التاريخ. لنفعل ذلك الآن. دعونا نفعل ذلك بينما لا يزال هناك وقت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة.

بالنسبة لإندونيسيا، فإن الأمن الغذائي، والأمن القومي وجهان لعملة واحدة. ومن تجاربنا السابقة، أدى الارتفاع الذي لا يمكن السيطرة عليه في أسعار الأغذية الأساسية والقيود في جانب العرض إلى قدر كبير من عدم الاستقرار السياسي. ولذلك فإننا نشاطر الأمين العام رأيه القائل إننا إذا لم نطعم الناس، فإننا نغذي النزاع.

واليوم، يسهم مزيج من النزاع ومرض فيروس كورونا وتغير المناخ في انعدام الأمن الغذائي فضلا عن الأزمات الإنسانية في أجزاء كثيرة من العالم. وتؤدي الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم هذه الحالة، حيث أنها وروسيا منتجان مهمان للأغذية والسلع الأساسية والمدخلات الزراعية. ونكرر دعوتنا إلى وقف الحرب.

تتطلب معالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي اتخاذ إجراءات قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد سواء. على المدى القصير، وبشكل مباشر، نحتاج إلى زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاع. ومن المهم أيضا تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الذين تعطلت إمداداتهم من السلع الغذائية، إما بسبب النزاعات أو بسبب ظواهر طبيعية مثل الجفاف أو الفيضانات.

إن الحيز المالي المحدود للبلدان النامية نتيجة لعامين من الجائحة يتطلب منا زيادة الدعم المقدم للمساعدة الإنسانية والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وتتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية على المدى القصير في جلب المخزونات المتاحة من السلع الأساسية الغذائية والمدخلات الزراعية من أوكرانيا وروسيا إلى السوق. وفي حين أن المنتجات الزراعية لا تخضع للعقوبات، فإن هذا الفهم يجب أن ينسق تنسيقا جيدا مع النظام المصرفي الدولي حتى لا يتأخر تسليم المنتجات بسبب مشاكل الدفع. ونرحب أيضا بجهود الأمين العام للعمل على إنشاء ممر زراعي في أوكرانيا وروسيا.

وعلى المديين المتوسط والطويل، يجب أن تكون هناك استراتيجية عالمية تدعم الزراعة والإنتاج والتجارة والحوكمة وتسمح للبلدان بتحقيق المرونة في السلع الغذائية الأساسية. ولهذا الغرض، يجب أن نستثمر في الزراعة المبتكرة والمستدامة، والمحاصيل المتحملة لتغير المناخ، وسلسلة الإمداد المتسمة بالمرونة التي يمكنها التكيف بسرعة مع الاضطرابات.

ويجب أيضا إعطاء الأمن الغذائي مكانة خاصة في اتفاقات التجارة الدولية. ولطالما كانت إندونيسيا مدافعا قويا عن الأمن الغذائي والمنتجات الزراعية الخاصة التي تمنحها منظمة التجارة العالمية معاملة خاصة.

ويجب أيضا منح البلدان النامية القدرة بموجب قواعد التجارة الدولية على دعم المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة، الذين ينتجون سلعا أساسية ذات صلة بالأمن الغذائي. وهذا أمر مهم ليس فقط للأمن الغذائي وسبل عيش المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة، ولكن أيضا للتنمية الريفية في المناطق. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون القوي والتآزر مع القطاع الخاص أمران حاسمان. فهو شريك رئيسي في كفالة زيادة فرص الحصول على الغذاء للجمهور.

وفيما يتعلق بسياسة إندونيسيا في تصدير زيت النخيل، التي ذكرت في الإحاطة صباح اليوم، نؤكد أن هذا كان تدبيرا مؤقتا طارئا. لقد كانت استجابة مؤقتة لارتفاع الأسعار وندرة زيت الطهي في سوقنا المحلية. وكانت سياسة مؤقتة تهدف إلى حماية الأمن الغذائي لحوالي ٢٧٠ مليون شخص في إندونيسيا. وقد أعلن أن هذه الاستجابة المؤقتة سترفع في ٢٣ أيار/مايو، أي في الأسبوع المقبل.

وأخيرا، لكل فرد الحق في الحصول على طعام مأمون ومغذي وفي التحرر من الجوع. ولهذا السبب، لا يمكننا تحمل الانقسام، ولا يمكننا تحمل طريقة "القبول بالأمر كما هو أو رفضه" عند معالجة قضية حياة أو موت مثل الأمن الغذائي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة وأشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الممتازة.

تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

وأشير إلى البيان الذي أدلى به وزير الخارجية بيربوك في الاجتماع الوزاري المعني بالأمن الغذائي العالمي أمس: إن روسيا، بإغلاقها الموانئ الأوكرانية، وتدميرها للصوامع والشوارع والسكك الحديدية، وخاصة حقول المزارعين، شنت حربا على الحبوب، مما أدى إلى تأجيج أزمة غذائية عالمية.

إن أزمة الغذاء العالمية المتفاقمة هذه ليست كما تريد روسيا منا أن نصدق، أي نتيجة للعقوبات التي تستهدف أولئك المسؤولين عن الحرب العدوانية الروسية. تقع المسؤولية، في الواقع، على عاتق روسيا، التي دمرت أعمالها العسكرية جزءًا من الزراعة الأوكرانية والتي تعمدت حكومتها منع تصدير الحبوب التي تشتد الحاجة إليها في أجزاء أخرى من العالم. وبالتعاون مع شركائها، ستدعم ألمانيا أوكرانيا في استكشاف طرق بديلة لتصدير حبوبها إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

إن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا تؤدي إلى تفاقم الحالة المتردية بالفعل، كما نعلم جميعا. وحتى قبل أن تبدأ روسيا حربها ضد أوكرانيا في ٢٤ شباط/فبراير، كان من المتوقع أن يكون عام ٢٠٢٢ هو العام الأكثر انعدامًا للأمن الغذائي على الإطلاق. والضحايا الأوائل، كما هو الحال دائما، هم أضعف الأشخاص – النساء والأطفال والمسنون، ولا سيما في أقل البلدان نموا، ولا سيما في بلدان الجنوب. يحظى هؤلاء الأشخاص بتضامننا ودعمنا الكاملين.

ويعترف القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بوضوح بالروابط بين الجوع والنزاع. وبوصفهما عضوين في مجلس الأمن في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وضعت ألمانيا والجمهورية الدومينيكية باستمرار هذا الموضوع على رأس جدول أعمال المجلس ودعتا إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسما. وفي رأينا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم وسائل قراره ٢٤١٧ (٢٠١٨) بشكل أكثر تواترا. بناء على القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) يجب أن نصبح أفضل أداءً في منع نشوب النزاعات، من ناحية، وفي التصدي لحالات الجوع وانعدام الأمن الغذائي العالمي المثيرة للقلق من ناحية أخرى. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نزيد المساعدة الإنسانية المقدمة إلى برنامج الأغذية العالمي وغيره من المنظمات الإنسانية، وخاصة بتمويل مرن، تمشيا مع التزامات "الصفقة الكبرى". وقد أعلنت ألمانيا بالفعل عن تمويل إضافي كبير لهذا العام في المنطقة لدعم منطقة الساحل والقرن الأفريقي وأفغانستان وسورية. ويجب علينا في الوقت نفسه أن نساعد أيضا على زيادة قدرة البلدان الضعيفة على الصمود الطويل الأجل. ويجب أن نسعى جاهدين إلى اتباع نهج منسق ثلاثي الروابط بين الركائز الثلاث للسلام والأمن والمساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي.

ثانيا، يجب أن نعزز قدرة السكان والنظم الغذائية على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن المناخ في المناطق المتضررة من النزاعات، بما في ذلك من خلال العمل المبكر والاستباقي. وهذه أيضا أولوية رئيسية خلال رئاستنا لمجموعة السبعة، كما يؤكد بيان وزراء خارجية المجموعة الصادر في ١٣ أيار/مايو.

ثالثا، يتعين علينا جميعا أن نزيد من التزامنا بالمساعدة على مواجهة التداعيات العالمية المدمرة للحرب في أوكرانيا. إجمالا، تتوقع خطة الميزانية الألمانية توفير أكثر من ٤ بلايين يورو للأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي في عام ٢٠٢٢. إن تحالفنا العالمي للأمن الغذائي، الذي أُطلق في اجتماع وزراء التنمية في مجموعة السبعة هذا الأسبوع، مفتوح لمشاركة المزيد من الجهات الفاعلة. إنه يعكس الحاجة إلى مضاعفة الجهود من أجل نظم غذائية مرنة ومستدامة ومتنوعة في الأجلين المتوسط والطويل.

الجوع هو من صنع الإنسان. ولذلك لدينا خيار منعه. نحن مقتنعون بأنه بوسعنا معا أن نحقق هذا الهدف. ولذلك يجب أن نفعل ما هو أفضل وأن نتخذ خطوات ملموسة للتصدي بشكل جماعي للأسباب الجذرية للنزاع والجوع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل موريشيوس.

السيد نايك (موريشيوس) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم بشأن النزاع والأمن الغذائي – وهي مسألة ذات أهمية قصوى للكثيرين منا.

موريشيوس دولة جزرية صغيرة نامية، ودولة متعددة الثقافات، ولديها إيمان قوي بالتعايش السلمي بين جميع المجتمعات والبلدان. بيد أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد الأغذية والسلع الأساسية من أجل بقاء شعبها. لقد كانت النجاة من الجائحة خلال العامين الماضيين تحديا في حد ذاته، وقد شهدنا خلالها سباقا للحصول على معدات الحماية واللقاحات. ومع النزاعات الطويلة الأمد، وخاصة في المناطق المنتجة الرئيسية للسلع الأساسية، فإننا نخاطر برؤية حالات مماثلة. إننا نشهد بالفعل ارتفاعا في الأسعار، مما يتسبب في اضطرابات اجتماعية في بعض البلدان. وإذا لم يتواجد الغذاء فلا يمكن أن يسود السلام، ولن يكون هناك مستقبل لأي واحد منا.

انعدام الأمن الغذائي يؤثر على حياة الملايين، ولا وجود له بمعزل وينبغي ألا يقع تحت تأثير الجغرافيا السياسية العالمية. إن شبح المجاعة الناجم عن الجفاف الذي يتسبب فيه المناخ قد عاد إلى الظهور في بعض أجزاء من العالم وزاد من عدد الأشخاص الذين يعيشون دون ما يكفي من الطعام. إن الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل موريشيوس، والتي تعاني من مواطن ضعف متأصلة بسبب تشتتها الجغرافي وبُعدها عن الأسواق الرئيسية، تجد نفسها في وضع أكثر صعوبة. إذ أن تغير المناخ يهدد بالفعل أمننا الغذائي من خلال الحد من استخدام المحاصيل وتعطيل النظم والهياكل الأساسية التي يستخدمها شعبنا للحصول على الغذاء. إننا نكافح مع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وأعباء الديون، التي كانت تؤثر أصلا على الاقتصادات الهشة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولن يكون لفرض قيود سوى تأثير مضاعف يُفاقم تضخم أسعار الغذاء. فهذا ليس الوقت المناسب لفرض سياسات تجارية حمائية.

ينبغي لنا أن نعالج على وجه السرعة أسباب النزاعات وأن نجد سبلا مبتكرة لحلها سلميا من خلال الدبلوماسية والوساطة، مع احترام السلامة الإقليمية والسيادة لجميع الأطراف المعنية. وإلا فسوف نسمح للحالة السيئة بأن تزداد سوءا، وسنواجه بالتالي أزمة أكبر بكثير وأكثر خطورة. في هذا العصر الجديد، حيث ترد أخبار السياحة الفضائية في عناوين الصحف، ينبغي ألا يواجه الفقراء والضعفاء عبء القلق الناجم عن نقص الغذاء. إن انعدام الأمن الغذائي يديم الفقر، وينبغي ألا ندع فيروس اللامبالاة يصيبنا. يجب أن ندعم ونعزز ونحترم القانون الدولي، الذي هو حجر الأساس لقيمنا العالمية، وذلك من أجل تحقيق التحرر من الخوف أو العوز. كما لن نتمكن من ضمان وتحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة المتمثلة في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي إلا من خلال مزيد من التعاون العالمي وعالم يسوده السلام وخال من النزاعات.

إننا جميعا نعلم أن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية. ولا يوجد كيان أكثر تمثيلا من الأمم المتحدة. ولذلك دعونا نتكاتف ونضاعف جهودنا للقضاء على جميع النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد توغويندیري (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن صون السلم والأمن الدوليين، مع التركيز على النزاع والأمن الغذائي. إن النزاع والأمن الغذائي هما عاملان رئيسيان يؤثران على صون السلم والأمن الدوليين.

ويواجه المجتمع الدولي اليوم عددا كبيرا من مسببات الهشاشة. من أهم هذه المسببات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وتغير المناخ، والنزاعات العالمية المستمرة، بما في ذلك النزاع الذي لم يتم حله بين روسيا وأوكرانيا، والتدابير الاقتصادية القسرية، مثل الجزاءات. ونتيجة لذلك تقترن التجربة المعيشية للعديد من مواطني

العالم، ولا سيما في العالم النامي، بانعدام للأمن الغذائي يصل إلى مستوى الأزمات، ويصاحبه ارتفاع في معدلات البطالة، وفقدان الدخل، وزيادة الفقر. ويأتي ذلك على خلفية اتساع نطاق عدم المساواة بين الجنسين وأزمة مناخ، وهو ما لا يؤدي إلا لاستفحال مواطن ضعف النظم الغذائية المحلية والعالمية.

إن لهذه الأمور عواقب وخيمة على مسببات الهشاشة، التي لا تشكل تحديات أمنية خطيرة للعالم بأسره فحسب، بل تفاقم أيضا عدم المساواة وتقوض المكاسب العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد أدت النزاعات إلى زيادة التضخم في أنحاء عديدة من العالم، مما زاد من مواطن ضعف أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، وهم الأطفال والمسنون والنساء والفتيات والمعوقون. إن أسعار المواد الغذائية اليوم آخذة في الارتفاع، لا سيما في البلدان النامية، ويرجع ذلك جزئيا إلى الحروب المستمرة وعدم الاستقرار. وهذا يمكن أن يجعل تكلفة الغذاء غير محتملة ويتسبب في المجاعة والجوع الشديد، مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى أعمال شغب سياسية ومزيد من النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، إنه يزيد أيضا بشكل كبير من الحاجة العالمية إلى المساعدة الإنسانية للحد من الفجوات الغذائية وتجنب سوء التغذية الحاد.

ولذلك يجب بذل كل جهد ممكن للاستثمار في الدبلوماسية الوقائية وفي السعي إلى حل ودي للنزاعات. بيد أن القيام بذلك يتطلب المرونة والالتزام السياسي والجرأة.

والواقع أنه في ظل النزاعات المستعرة الحالية تتعطل بشدة سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية بسبب تحديات في الإنتاج والنقل وخدمات لوجستية أخرى. علاوة على ذلك، يضاعف هذا من الأثر على البلدان النامية، حيث يعتمد العديد منها على أسواق خارجية كثيرة لاستهلاك الأغذية. كما أن فرض الجزاءات يؤثر على سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية ويزعزع استقرار البلدان المستهدفة، مما يؤثر على حياة أشد الفئات ضعفا. ولذلك هناك حاجة إلى قدر كبير من الثبات، وبحسن نية، لمعالجة هذه المسألة. ويجب ألا يقتصر الأمر على وضع نظم للإنذار المبكر من النزاعات واستعراضها وتعزيزها، بل يجب أيضا تبنيها وأخذها على محمل الجد.

ولا يمكن إنكار الصلة بين تغير المناخ والأمن؛ كما أنها لا يمكن أن تُحال إلى مجرد مناقشات في مجلس الأمن. إنها حقيقية في أجزاء كثيرة من العالم، وخاصة في أفريقيا. وأحد آثار تغير المناخ هو الجفاف، والذي يؤثر على سبل عيش الكثيرين. وقد ازدادت المنافسة على المياه والأراضي، وكثيرا ما تولد أجواء اجتماعية غير صحية لا تؤدي إلا تأجيج النزاعات.

ولا تزال ناميبيا، وهي بلد تغطي صحراوان ٣٠ في المائة من مساحة أراضيه، واحدا من أشد البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى جفافا؛ وتُعتبر نسبة ٩٢ في المائة من كتلة ناميبيا الأرضية شبه قاحلة أو قاحلة أو شديدة الجفاف. وعلى مدى السنوات الست الماضية، شهدنا ثلاث نوبات جفاف مدمرة. وتم تسجيل إحداها باعتبارها الأكثر حدة خلال السنوات الـ ١٠٠ الماضية.

ومنذ استقلال ناميبيا في عام ١٩٩٠، عانينا خلال ١٢ سنة على الأقل من انخفاض نزول الأمطار إلى مستوى دون المتوسط على نصف البلد، مما أدى إلى الجفاف وتدهور الأراضي. وخلال تلك السنوات، فقد الكثير من المزارعين مواشيهم وعانوا من ضعف الحصاد. وفي بعض الحالات، تلي نوبات الجفاف فيضانات، مما يعرض الأمن الغذائي وسبل عيش المجتمعات الزراعية للخطر. ولذلك، فإن تدهور الأراضي والتصحر، اللذين يزيد من تفاقمهما تغير المناخ، يشكلان مصدرين للقلق البالغ بالنسبة لناميبيا.

ويفرض ذلك الواقع علينا مسؤولية كبيرة لتعزيز السياسات التي تركز على مكافحة التصحر وتشجيع إصلاح الأراضي، كجزء من استراتيجيتنا للزراعة المستدامة والأمن الغذائي. ولهذا السبب، ما فتئت ناميبيا تشارك باستمرار في أعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك المؤتمر الخامس عشر الجاري للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي تستضيفه كوت ديفوار.

في الختام، يجب على المجتمع العالمي أن يمارس المزيد من ضبط النفس في استخدام القيود التجارية كأداة سياسية. فغالبا ما يقع الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، ضحايا لهذه التدابير العقابية. ويجب أن نحترس من النوايا الحسنة التي قد تكون لها عواقب وخيمة على حياة الضعفاء في مجتمعاتنا. ويجب أن نقاوم القيود التجارية غير الضرورية، ليس لمجرد دعم التعافي من جائحة كوفيد-١٩، بل أيضا لدعم استقرار الاقتصاد الكلي وصون السلام والأمن في الدول الهشة وضمان الأمن الغذائي العالمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن انضم إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بالولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة التي جاءت في الوقت المناسب.

تؤيد اليونان البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

إن الارتفاع غير المسبوق في أسعار المواد الغذائية – وهو الأعلى في العقود الثلاثة الماضية – وارتفاع أسعار الأسمدة، الذي يهدد الإنتاج المستقبلي للأغذية الأساسية، وتعطل سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن والنقل، فضلا عن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والوقود، جميعها عوامل تكبر ككرة الثلج. وهو اتجاه يعكس مسار سنوات من التقدم المحرز في الحد من الجوع والجهود المبذولة لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة – وهو اتجاه يؤدي بلا شك إلى استفحال أوجه عدم المساواة ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم الاضطرابات الاجتماعية والأهلية وعدم الاستقرار.

وبينما يكافح العالم للتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا بطريقة مسؤولة ومرنة، فإننا نواجه مستقبلا لا يمكننا التنبؤ به بدقة. ومع ذلك، يمكننا بالتأكيد أن نقدر أنه سيكون قاتما ما لم نتصرف بشكل جماعي وتضامني. وفي هذا السياق، شاركنا في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة بشأن حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي، الذي قدمه لبنان. ونرحب بالنداء من أجل العمل الذي أطلقه الأمين العام لدى إنشاء فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، فضلا عن المبادرات الأخيرة الأخرى، ونعمل بنشاط مع الاتحاد الأوروبي لتحديد جميع الطرق البديلة والاستفادة منها لجعل الحبوب الأوكرانية متاحة للعالم. وثمة تداعيات تتجاوز الحدود كثيرا للاضطرابات الناجمة عن النزاع، وليس نقص الأغذية سوى جزء منها.

إن الحرب والجوع رفيقان لا يفترقان منذ العصور القديمة. ففي نهاية الحرب البيلوبونيزية الكبرى، وقبل أن تستسلم مدينة أثينا مباشرة، عانت المدينة على مدار أكثر من ٣٠ عاما من الحرمان ومن ظروف مرهقة، بما في ذلك المجاعة التي أودت بحياة زعيمها الأكثر تمجيدا. وقد أظهر التاريخ كيف تؤدي النزاعات إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، مما يؤثر على حياة الملايين، بل ويودي بحياتهم.

ويشكل التدمير اللاحق للهياكل الأساسية والاضطرابات في الوصول إلى الأسواق ونقص الموارد في اقتصاد معولم والمآسي الإنسانية عوامل تؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية، مما يجعلها غير متاحة عمليا لمن يحتاجون إليها. وهذه وصفة للمجاعة. ومما يؤسف له أن انعدام الأمن الغذائي هو أيضا سبب للتوتر، كما أظهرت العديد من الحالات التي تنطوي على نزاعات أهلية.

ومع ذلك، في عصرنا الحديث المترابط، يتردد صدى الأزمات بصوت أعلى بكثير من أي وقت مضى، وسيصل الضغط الحالي في نهاية المطاف إلى جميع أركان عالمنا. وما يحدث في أوكرانيا اليوم له تأثير غير مسبوق على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، ليس لأن روسيا وأوكرانيا تسهمان بحصة كبيرة في الإنتاج العالمي للقمح والحبوب فحسب، ولكن أيضا بسبب الاضطراب الذي يحدث في خطوط النقل والأسواق وإنتاج الأغذية على الصعيد الدولي.

وفي أعقاب الجائحة، فإن الحالة أبعد ما تكون عن إعادة البناء بشكل أفضل. وهي تزرع بذور المزيد من التوترات ويعرض السلام للخطر، وربما تعزز عدم الاستقرار السياسي في المناطق الضعيفة. ولهذا السبب، دعت اليونان مرارا وتكرارا إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنشاء ممرات إنسانية بسرعة لزيادة العمليات الإنسانية وقدرات سلاسل الإمداد.

إن دعوتنا هي أن يسود السلام والحوار. ودعوتنا هي الدفاع عن القانون الدولي والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولن تدخر اليونان، إلى جانب شركائها، وسعا لمعالجة المسألة من جذورها. وتلك هي مسؤوليتنا الجماعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الهند الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد باريهار (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني مضطر لأخذ الكلمة مرة أخرى في هذه الساعة المتأخرة. وحرصا على الوقت، سأتكلم بإيجاز.

أدلى ممثل باكستان بملاحظات لا مبرر لها لا تخرج عن كونها الرد المعهود لبلده الذي يهدف إلى إساءة استخدام أي محفل وكل موضوع لنشر دعاية كاذبة وخبيثة ضد بلدي. إن إقليمي جامو وكشمير ولاداخ الاتحاديين كانا ولا يزالان وسيظلان دائما جزءا غير قابل للتصرف ولا يتجزأ من الهند. ويشمل ذلك المناطق التي تقع تحت الاحتلال غير القانوني لباكستان. ولا يمكن لأي قدر من الخطب أو الدعاية من جانب أي بلد إنكار هذه الحقيقة. والإسهام الوحيد الذي يمكن أن تقدمه باكستان هو وقف الإرهاب الذي ترعاه الدولة. وفيما يتعلق بملاحظاته الأخرى، فإننا سنعاملها بالازدراء الذي تستحقه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد محمد أمير خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد بلدي مضطر لأخذ الكلمة ردا على الملاحظات الكاذبة والمضللة التي أدلى بها ممثل الهند.

جامو وكشمير ليست ولم تكن أبدا جزءا من الهند، كما يمكن التحقق منه من خلال أي خارطة رسمية للأمم المتحدة. جامو وكشمير إقليم متنازع عليه. وكما هو منصوص عليه في القرار ٤٧ (١٩٤٨)، يقرر شعب جامو وكشمير التصرف النهائي في ولاية جامو وكشمير من خلال استفتاء عادل ونزيه يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة.

وقد قبلت الهند قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي لم تنفذ بعد. والهند ملزمة، بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، بتنفيذ تلك القرارات. ويشكل رفض الهند القيام بذلك طيلة أكثر من سبعة عقود انتهاكا صارخا ومستمرا لقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن الإجراءات الانفرادية وغير القانونية التي اتخذتها الحكومة الهندية في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ – وسلبت جامو وكشمير المحتلة هويتها، وقمعت شعبها باستخدام قوات احتلال قوامها ٠٠٠ ٩٠٠ فرد، وغيرت ديموغرافية جامو وكشمير من أغلبية مسلمة إلى ولاية ذات أغلبية هندوسية – ضيقت حيز الحوار بشأن جامو وكشمير.

وادعاءات الهند بشأن الإرهاب ليست سوى ستار لإخفاء إرهاب الدولة ضد الشعب الكشميري. ويشهد التاريخ على أن المستعمرين والمحتلين كثيرا ما يحاولون تبرير قمعهم للنضالات المشروعة من أجل تقرير المصير والحرية بتصويرها على أنها إرهاب.

ولتتذكروا كلماتي: لا شيء سيثبط الروح التي لا تقهر للشعب الكشميري في السعي إلى حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وستواصل باكستان فضح إرهاب الدولة الهندي وقمعها لشعب جامو وكشمير الذي تحتله الهند بصورة غير قانونية. وسنواصل الدعوة إلى إيجاد حل عادل للنزاع في كشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ورغبات الشعب الكشميري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

وقبل رفع هذه الجلسة، أود أن أتوقف لحظة، بالنيابة عن المجلس، لأشكر زملاءنا من موظفي الأمم المتحدة الذين عملوا في وقت متأخر هذا المساء لتمكيننا من عقد هذه الجلسة. وعلى وجه التحديد، أود أن أعرب عن تقديري للمترجمين الشفويين الذين عملوا بلا كلل طوال اليوم ليتسنى لنا عقد هذه الجلسة. وأشكرهم جميعا.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥